الجامعة اللّبنانية
كليّة الحقوق والعلوم السياسيّة والإداريّة
العمادة

الدولة العراقية بعد الغزو الأميركي عام ٢٠٠٣

رسالة أُعدت لنيل شهادة ماستر بحثي في العلاقات الدولية

إعداد: هبة الجراخ

لجنة المناقشة

الدكتور أحمد ملي	الأستاذ المشرف	رئيساً
الدكتورة منى الباشا	أستاذ مساعد	عضواً
الدكتور عادل خليفة	أستاذ	عضواً

٢٠٢٢

الجامعة اللبنانية غير مسؤولة عن الآراء الواردة في هذه الرسالة وهي تعبر عن رأي صاحبها فقط

الإهداء ...

إلى

" وطني الذي أحملهُ معي أيقونة أينما حلَلت

روح والدي التي لطالما طافت حولي كحمامةٍ

أمي تلك المرأة العظيمة التي جعلت مني أنا

وجامعتي.. الصرح المقدس "

" مع الشكر الجزيل للدكتور المشرف الدكتور أحمد ملي

وجميع من علمني حرفًا "

المقدمة:

كانت العلاقات العراقية–الأميركية ومازالت نموذجًا للعلاقات المتقلبة والتي أثرت فيها وعليها الأوضاع المختلفة للنظامين الدولي والإقليمي، وانعكست على هذه العلاقات أحداثًا مهمة منها الحرب العراقية – الإيرانية ١٩٨٠ والغزو العراقي للكويت ١٩٩٠، وحرب الخليج الثانية ١٩٩١، وأخيرًا أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وكان العراق عنصرًا رئيسيًا في مفاصل الانتقال والتحولات الكبرى في كلا النظامين.

لقد تأثرت هذه العلاقات بإنتقال النظام الدولي من الحرب الباردة إلى القطبية الأحادية، وتأثرت بعوامل ذاتية وبالطبيعة الخاصة لشخصية الرئيس صدام حسين وتطلعاته وطموحاته، وأيضًا بمواقف إدارات أميركية تعاقبت على البيت الأبيض لمدة تزيد على عشرين عامًا.

ففي أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي، سعت الولايات المتحدة الى فرض وتأكيد زعامتها في العالم، من خلال مراجعة استراتيجتها السابقة، التوسع في قائمة اهدافها، إعادة صياغة أولوياتها، وضع استراتيجية جديدة لمواجهة الأخطار والتهديدات القائمة أو المحتملة في ظل البيئة الدولية الجديدة.

من أهم مظاهر النزعة الإمبراطورية للولايات المتحدة الأميركية: نمو وتطور النزعة العكسرية، التوجه نحو استخدام القوة لفرض سياستها ورغباتها.

وبالتأكيد هذه النزعة الأمبراطورية والرغبة في التوسع بدأت تظهر ملامحها وتهيمن على السياسة الخارجية الأميركية، وكان للمحافظين الجدد تأثير واضح حيث أكدت رؤيتهم على ضرورة هيمنة الولايات المتحدة الأميركية على العالم أجمع في أكثر من مجال، وبالضرورة القضاء على أي أنظمة معادية والسيطرة على مراكز القوة والثروات في مناطق عدة من العالم ومنها عدة مراكز هامة في منطقة الشرق الأوسط، وفي أعقاب أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١، أعلنت أميركا ما أسمته بالحرب على الأرهاب، وكانت أول خطواتها بالحرب على أفغانستان، وفيما يخص العراق كانت الولايات المتحدة الأميركية واضحة وصريحة جدًا في إعلان رغبتها بتغيير النظام الحاكم في في العراق.

من جانب آخر كان العراق وما زال محط أطماع ونقطة استراتيجية هامة ومصدر ثروات لا يستهان به، كذلك لا يمكن أن نهمل حقيقة أن العراق يعد مركزًا لتجاذب القوى والمصالح الدولية والأقليمية، لما له من أهمية اقتصادية، وسياسية، إضافة للصراع الخارجي، فأن العراق اليوم يعاني من صراعات داخلية وانقسامات سياسية، مذهبية، مناطقية رغم مرور أكثر من سبعة عشر عام على احتلال العراق عام ٢٠٠٣ من قبل الولايات المتحدة الأميركية، وهو يعتبر الحدث الأكبر والمفصلي في العلاقات العراقية – الأميركية.

ما يهمنا في بحثنا هذا هو أن نبين ماذا كانت الأسباب او الدوافع المباشرة وغير المباشرة وراء هذا الاحتلال، هل كانت فعلا تلك الأسباب كافية لدخول الغزو الأميركي الى العراق ٢٠٠٣؟ وهل حققت أميركا الأهداف التي أعلنت عنها قبيل الحرب على العراق؟

حيث يمكننا صياغة الإشكالية موضع الدراسة في الرسالة: ((مدى تأثير الغزو الأميركي على بنية الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣؟))

كما هو معروف أن الحرب تنتهي ونتائجها تبقى على مدى طويل في عمر الدول المحاربة وخاصة تلك التي تعرضت للاحتلال وبالتأكيد أن وجود الاحتلال سيؤثر بشكل أو بآخر في تكوين بنية هذه الدولة من جديد ووضع شكلًا جديدًا للنظام السياسي فيها، خطة لسير العملية السياسية، كذلك أثار مجتمعية واقتصادية وتداعيات محلية وإقليمية ودولية، وفي هذه الرسالة يرغب الباحث بتناول إشكالية مهمة وهي كيف يمكن لوجود الاحتلال أن يؤثر على تكوين بنية الدولة المحتلة (دستوريا) وتشكيل نظامها السياسي وبالتالي التأثير على دورها بشكل داخلي وخارجي.

وتتطلب الدراسة الدقيقة للعلاقات الأميركية العراقية ودور الغزو الأميركي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ أكثر من منهج لحل الإشكالية محل الدراسة، لذلك سيتم استخدام المنهج التاريخي لفهم طبيعة العلاقات الأميركية العراقية قبل عام ٢٠٠٣ وطبيعة السياسة الأميركية تجاه المنطقة، بالإضافة إلى المنهج التحليلي لتحليل الدور الأميركي وتأثيره في بناء وتكوين الدولة في العراق بعد ٢٠٠٣ ودراسة التداعيات والإشكاليات من وراء هذا التأثير.

ويتفرع عن هذه الإشكالية تساؤلاتٍ عدة:

- إمكانية انفصال إقليم كردستان عن العراق وبالتالي بداية لانفصال أقاليم أخرى وتقسيم البلد؟
- هل هناك تشابه ملموس بين التجربة العراقية والتجربة اللبنانية؟

- كيف سيكون مستقبل دولة العراق بعد انسحاب أميركا؟

كذلك وتقوم الرسالة على عدة فرضيات:

- تعزيز أميركا للتصدعات الأثنية والمذهبية في العراق وفقًا لنظرية فرّق تسد.
- تمتع الحكومات العراقية المتعاقبة بمشروعية شعبية.
- أصبح هناك هامشًا من الحرية والديمقراطية في العراق.

ومن الطبيعي أن أي حدث خاصة في مجال العلاقات الدولية لا يمكن فهمه جيدًا ولا التوصل إلى نتائجه إلا بعد استعراض الأسباب التي أدت إلى حدوثه، ومن ثم التوصل إلى نتائجه، أن ما يهمنا بشكل خاص في قضية احتلال العراق عام ٢٠٠٣ هي كيفية تأثير ذلك الاحتلال ووجوده على العراق الجديد وبنية الدولة العراقية ودستورها الذي وضعت بنيته الأساس تحت ظل هذا الاحتلال وسلطته، أكثر من سبعة عشر عامًا مرت على هذا الحدث وما زلنا لليوم نشهد نتائجه وتراكمات ما حدث خلال السنوات التي مضت.

هل نجحت أميركا في تحقيق الأهداف التي أعلنت عن رغبتها في تحقيقها كجزء أساسي من عملية احتلالها للعراق؟ وخاصة أن الملفت بعد فترة من الاحتلال تصريحات الكثير من المسؤولين الأميركيين عن فشلهم في تحقيق أهدافهم في العراق أو على الأقل ارتكابهم الكثير من الأخطاء والإخفاقات في العراق مثلما صرحت "كونداليزا رايز":(أعرف بأننا ارتكبنا أخطاء تكتيكية، الآلاف منها، أنا واثقة).[١]

كذلك حسب ما جاء في كتاب "بوب وودورد" The plan of attack ؟أن الغزو الأميركي للعراق كان في جدول أعمال الرئيس بوش منذ توليه السلطة في أميركا.[٢]

أكثر من ستة عشر عامًا تفصلنا عن انطلاق الحملة الأميركية على العراق في عام ٢٠٠٣ ومازلنا حتى كتابة هذا البحث الاكاديمي نشهد أوضاع العراق الاقتصادية المتدهورة وتعاقب الحكومات واستمرار رفض الشعب لها والمطالبة بالخدمات وإعادة الإعمار والوظائف وتوفير حياة كريمة للمواطن العراقي في بلد غني بخيراته ويتمتع بموقع استراتيجي هام وتاريخ عريق.

---

[١] –للمزيد انظر: سحر بعاصيري، **أخطاء تكتيكية**، النهار،١/٤/٢٠٠٦، ص١.

[2]– Bob woodword, **plan of attack**, New York: Simon and Schuster,2004.

فهل حقًا تم بناء دولة قوية في ظل الاحتلال؟ هل حققت أميركا الحرية والديمقراطية للشعب العراقي، وهل منحت الحكومات العراقية المصداقية والثقة لدى الشعب العراقي؟

للإجابة على إشكالية البحث وتساؤلاتها الفرعية، سنتطرق في الفصل الأول إلى مفاهيم عامة في المبحث الأول ثم ننتقل لاستعراض العلاقات العراقية الأميركية ما قبل عام ٢٠٠٣ وأخيرًا وليس أخرًا سنقوم بأخذ نظرة على الأسباب المباشرة التي أعلنتها الإدارة الأميركية وغير المباشرة التي تكمن وراء هذا الاحتلال لدولة مثل العراق لها تاريخها ودورها في المنطقة.

أما الفصل الثاني فسيتناول دخول الغزو الأميركي إلى العراق ومرحلة حكومة بريمر وتشكيل الحكومة الانتقالية ووضع الدستور العراقي ٢٠٠٥ وهذه تمثل مرحلة مفصلية وهامة جدًا أثرت بشكل أساسي في وضع العراق اليوم.

أما الفصل الثالث والأخير فسيبين الباحث من خلاله الدور الأميركي في وضع لبنة الدولة العراقية والدستور العراقي ومبادئه الأساسية كما سيبحث في تداعيات هذا التأثير على عدة أصعدة وجوانب وأهمها الجانبين الاقتصادي والاجتماعي.

أما بالنسبة لأهمية الدراسة:

(1أهمية من الناحية النظرية (الأهمية العلمية): تكمن أهمية هذه الدراسة بكونها تمثل أحد الجهود العلمية لإلقاء الضوء على الاحتلال الأميركي للعراق عام ٢٠٠٣ والأسباب الحقيقية وراء هذا الاحتلال، وإشكالية بناء الدولة العراقية تحت ظله، والتداعيات والإشكاليات كنتائج على أرض الواقع حتى يومنا هذا.

٢) أهمية من الناحية التطبيقية (الأهمية العملية): يمكن اعتبار هذه الدراسة توفر فائدة كبيرة للباحثين في الشأن العراقي.

هذا وأن الباحث وجد عدة صعوبات من أجل الوصول إلى إجابات لتساؤلاته منها أن الباحث لم يكن قريبًا من مكان جامعته والمكتبات التي توفرها له الجامعة اللبنانية بل اضطر للسفر واستعان بأغلب الكتب عبر الإنترنيت أو البحث عن مصادر ومراجع مفيدة في بلد إقامته المؤقت (الأردن)، كذلك حساسية الموضوع بالنسبة للباحث كونه عراقيًا وهذا ما زاد الأمر صعوبة في الواقع لأنه كان يحاول بكل جهد أن يقدم دراسة تحليلية بشكل أكاديمي موضوعي بعيدًا عن انتماءاته أو قناعاته أو

ما عاناه في بلده العراق سابقًا، مع حرصه الشديد في الوقت ذاته على طرح رأيه ووجهة نظره لكن دون تزييف للحقائق.

ثم الظروف الأخيرة الصعبة التي مر بها البلدين العراق ولبنان، مما سبب في عدم استقراره وتنقله، كذلك الوضع النفسي الذي كان يكتب تحت تأثير وطأته أثناء مظاهرات أكتوبر ٢٠١٩ خاصة وأن الكاتب قام بزيارة العراق وحرص على كونه موجود في التظاهرة لفهم أسبابها بشكل أكثر مما يضيف مصداقية التجربة والبحث الميداني للدراسة، ثم جائحة كورونا التي منعت الكاتب مؤخرًا من التنقل للحصول على مراجع إضافية.

الدولة العراقية بعد الغزو الأميركي عام ٢٠٠٣

مقدمة

الفصل الأول: أسس السياسة الأميركية تجاه العراق والأسباب المباشرة وغير المباشرة للغزو الأميركي على العراق في عام ٢٠٠٣.

المبحث الأول: الإطار النظري

المبحث الثاني: السياسة الأميركية تجاه العراق قبل عام ٢٠٠٣

المبحث الثالث: أسباب ومبررات الغزو الأميركي في عام ٢٠٠٣

الفصل الثاني: بدء الغزو الأميركي ووضع البنية الأساسية للدولة العراقية تحت ظل الاحتلال الأميركي.

المبحث الأول: بدء العمليات العسكرية على العراق في ٢٠ /أذار/ ٢٠٠٣.

المبحث الثاني: الحكم الأميركي المباشر (حكومة بريمر) وإدارة المرحلة الانتقالية.

المبحث الثالث: تشكيل الحكومة الانتقالية وضع الدستور العراقي ٢٠٠٥ وأهم بنوده.

الفصل الثالث: نتائج وآثار التدخل الأميركي في تشكيل بنية الدولة والنظام السياسي.

المبحث الأول: نظرة عامة على مجريات التحولات السياسية في العراق خلال (فترة ٢٠٠٦_٢٠١٨).

المبحث الثاني: بين مقومات ومعوقات بناء الدولة في العراق ((إمكانية تطبيق مبدأ الفيدرالية وظهور بوادر التقسيم، أزمة المحاصصة الطائفية))

المبحث الثالث: الإشكاليات الاقتصادية والاجتماعية بعد الغزو الأميركي ٢٠٠٣.

خاتمة

الفصل الأول: أسس السياسة الأميركية تجاه العراق والأسباب المباشرة وغير المباشرة للغزو الأميركي على العراق في عام ٢٠٠٣.

لم يكن الاهتمام الأميركي بالعراق هو وليد المرحلة الحالية، وإنما هو قديم قدم ظهور الاهتمام بالنفط على صعيد الولايات المتحدة وبدايات ظهور النفط في العراق، إذ إن الولايات المتحدة تهتم بالنفط لا لقلة الكميات الموجودة في أراضيها، وإنما للتطور الصناعي الممتد حيث أخذت استطلاعات المستقبل تؤكد الحاجة الأميركية للنفط من مصادر أخرى، وترجع البدايات الأولى لمحاولات التغلغل الأميركي في العراق إلى الامتياز النفطي الذي حصل عليه "كوبلي شتر" الذي كان ممثلًا لمصالح غرفة تجارة نيويورك وبعض الهيئات المالية الأميركية في تركيا إذ زار عدد من الخبراء الأميركيين ولاية الموصل في الربع الأخير من القرن التاسع عشر وأكدوا من خلال مستوحاتهم أن باطن تلك الأرض يحتوي على كميات كبيرة من النفط، ولذلك قدمت طلبات متعددة إلى الحكومة التركية للحصول على امتياز التنقيب، هذا يعني أننا نتحدث هنا في زمن سيطرة الدولة العثمانية وما قبل الثورة التي شنت ضد اللطان عبد الحميد، ومع توالي الأحداث زاد اهتمام الولايات المتحدة الأميركية حول العراق ولم يعد الأمر بنظرها يقتصر على الجانب الاقتصادي خاصة وبعد ثورة ١٩٥٨ ضد النظام الملكي وتأثر المرحلة السياسية فيما بعد بالأفكار الشيوعية، أخذت الولايات المتحدة تخاف من ميل العراق نحو المعسكر الشيوعي.

بالتالي يصبح هذا البلد ذو الموقع الاستراتيجي والثروة النفطية الكبيرة واحدًا من بؤر النفوذ السوفيتي في المنطقة، ولذلك يشير أكثر من مصدر إلى الدور الأميركي في انقلاب أو ثورة ١٩٦٣ والتي جاءت بالنظام البعثي في العراق [١]، ورغم أن المصالح الأميركية قد تعرضت لضربة بعد إعلان العراق تأميم نفطه، نجدها توسّع اهتمامها بهذا البلد خاصة أثناء الحرب العراقية –الإيرانية، وحيث أصبح الهدف هو إيجاد قواعد عسكرية لها في المنطقة، وهو المبدأ الذي ظهر بسببه مبدأ كارتر الخاص بالسيطرة على هذه النقطة وعدّ أي تهديد لها خاصة –سوفيتي– هو تهديدًا مباشراً للمصالح الأميركية ونرى أن أميركا سعت بشكل أو بآخر لإطالة أمد الحرب بهدف إضعاف الدولتين المتحاربتين من أجل احتواء التهديد الذي أخذت تمثله هاتان الدولتان بالنسبة للنظم المعتدلة

[١] – صلاح النصراوي، **العراق في الاستراتيجية الأميركية، أي مشروع للدولة الجديدة**، السياسة الدولية، العدد ١٦٢، أكتوبر، ٢٠٠٥، ص٥٥.

في المنطقة، ولذلك كان من مصلحة الولايات المتحدة أن تستمر تلك الحرب طالما بقيت محصورة بين العراق وإيران ولم تؤثر على الإمدادات النفطية للغرب.([1])

ولفهم هذه العلاقة بشكل أكبر، والمراحل التي مرت بها، سنتطرق إليها في المبحث الثاني من هذا الفصل الذي قمنا بتقسيمه إلى مباحث ثلاث، بعد إلقاء نظرة عامة على بعض المفاهيم الواردة في بحثنا، كذلك نعود لنتكلم عن أبرز وأهم الأسباب المباشرة وغير المباشرة للغزو الأميركي على العراق في المبحث الأخير.

المبحث الأول: الإطار النظري

الفقرة الأولى: الديمقراطية

من خلال البحث نجد أن لفظة ديمقراطية هي في الأصل ليست عربية وهي يونانية مشتقة من كلمتين الأولى هي demos والتي تعني الشعب والثانية هي cartos والتي تعني السلطة أو الحكم لذا أصبحت الكلمة "democrats" أي " حكم الشعب ".([2])

وإذا أردنا أن نعرف مفهوم الديمقراطية سنجد عدة تعاريف لا مجال لحصرها وعدها ولكنها في الأغلب تعتمد على فكرة أساسية واحدة أو بمعنى آخر إن التعريف الكلاسيكي للديمقراطية يرتكز على فكرة حكم الشعب بواسطة الشعب.

جان جاك روسو يقول "إذا أخذنا عبارة الديمقراطية بكل معناها الدقيق نجد أن الديمقراطية الحقيقية "لم توجد أبدًا ولن توجد أبدًا ".([3])

يعرف "موسيقيو" الديمقراطية التقليدية بأنها "النظام الذي يحكم على أساس الفضيلة السياسية وتعني حب الدولة وحب المساواة وفي ظل هذا النظام فإن المواطنين يختارون وفقًا لمبدأ المساواة،

---

[1] – إسماعيل صبري مقلد، **الصراع الأميركي السوفيتي حول الشرق الأوسط**، مطبعة ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٦، ص٥١٥.

[2] – جمال علي زهران، **الأصول الديمقراطية والإصلاح السياسي**، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٥، ص١ ٢.

[3] – جان جاك روسو، العقد الاجتماعي، **مؤسسة هنداوي للتعلم والثقافة**، ترجمة عادل زعيتر، القاهرة، ٢٠١٢، ص٩٦ .

والسلطة التشريعية يجب أن تكون بين الأفراد، والتصويت يجب أن يكون عامًا "( )[١]، أما روسو فيعتبر بأن الديمقراطية هي تفويض إلى الشعب أو قسم منه عبء الحكومة فيكون من المواطنين حكام من هم أكثر من المواطنين الأفراد.( )[٢]

جون لوك عرف النظام الديمقراطي بأنه "النظام الذي يكون فيه للأكثرية التي اكتسبت سلطة الجماعة الحق في استخدام تلك السلطة لتشريع القوانين وتنفيذها بواسطة موظفين عينوا لذلك ".( )

صامويل هنتي يعتبر الديمقراطية هي" اختيار أقوى صناع القرار في انتخابات عادلة ونزيهة ودورية يتنافس فيها المرشحون على أصوات الناخبين".( )[٤]

إذا نرى هنا إن صامويل ربط الديمقراطية بالانتخابات أما "شوم بيتر" عرفها بأنها " عبارة عن الترتيب المؤسساتي الذي يؤمن الوصول إلى قرارات سياسية والذي يتمكن فيه الأفراد من امتلاك القدرة على التقرير من خلال التنافس على أصوات الناخبين، فهي إذن الطريقة التي تمكنهم من أن يكونوا حاكمين وهذه المكنة مرتبطة أساسًا بإحراز أكبر قدر من أصوات الناخبين في إطار التنافس للوصول إلى السلطة ".[٥]

ويطلق مصطلح الديمقراطية أحيانًا على نظام الحكم في دولة ما نصفها إنها ديمقراطيةٍ، أو بمعنى أوسع لوصف ثقافة مجتمع والديمقراطيّة بهذا المعنى الأوسع هي نظام اجتماعي مميز يؤمن به ويسير عليه المجتمع ويشير إلى ثقافةٍ سياسيّة وأخلاقية معيّنة تتجلى فيها مفاهيم تتعلق بضرورة تداول السلطة سلميًا وبصورة دورية.

---

[1] - D. Lowenthal, **Montesquieu and the classics: republican government in the spirits of the laws, in Ancients and Moderns: essays on the tradition of political philosophy in honor of Leo Strauss**, ed. J. Crospey, Basic books, London, 1964.

[٢] –جان جاك روسو، المرجع نفسه، ص ٩٦–٩٧.

[٣] – جونلوك، **في الحكم المدني**، اللجنة الدولية بترجمة الروائع، ترجمة ماجد فخري، بيروت، ١٩٥٩، ص ٢١٦.

[٤] – صامويل هانتيغتون، **الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، ترجمة عبد الوهاب علوب، دار سعاد الصباح، القاهرة، ١٩٩٣، ص ٦٥–٦.

[٥] – عبد الرزاق عيد، محمد عبد الجبار، **الديمقراطية بين العلمانية والإسلام**، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٩، ص.ص١٣٧–١٣٦.

ويمكننا أن نأخذ الديمقراطية كمفهوم من عدة زوايا أو وجهات نظر حيث إنها في المفهوم الليبرالي تختلف عنها في المفهوم الماركسي وهكذا حتى وإن اشتركت جميع التعريفات بأفكار أساسية واحدة كما سنرى الآن:

1. الديمقراطية في المفهوم الليبرالي :الديمقراطية هي نظام الحكم الذي يشترك فيه الشعب عن طريق ممثلين أو عن طريق الاستفتاء أو الاقتراع أو الاعتراف الشعبي، ويعرف عادة باسم "الديمقراطية النيابية"، فيكون الحكم الفعلي محصور في يد طبقة محدودة هي الحكومة ومن الاستحالة اشتراك عدد أكبر من الأفراد في إدارة شؤون البلاد.[١]
2. الديمقراطية في المفهوم الماركسي: وهي التي تتحقق عندما تحرر الطبقة العاملة نفسها من استغلال الطبقة الرأسمالية، وتتولى السلطة السياسية حينئذ إقامة حكم ديمقراطي يمثل مصالح الغالبية الساحقة من الطبقات الكادحة، وذلك كمرحلة ضرورية ومؤقتة للتحول من الرأسمالية إلى الاشتراكية والديمقراطية الكاملة[٢].

وسعيًا وراء تعريف إجرائي للديمقراطية، يمكن القول إن ثمة أبعادًا ثابتة في تعريف المصطلح، وهي:

- المنافسة ما بين أحزاب متعددة على موقع السلطة، بحيث تتبدل المواقع دوريًا وألا يحتكر حزب واحد السلطة ويتم الانتقال السلمي للسلطة بسهولة ودون اللجوء إلى استخدام القوة.
- المشاركة السياسية من خلال حق التصويت المكفول للمواطنين البالغين والذي يمكنهم من اختيار واستبدال القيادات من خلال انتخابات دورية ونزيهة.
- توافر حريات مدنية وسياسية ومكفولة للمواطنين كحرية العقيدة والاجتماع وحرية التعبير وحرية تشكيل الأحزاب والتنظيمات وحرية الانضمام لها مع حرية الوصول إلى المعلومات وحرية الصحف.[٣]

---

[١]–أحمد عطية الله، **القاموس السياسي**، ط٣، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٨، ص ٥٤٧–٥٤٨.

[٢] – أماني عبد الرحمن صالح، مرجع سابق، ص.ص ١–٧.

[٣] – حسن محمد سالمة السيد، **التحولات الديمقراطية وشرعية النظام السياسي في مصر**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،١٩٩٧، ص١٣–١٤.

ويقول "هانت يغتون" أن التعريف الإجرائي للديمقراطية بات منذ السبعينيات يحظى بتأييد معظم المنظرين في الديمقراطية، وإن الاتجاه الغالب بتعريف الديمقراطية هو الذي يربطها بفكرة تكاد تكون كاملة بالانتخابات بحيث بات ينظر إلى الديمقراطية باعتبارها مجموعة من الوسائل لإقامة السلطة. ( )[١]

وبالتالي فان الدول المعاصرة هي ديمقراطية بقدر ما يتم اختيار صناع القرار فيها من خلال انتخابات حرة ونزيهة وعادلة ومن خلال هذا المفهوم تتفرع الخصائص الأخرى للديمقراطية مثل حرية التعبير والنقد والصحافة، بالإضافة إلى المسائل الإجرائية التي تحد من سلطة الحاكمين وحماية حقوق والمحكومين.

مما تقدم يمكن القول أن الديمقراطية منهج بحد ذاتها وإنها مرت بعدة مراحل وتطورات كمفهوم عام وأيضًا كوصف للأنظمة السياسية على إنها أنظمة ديمقراطية أم لا، وبالنسبة للديمقراطية في دول العالم الثالث أو حتى الدول العربية بشكل خاص يمكن القول إنها تبدو كمفهوم انتقالي لم يأخذ بعد ملامحه الواضحة والثابتة وان أغلب هذه الدول مرت وتمر بمراحل انتقالية هامة من ثورات وحروب وتغيير للأنظمة وغيرها، ومن الجدير بالذكر هنا مفهوم التحول الديمقراطي الذي ربما لم يحض بتعاريف كافية لارتباطه بشكل أو باخر بالديمقراطية وخاصة أن الديمقراطية في تطورها الحديث لها تطبيقات مختلفة ومتعددة تشمل النظم الغربية وغيرها من النظم. ( )[٢]

ولكن مع ذلك فقد بات التحول نحو الديمقراطية في الحكم يشكل إحدى الموجات الكبرى التي يشهدها العالم المعاصر، وقد تناول العديد من الباحثين مفهوم التحول الديمقراطي من منظورات متعددة، فيرى "صامويل هنتن تون أن "الانتقال هو اختزال الممر بين مرحلتين: مرحلة الاستبداد، ومرحلة تأسيس السلطة الديمقراطية، وأن عملية الانتقال إلى تأسيس سلطة ديمقراطية تفرض على الحكام أن يتخذوا نماذج مختلفة من الحواجز والعوائق التي تحول دون التحرك نحوها، ومن بين العوائق نجد مستوى النمو الاقتصادي، حيث ينتصب الفقر حاجزًا أمام التحول الديمقراطي".

أما الباحث "دوري" فيركز على بيئة التحول الديمقراطي، حيث يعتبر أن هذا الأخير يولد في خضم تغير الأنظمة على إثر الأزمات السياسية التي تتوقف على العلاقة بين مختلف القطاعات

---

[١] –صامويل هانتيغتون، **الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، مرجع سابق، ص ٦٥–٦٦

[٢] – علي سعيد صميخ المري، **التحول الديمقراطي في دولة قطر، ١٩٩٥–٢٠٠٤**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦، ص١٧.

وحسب درجة الأزمة السياسية تلك، فهناك من يتحول في كل قطاع إلى مدافع عن التراضي بقصد ضمان استمرار الوجود، من هنا تتغير المواقف داخل مختلف القطاعات وفيما بينها، بعدئذ يعتاد الجميع وعندها تكون عملية التحول الديمقراطي قد تمت.([١])

وفي السياق نفسه يرى "برهان غليون" أن المقصود بالتحول الديمقراطي هو "العمل على امتصاص التناقضات الكبرى والعنيفة، وتخفيف درجة التوتر العالي الذي لا يمكن احتماله ويهدد المسيرة الديمقراطية قبل أن تبدأ ". [٢]

وعند التحدث عن التحول الديمقراطي يجب أن نتطرق ولو بشكل سريع لمفهوم طرح نفسه كشكل من أشكال ممارسة السلطة في الدول التي تعاني أزمات متكررة وتنوع طائفي ومذهبي وعرقي ومشكلات على صعيد الوحدة الوطنية وهو مفهوم الديمقراطية التوافقية التي اختلف عليها الفقهاء فالبعض اعتبرها حلا لأزمات الدول من أجل تلافي الوقوع في حروب داخلية وإنها نوع من أنواع الديمقراطية ونسمع آخرين يرفضها رفضا باتًا ويعتبرها نوع من التلاعب بمفهوم الديمقراطية التقليدية فهي تختلف عنها بعدة جوانب لعل أهمها:

- حكومة الائتلاف الواسع وهو أمر يميز ربما النموذج التوافقي، والغاية منه هو تحقيق المشاركة بشكل أوسع خاصة للأقليات.
- الفيتو المتبادل كوسيلة لحماية الأقليات ضد قرار الأكثرية.
- نسبية التمثيل عوضًا عن قاعدة الأكثرية
- الإدارة الذاتية لبعض الشؤون، حيث يمنح هذا النموذج من الديمقراطية المكونات الثقافية والاجتماعية إدارة ذاتية في الميادين التي تخصها مباشرة. [٣]

الفقرة الثانية: الحرب الوقائية

إنه لمن المتعارف عليه في حقل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية ضرورة تحديد المفاهيم كأهم خطوة أولى للدراسة، لذا ارتأينا إلى تقديم مجموعة من التعريفات المختلفة وهذا بطبيعة الحال

---

[1]- Samuel Hunntington, **The Third War, Democratization In The Late Twentieth Century**, london, uni of oklahoma, press1993, p.p13- 15.

[٢]– علي سعيد صميخ المري، مرجع سابق، ص ٢٨–٢٩.

[٣]– ياسين محمد البكري، **إشكاليات الديمقراطية التوافقية وانعكاساتها على التجربة العراقية**، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العراق، العدد٢٧، ٢٠٠٩، ص٥٩.

يسمح بتوضيح المقصود من الحرب الوقائية، فلأجل فهم الحرب الوقائية ينبغي معرفة ما يقصد بكلمة وقائية كصفة مقدمة للحرب، فالكلمة كما ذكرت في اللغة الإنجليزية Preventive صفة مشتقة أساسًا من الفعل اللاتيني Praevenire الذي يقصد به منع شيء ما من الحدوث. ( )

الباحث صمويل هن تغتون. P Samuel Huntingtonيعرف الحرب الوقائية على إنها "عمل عسكري تقوم به دولة واحدة ضد دولة أخرى، وهذا بهدف منع حدوث تغير في ميزان القوى بين الدولتين، مما يؤدي إلى التقليل من الأمن العسكري للدولة الأولى".( ) [٢]

بينما يركز الباحث الاستراتيجي جاك ليفي Levy Jacks على الدافع الوقائي للحرب war motivation Preventive for، الذي ينشأ في نظره من تبين تدهور القوة العسكرية لدولة معينة، مقارنة بزيادة قوة الخصم والخوف من أثار ذلك التدهور، المتمثل في العجز النسبي للقوة الذي يؤدي إلى تدهور الوضع القائم، فالباعث الأساسي لشن هذه الحرب يكمن في عنصر تغير أو تحول القوة في الميزان القائم كمصدر أساسي، كما يعرفها مايكل والزر منظر الحروب العادلة وغير العادلة بأنها " حرب يتم شنها لأجل الحفاظ على ميزان القوى القائم، وإيقاف ما يعتقد أنه يشكل تحول من حالة التوازن إلى علاقة السيطرة والخضوع ".

أذًا ما يمكننا فهمه من التعاريف السابقة هي إن الحرب الوقائية لا تعني الرد على هجوم الخصم لتصبح بذلك استخداما للقوة كأداة دفاعية ضد الهجوم الموجه إليها، أو دفعًا للتهديد الذي تستشيره لمصالحها، وإنما الافتراض بالخطر كباعث للجوء للحرب.

ويرى المفكر العربي إسماعيل صبري مقلد أن الحرب الوقائية تعتبر المظهر الرئيسي لتخطيط الاستراتيجية النووية على الأساس الهجومي البحت، حيث يسعى طرف معين إلى احتضان هذه الاستراتيجية التي تضمن إلحاق أكبر قدر ممكن من الدمار بالخصم، ويعتبر ذلك بمثابة البديل

---

[1]– Definition taken from: The Oxford English Mini-dictionary, 6th edition, Clarendon press, Oxford. P.408.

[2] - Jonathan Renshon, "**The psychological origins of preventive war** ", April 2006, date of acces 25-2-2018, Available at:
www.people.fas.harvard.edu/.../Renshon-psychological%20origins%20preventive%20war.pdf

الأفضل للاستراتيجية الدفاعية، بصرف النظر عما يوضع تحت تصرف هذه الاستراتيجية من إمكانيات.([1])

ويعرفها الباحث ميشال نوفاك Novak Michael في هذا الصدد كما يلي: "هي ذلك الهجوم الأحادي الجانب الذي يقضي على تأثير إمكانية هجوم الخصم المحتمل في المستقبل، بمعنى أن القوة العسكرية تستخدم ضد بلد لمنع تهديد يمكن أن يطرحه في المستقبل، والذي يثير مخاوف البلد المهاجم، ليغدو السبب الجوهري لهذه الحرب ليس في التهديد الحاضر من قبل الخصم، وإنما الافتراض بنواياه الممكنة مستقبلا".([2])

ويشير في هذا السياق نائب مستشار الأمن القومي السابق للولايات المتحدة جيمس ستاينباغ Steinberg James، في دراسة حديثة له إلى أن العمل الوقائي action Preventive يقتضي توفر ظروف دافعة له، وقد اختصرها في النقاط التالية:

1. أن يكون ضد الإرهابيين
2. أن يستهدف إزالة مقدرات تمثل خطر
3. أن يكون بهدف التدخل في حالة الدول الفاشلة
4. أن يكون استخدامها لتغيير النظام.([3])

والمتتبع لتطور الفكر الاستراتيجي الأميركي، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية حيث فتحت صفحة جديدة من سباق التسلح بين القوتين العظميين، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، وكان السعي حثيثًا لتطوير القوات النووية، يتبين اتصال مفهوم الحرب الوقائية الوثيق بعنصرين أساسيين:

أولًا: تحديد نية العدو أو الخصم في الأضرار.

ثانيًا: تحديد المقدرات التي يمتلكها، والتي تشكل خطر.

---

[1] –إسماعيل صبري مقلد، **الاستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية**K بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، سبتمبر ١٩٧٩، ص ١٢٤.

[2]- Juan Carlos Iscara, **"why preventive war is immoral?"**, May 2003, acces 18-2-2018 available at: www.sspx.org/against-the-sound-bites/might-is-not-right.htm-53K.

[3] - James Steinberg, **"preventive force in the US national security strategy",** survival, 47, (winter 2005-2006). Available at: http://www.comw.org/qdr/preventivewar.html

انطلاقًا من هذين العنصرين ينظر للحرب المشروعة إذا تم شنها ضد معتدي أو خصم، بأنها قائمة على تحديد المعتدين المحتملين، الذين لهم كلا من المقدرة والنية على الإضرار، وكذا المبادرة في المستقبل القريب، وهذا بخلاف الحرب الوقائية التي تعتمد فقط على الافتراض بوقوع التهديد من قبل الخصم، حتى في ظل غياب أدلة ملموسة على قدرات الخصم.( )[١]

عطفا على ما سبق، يتضح أن الحرب الوقائية عبارة عن عمل عسكري، تبادر إليه دولة ذات مقدرات عسكرية متفوقة ضد دولة أخرى، لأن الدولة الأولى ترى أن الدولة الثانية المستهدفة تشكل تهديدًا، ليس بالضرورة وشيكًا وإنما محتومًا التصدي له في أقرب وقت، وهذا ضمن حسابات تقع في المستقبل على أساس التكهن والافتراض لا أكثر، وهذا يقودنا أن نميز بين مصطلح الحرب الوقائية وبين مصطلح آخر كثيرًا ما يتم الخلط بينهما وهو الحرب الاستباقية.

أوضحت وزارة الدفاع الأميركية الفرق بين الحربين الوقائية والاستباقية في قاموس وزارة الدفاع للمصطلحات العسكرية، نظرًا لخبرة الولايات المتحدة في الحروب والتدخلات العسكرية منذ القرن التاسع عشر، حيث ورد تعريف الحرب الاستباقية على أساس أنها "هجوم يتم على أساس وجود دليل قاطع بأن هجوم العدو يعد وشيكًا بالوقوع Imminent " على خلاف الحرب الوقائية التي "تتم مباشرتها على اعتقاد أن الصراع العسكري وإن لم يكن وشيك الوقوع، إلا أنه محتوم، ويكون لتأجيله أخطار كبرى".( )[٢]

هذا يعني إذا كانت الحرب الوقائية تستند إلى فكرة تدمير قوة العدو بواسطة الضربة النووية الأولى، دون اشتراط أن يكون هذا الهجوم مسبوقًا باستفزاز من جانب الخصم، فإن الحرب الاستباقية تحاول أن تجد لها أساسًا أخلاقيًا، تبني عليه تبريرها لفكرة الحرب الهجومية، وهو أن الحرب الهجومية تصبح جاهزة ومبررة في الحالات التي يثبت فيها أن الخصم على وشك أن يشن هجوما نوويا، ففي هذه الحالة، تعبأ كل مقدرات القوة النووية للدولة لكي تستخدم على وجه السرعة في إحباط هذا الهجوم الوشيك.( )[٣]

---

[١] –إسماعيل صبري مقلد، **الاستراتيجية والسياسة الدولية**، مرجع سابق. ص ١٢٧.

[2] – Joint chiefs of staff, **Department of defense dictionary of military and associated terms, Washington**, D.C.: Joint chiefs of staff, 2004, p. 415.
Available at: www.dtic.mil/octrine/jel/doddict

[٣] – إسماعيل صبري مقلد، **الاستراتيجية والسياسة الدولية**، مرجع سابق، ص ١٢٦.

فما يميز الحرب الاستباقية Preemptive war عن الحرب الوقائية war Preventive النقاط التي ذكرها Hassler Vaisey كما يلي:

1. قرب وقوع الهجومImminence ، أي أن يكون وشيكًا، ويتبين ذلك من خلال دلائل مادية كتجهيز الجيوش، أو حصول رجال الاستخبارات على معلومات كافية لإثبات استعداد الخصم للهجوم.
2. اليقين Certitude في إثبات قوة ومقدرة الخصم على الإضرار بالطرف المبادر.
3. الهجوم المعاكس adverse Attack لرد عدوان الخصم بدافع الحماية.

يتضح إذًا الفارق الذي يفصل بين ما هو استباقي ووقائي، والمرتكز أساسًا حول عنصر الوقت Timing،ففي الحرب الاستباقية، يكون عامل الوقت قصيرًا جدًا في التحضير لخوض هذه الحرب، حيث أن التحضير يبدأ بعد أن يكون قد تأكد أن الخصم في طريقه إلى الانتهاء من تجهيز قوته استعدادًا للحرب، أما الحرب الوقائية، فإنها لا تتم بمثل هذه السرعة الخاطفة، وإنما يكون شنها تحت الظروف وفي الوقت الذي يعتقد أنه يوفر أفضل الفرص لشن هذه الحرب.( )[١]

الفقرة الثالثة: الفيدرالية

تعود أصول مصطلح الفدرالية إلى الكلمة اللاتينية Fondues والتي تعني عصبة أو عهد، و المقصود فيها ضمان السيادة للمعاهدة المؤسسة التي تحدد الكيانات السياسية المنضوية داخل الاتحاد.( )[٢]

هذا ولابد من بيان أصل مصطلح الفيدرالية، فهناك مصطلحان متداولان في هذا المجال هي الفيدرالية federalism والفدرالية أو الاتحاد الفيدرال يfederation والمصطلحان مختلفان في المعنى حيث تنصرف الفدرالية إلى الجانب الفلسفي والأيديولوجي ويراد بها المبدأ الفيدرالي، بينما تعني الفيدرالية نشأة النظام الفيدرالي أو الاتحاد الفيدرالي والتنظيم المؤسساتي.

---

[١] – المرجع السابق. ص ١٢٦.

[2] - Martin J.Dent, **Identity Politics, Filling The Gap Between Federalism And Independence, Ashgate,** Burlington USA, 2004, p.p 1-2, 4

عرّف "أندريه هوريه" الفيدرالية بأنها " شركة دول لها فيما بينها علاقات قانونية أي قانون دستوري بموجبه تقوم دولة أعلى فوق الدول المشتركة ". [١]

"ويليام ريك" يعرّف الفيدرالية على أنها "تنظيم سياسي ودستوري داخلي مرّكب تخضع بموجبه عدة دول أعضاء أو ولايات إلى حكومة اتحادية أعلى منها وينطوي هذا التنظيم على وجهين أحدهما خارجي حيث يظهر الاتحاد كدولة واحدة في ميدان السيادة الخارجية، ووجه داخلي يتم بتعدد الكيانات الدستورية التي تتشارك حكومة الاتحاد في ممارسة السيادة الداخلية". [٢]

ويعرف الفيدرالية الفقيه الدستوري "مارسيل بريل" بأنها "اتحاد دول يخضع جزئيًا لسلطة مركزية ويحتفظ جزيئًا باستقلال ذاتي ودستوري وإداري وقضائي... وهي نوع من الشراكة الدولية تؤلفها دول متعددة بموجب دستور يتنازل كل طرف منها عن السيادة الخارجية وبعض جوانب السيادة الداخلية لصالح الدولة الكيان المؤسس " [٣].

من خلال التعاريف نرى إن هناك جانب من الفقهاء ركز على إعطاء الأهمية لدور الدول الأعضاء المشكلة للاتحاد وخاصة فقهاء القانون العام والقانون الدستوري والنظم السياسية بينما أهمل آخرون هذا الجانب وأشاروا إليها كمجرد وحدات إدارية ضمن الاتحاد الفيدرالي وركزوا على الفيدرالية كنظام سياسي ينظم العلاقة بين كيانات مختلفة داخل دولة موحدة.

ويرى الدكتور عبد الرحمن البزاز إن للفيدرالية أربعة معان أساسية وهي التحالف (العصبة، الدول المتفقة، الاتحاد)، بينما يشير الدكتور مسعود أحمد مصطفى إلى إن الاتحاد الفيدرالي ليس اتحادا بمعنى الكلمة لكنه دولة مركبة فوق الدول الأعضاء، وينظم الدستور تكوينها ونظامها.....".

---

[١] – أندريه هوريو، **القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**، ج ١، نقله إلى العربية مقلد وآخرون، الطبعة الأولى، دار الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٤٧، ص١٥٢.

[٢] – بلند إبراهيم حسين شالي، **العلاقة بين بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية في النظم الفدرالية "دراسة حالة العراق**، دراسة، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، ٢٠١٤.

[٣] – وليد كاصد الزيدي، **الفيدرالية: دراسة في المصطلح والمفهوم والنظرية**، الطبعة الأولى، النجف، العراق، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٩، ص٤٢.

يتضح مما تقدم إن الفدرالية أحد أشكال النظم الدستورية وتتميز بوجود علاقات تعاون عوضًا عن علاقة التبعية، فتتنازل كل دولة عن جانب من سلطتها لسلطة دستورية عليا أن تحتفظ كل دولة بسلطاتها واستقلالها في المسائل التي يحددها دستور الفدرالية.

وبالنسبة للدولة الفيدرالية فهي تنشأ بطريقتين أما عن طريق تفكك الدول أو بالعكس اتحاد دولتين أو عدد من الدول مع بعضها البعض، مثلًا الولايات المتحدة الأميركية نشأت بموجب الطريقة الثانية وذلك يكون بانضمام اختياري بين دول مستقلة إلى بعضها، وأغلب الدول الفيدرالية نشأت بموجب هذه الطريقة والسبب في ذلك قد يكون اتحاد شعوبها على أساس وحدة اللغة و التاريخ أو الدين، أو أن بينهما مصالح مشتركة، اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو دفاعية أو قد يكون الأسباب خارجية كرغبة الدول في الدفاع عن كيانها ضد عدو خارجي مشترك وهنا يجب أن نميز بين نشوء الدولة الفيدرالية وبين نشوء الأحلاف العسكرية التي نشأت أيضا لأسباب مشتركة بين الدول على الأغلب هي دفاعية وعسكرية ومن الممكن أن تكون أسبابًا إيديولوجية وعلى سبيل المثال الحلف الأطلسي وحلف الناتو. والطريقة الأخرى لنشوء الفدرالية التي ذكرناها سابقًا هي عبر تفكك الدولة البسيطة، وذلك عبر حصول كياناتها أو وحداتها المحلية على قدر من الاستقلالية في إطار الدولة الأم. ([1])

الفقرة الرابعة: الدستور

من خلال بحثنا المطول توصلنا إنه لا يوجد تعريف واضح وشامل للدستور، وذلك لأن التعريفات بحد ذاتها تختلف بحسب مقاربة وتفسير الفقهاء الدستوريين، إلا إن أغلب التعريفات إن لم يكن جميعها تستند على معيارين أساسيين هما المعيار الشكلي والمعيار الموضوعي.

عرف الدستور الفقهاء الذين اعتمدوا المعيار الشكلي على إنه:

الوثيقة الأساسية التي تبين نظام الحكم في الدولة وتنظم السلطات فيها، وتتسم هذه الوثيقة بأن قواعدها سلطة تأسيسية تكون أعلى من السلطة التشريعية وإن قواعد هذه الوثيقة لا تتعدل إلا بإتباع مجموعة من الإجراءات الخاصة.([2])

---

[1] – نعمان أحمد الخطيب، **الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري**، الطبعة السابعة، الدار الثقافية للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١١، ص.ص٨٨–٨٩.

[2] – محمد رأفت عبد الوهاب، **القانون الدستوري**، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٩٠، ص.ص ٧ –٨.

ورغم أن هذا المعيار تعرض لنقد كبير وخاصة إنه أصحاب هذا المعيار في تعريفاتهم استثنوا بشكل أو بآخر الأنظمة السياسية ذات الدستور العرفي مثل الدستور البريطاني، أو الأنظمة ذات الدستور المرن والتي يمكن تعديل دستورها بنفس الإجراءات المتبعة في تعديل القوانين العادية، كما أن هذا المعيار يتجاهل الفوارق بين النصوص الدستورية وبين واقع تطبيقها، حيث يشير الفقه إلى أن تحليل الأنظمة الدستورية لبلد ما يجب أن لا تقف عند حد تحليل النصوص أضف إلى ذلك أن بعض الدساتير الجامدة قد لا تتضمن كل قواعد القانون الدستوري المعدة لتنظيم عمل السلطات، مثل قانون الانتخابات على سبيل المثال.

بالمقابل، ينصب باهتمام أصحاب المعيار الموضوعي في تعريفهم للدستور على الجوهر، وليس على الشكل والمضمون فقط ويرون أن موضوع القانون الدستوري يمتد ليشمل مواضيع غير واردة في الوثيقة الدستورية.

ويرى الدكتور الغزالي إن للدستور مدلولين أساسيين الأول قانوني، أي أنه يهتم بتنظيم السلطات وتحديد صلاحياتها وطرق التنسيق فيما بينها، بالإضافة إلى تضمنه حقوق المواطنين وواجباتهم.

والثاني أيديولوجي وهو يتضمن الشرعية الديمقراطية التي هي تعبير عن الإرادة العامة وتهدف إلى تحقيق وحدة المجتمع السياسي في بلد ما.[١]

من هنا فإن الدستور يعد بمثابة الوثيقة الرئيسية التي توضح معالم خريطة القوة في المجتمع، فهو له الأولية على ما عداه من وثائق، فتعارضها مع أحكامه يقضي ببطلانها، بعض الأحيان تتضخم الدساتير للتركيز على بعض التفصيلات قدر الإمكان حتى تمنع الاختلاف عند التطبيق.

وفي المبادئ العامة للقانون الدستوري يعرف الدستور على إنه "مجموعة المبادئ الأساسية المنظمة لسلطات الدولة والمبينة لحقوق كل من الحكام والمحكومين فيها، والواضعة للأصول الرئيسية التي تنظم العلاقات بن مختلف سلطاتها العامة"، أو هو "موجز الإطارات التي تعمل الدولة بمقتضاها في مختلف الأمور المرتبطة بالشؤون الداخلية والخارجية ". [٢]

---

[١]– إسماعيل الغزالي، **القانون الدستوري والنظم السياسية**، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٩، ص ٩.

[٢] –رأفت عبد الوهاب، مرجع سابق، ص١١.

البند الأول: عناصر الدستور

عادةً يضم الدستور أربعة عناصر رئيسية:

- المقدمة أو الديباجة وهي جزء يخلو من الصبغة القانونية، ويستحث مشاعر المواطنين.
- الجزء التنظيمي وهو يتضمن بيانا للعلاقة بين السلطات، ويأتي على ذكر المؤسسات والإجراءات المختلفة التي يلجأ إليها الأفراد والجماعات تحقيقا للأهداف بطريقة قانونية مشروعة.
- الشق الخاص بحقوق المواطنين وهو يمثل ركنًا ثابتًا من أركان الدستور في أي دولة بما في ذلك الدول الجبرية الديكتاتورية، وتشمل تلك الحقوق من بين ما تشمل، المساواة بين الجميع بغض النظر عن الجنس أو اللون أو المعتقد وحرية تكوين الأحزاب السياسية وجماعات المصالح، وحق التصويت والانتخاب، وحق التظاهر والإضراب وإبداء الرأي...
- الأحكام المتعلقة بتعديل الدستور وذلك أنه ما من دستور يمكن الادعاء بأنه يحكم كل التغيرات التي ستطرأ على الوجود السياسي للدولة. وتتمتع بعض الدساتير بالمرونة ويسهل تغيير بعض موادها على حين تفتقر أخرى إلى تلك الخاصية، ويشترط لتعديلها موافقة الهيئة التشريعية مع استطلاع رأي الشعب من خلال استفتاء عام.

وهناك عدة أساليب الديمقراطية لنشأة الدساتير وتتم بإحدى طريقتين:

1. الجمعية التأسيسية المنتخبة: حيث يتاح للشعب فرصة انتخاب ممثليه ليقوموا بهذه المهمة خصوصًا، وأول من أخذ بهذا الأسلوب هي الولايات المتحدة الأميركية بعد استقلالها عن بريطانيا سنة ١٧٧٦م.
2. الاستفتاء الدستوري: حيث يتم وضعه بواسطة جمعية نيابية منتخبة من الشعب أو بواسطة لجنة حكومية ثم يعرض على الشعب في استفتاء عام ونزيه ولا يصبح الدستور نافذا إلا بعد موافقة الشعب عليه دون إكراه.

أنواع الدساتير:

تقسم الدساتير من حيث تدوينها أو عدم تدوينها إلى دساتير مدونة ودساتير غير مدونة، ومن حيث طريقة تعديلها إلى دساتير مرنة و دساتير جامدة.

- الدساتير المدونة: يعتبر الدستور مدونا إذا كانت غالبية قواعده مكتوبة في وثيقة أو عدة وثائق رسمية صدرت من المشرع الدستوري.

●الدساتير غير المدونة: وهي عبارة عن قواعد عرفية استمر العمل بها لسنوات طويلة حتى أصبحت بمثابة القانون الملزم وتسمى أحيانا الدساتير العرفية، نظرا لأن العرف يعتبر المصدر الرئيسي لقواعدها، ويعتبر الدستور الإنجليزي المثال الأبرز على الدساتير غير المدونة لأنه يأخذ غالبية أحكامه من العرف، وبعضها من القضاء، وإن وجدت بعض الأحكام الدستورية المكتوبة مثل قانون سنة ١٩٥٨ الذي سمح للنساء بأن يكن عضوات في مجلس اللوردات.

ويقع التمييز أيضا بين:

●الدساتير المرنة: هي التي يمكن تعديلها بنفس الإجراءات التي يتم بها تعديل القوانين العادية أي بواسطة السلطة التشريعية وأبرز مثال لها هو الدستور الإنجليزي.

●الدساتير الجامدة: التي يستلزم تعديلها إجراءات أشد من تلك التي تم بها تعديل القوانين العادية، و مثال ذلك دستور أستراليا الفيدرالي، الذي يتطلب موافقة أغلبية مواطني أغلبية الولايات، بالإضافة إلى أغلبية الأصوات على المستوى الفيدرالي.

الفقرة الخامسة: الحق في تقرير المصير

لقد برز هذا المصطلح لأول مرة على الساحة الدولية في نقاط الأربعة عشر للرئيس الأميركي "وندرو ويلسون" لتحقيق السلام بعد الحرب العالمية الأولى، وذلك في الخطاب الذي ألقاه أمام الكونغرس في ٨ كانون الثاني ١٩١٨،حيث رأى الرئيس ويلسون إن الشعوب لا يجب أن تحكم إلا بناءً على موافقتها وإن أي تسوية إقليمية تنتج عن الحرب يجب أن تكون لمصلحة الشعوب ذات العلاقة.( )[١]

ومع نهاية الحرب العالمية الثانية أخذ مفهوم الحق في تقرير المصير يتعزز وذلك بعد أن نص ميثاق الأمم المتحدة صراحة على هذا الحق، بالإضافة إلى وروده في العديد من المواثيق الدولية الأخرى وفتاوى محكمة العدل الدولية، فقد نصت الفقرة الثانية من المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة بأن المنظمة تهدف إلى "إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها، وكذلك اتخاذ التدابير الاخرى الملائمة لتعزيز السلم العام"

[1]- Stephen A. Schuker, **The 1919 Peace Settlement: A Subaltern View**, Reviews in American History, Volume 36, Number 4, December, 2008, p.p. 575-585.

كما نصت المادة ٥٥ على "رغبة في تهيئة دواعي الاستقرار والرفاهية الضروريين لقيام علاقات سليمة ودية بين الأمم المتحدة مؤسسة على احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها".

كما جاء في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٥١٤ الصادر في كانون الأول ١٩٦٠ المتضمن إعلان منح الاستقلال للشعوب والبلدان المستعمرة أنه:" لجميع الشعوب الحق في تقرير مصيرها، ولها بمقتضى هذا الحق أن تحدد بحرية مركزها السياسي وتسعى بحرية إلى تحقيق إنمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. أما المادة الأولى من العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية وللحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادرين في العام ١٩٦٦ فقد نصت على أن " لكافة الشعوب الحق في تقرير المصير واستنادًا إلى هذا الحق لها أن تقرر بحرية كيانها السياسي وأن تواصل بحرية نموها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي."

كذلك عرف "إيان برا ونلي" الحق في تقرير المصير بأنه "حق كل جماعة وطني في اختيار نظامها السياسي، وشكل وطبيعة علاقاتها مع باقي الجماعات الأخرى ". [١] ويجب علينا أن نميز مما سبق اتجاهين في موضوع تقرير المصير:

الأول هو تقرير المصير الخارجي: والذي يتبين في حق الشعوب بالاستقلال عن أي دولة خارجية والتعبير عن سيادة هذه الدولة الخارجية من خلال علاقاتها مع الدولة الأخرى كذلك مثلا الدخول في تحالف وأحلاف، التوقيع على معاهدات، الانضمام إلى المنظمات الإقليمية والدولية انطلاقًا من مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول.

أما الثاني فهو تقرير المصير الداخلي: وهو يرتبط بشكل مباشر بما يحدث داخل الدولة والأوضاع الداخلية للبلد كاختيار طبيعة النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي بما يضمن لهم تحقيق الرفاهية والعدالة.

إن حق تقرير المصير لا يعني فقط استقلال الشعب عن الدولة التي كانت تحتله أو تستعمره، بل يتعداه إلى الحفاظ على هذا الحق، وتنميته باستمرار في شتى جوانبه وأبعاده السياسية والاقتصادية والثقافية، أنه متعلق بالشعب ككل وليس بالأفراد، بمعنى أنه حق للشعب وهذا ما يجعل الجدل القانوني هنا قائم حول مدى تمتع الأقليات هذا الحق، ومن هذا المنطلق فإن حق تقرير المصير هو حق

[1] - Ian Brownlie, **Principles of Public International Law**, 5th edition, Oxford University Press, U.K, 1998, p. 599.

قانوني دولي من ضمن حقوق الإنسان وهذا معنى حق تقرير المصير في مفهومه الواسع، أما في مفهومه الأكثر تحديدا فيعني الاستقلال وقيام دولة ذات سيادة.

الفقرة السادسة: الطائفية

تشتق كلمة الطائفية كمصطلح من كلمة " الطائفة " التي يمكن حصر معناها بالجانب الاجتماعي الذي يرتكز على البعد الديني . فهي تأتي بمعنى الجماعة ذات الهوية الدينية أو المذهبية، والتي غالبًا ما توفر للفرد من جراء انتمائه لها ضمان الحقوق مقابل التنازل عن فرديته لها. ( )[١]

كذلك عرفت الطائفية بأنها " التنظيم الاجتماعي الذي تسلكه أو تعتمده جماعة دينية، مما يحدد هويتها وولاءاتها والقوى الفاعلة فيها كرجال الدين بالمقارنة مع جماعة طائفية أخرى موجودة في المجتمع نفسه. ( )[٢]

وفي تعريف ثالث لها الطائفية هي "جماعة دينية أو مذهبية أو عقائدية يسعى المنتسبون إليها إلى الحفاظ على تماسكها ووظيفتها الاجتماعية، وهم بذلك يمارسون شكلا من أشكال السلطة، ويطمحون بهذا الحد أو ذاك إلى ممارسة سلطة أوسع في المجتمع، تلك السلطة هي الوجه السياسي من الطائفية". ( )[٣]

---

[١] – صلاح كاظم جابر، **دينية القيم الطائفية ودورها في اسطره العقلية العراقية**، مجلة القادسية للعوم الإنسانية، المجلة١٦، العدد٢، جامعة القادسية، ٢٠١٣، ص٥١.

[٢] – حليم بركات، **المجتمع العربي في القرن العشرين: بحث في تغيير الأحوال والعلاقات**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠، ص ٤٣٧

[٣] – سليمان تقي الدين، **الطائفية والمذهبية وأثارها السياسية**، مجلة المستقبل العربي، العدد٤٠٨، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، شباط،٢٠١٣، ص٤٣.

و"الطائفية، كما في القبلية، ينشأ عليها الفرد منذ طفولته ويتشرب بقيمها وطقوسها ليصل ولائه لها إلى درجة العقيدة الدينية المطلقة، وبهذا تختلف الطائفية عن المذهب الديني من حيث اعتقاد الفرد.( )[١]

والطائفية تقوم على أربعة ركائز:

- تعيين الهوية الدينية أو الهوية المذهبية في دين منقسم على أساس الجماعة أو الطائفةt وليس على أساس هوية الأمة– الدولة.
- تسيس هذه الهوية كوحدة للفعل الجمعي كبديل عن الهويات الاجتماعية (الطبقات) أو الهويات الإيديولوجية، سواء إزاء الجماعات الأخرى المغايرة، أو إزاء الدولة.
- إن الهوية الدينية الجزئية تنشطر بتأثير التنظيمات الاجتماعية (قبائل، وطبقات) أو هي تشطر هذه التنظيمات.
- إن الجماعات الجزئية سواء قامت على انقسام داخل الدين الواحد (المذهب) أو تعدد الأديان، أو تعدد المثنيات (الجماعات القومية) ذات المذاهب أو الدين المختلف، فأنها ليست كيانا صوانيا ولا بنية ثابتة.( )[٢]

الفقرة السابعة: التعددية

نتعرف في البداية على مصطلح التعددية: وهو مصطلح يستخدم لوصف مجتمع مكون من مجموعات عرقية أو دينية أو قومية مختلفة، واكتسب هذا المصطلح معاني أكثر دقة في علم السياسة، وأخذ يستعمل غالبًا في نمط معياري أو في عمليات الفرز بين المكونات المختلفة، ويقوم مفهوم التعددية على الإيمان بإمكانية مشاطرة السلطة بين المجموعات والمصالح المختلفة في المجتمع، وأن القرارات السياسية ينبغي أن تمثل المساومة المتدفقة تدفقًا حرًا بين تلك المجموعات،

---

[١] – علي الوردي، **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث**، الطبعة الثانية، دار كوفان، لندن، ١٩٩٢، ج٢، ص٤.

[٢]– فالح عبد الجبار، **المشكلة الطائفية في الوطن العربي**، مجلة المستقبل العربي، العدد٤٠٨، شباط، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٣، ص١٤.

ولذلك ينبغي أن تكون الدولة وكيلًا عن هذه العملية، وأن تعمل بوصفها حكمًا محايدًا وليس منافسًا له مصالحه الخاصة به. [1]

أما التعددية السياسية فيقصد بها: "نوع من التنظيم الاجتماعي يتعلق ببنية النظام الاجتماعي وبنية النظام السياسي وآليات عملياته، ويتسم بضرورة وجود أفكار وقيم ومؤسسات متعددة في النظام السياسي، التي تجعل صوتها مسموعًا في مرحلة حاسمة في صنع القرار". [2]

ولا يمكن توفية تعددية حزبية إلا بوجود التعددية السياسية.

فالتعددية الحزبية نعني بها: "وجود عدة أحزاب ذات قوة متساومة ولكل منها تمثيل سياسي محددة بخصوص إحدى المسائل المهمة، كما يجب أن تكون هذه الأحزاب غير متفاوتة تفاوتًا كبيرا في تأثيرها في اتجاهات الرأي العام والحياة السياسة ". [3]

الفقرة الثامنة: مفهوم الفساد

و لفهم مفهومي الفساد المالي والفساد الإداري اللذان سنتطرق لهما كثيرا في بحثنا هذا ،سنتعرف في البدء على مفهوم الفساد حيث عرف البنك الدولي الفساد على أنه: إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، وبتعبير آخر قيام الموظف بقبول رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمناقصة عامة أو عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة.[4]

---

[1] – جفري والستر ادواردز روبرتز، **المعجم الحديث للتحليل السياسي**، ترجمة: سمير عبد الرحيم الجلبي، الدار العربية للموسوعات بيروت، ١٩٩٩، ص٣١٤-٣١٥.

[2] – حسين علوان، **إشكالية التعددية السياسية في العالم الثالث**، مجلة العلوم السياسية، العدد١٢ تموز ١٩٩٤، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ص٩٣.

[3] – شمران شمران حمادي، **الأحزاب السياسية والنظم الحزبية**، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٧٥، ص١٧٧.

[4] – سارة بوسعيود، **دور استراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة، جامعة فرحات عباس، الجزائر، ٢٠١٣، ص١٦٥.

إذًا يمكننا القول أن الفساد هو مشكلة سياسية اقتصادية إدارية اجتماعية تكمن في الإساس في استغلال السلطة أو النفوذ من أجل تحقيق مكاسب مادية أو معنوية بطريق غير شرعية.( )

كذلك عرف انه: " السلوك القائم على الانحراف عن الواجبات الرسمية المرتبطة بالمنصب العام سواء أكان شغل هذا المنصب يتم بالانتخاب أم بالتعيين في سبيل تحقيق مصلحة خاصة سواء أكانت هذه المصلحة تتعلق بمكاسب مادية أو غير مادية وذلك عن طريق استخدام إجراءات أو الالتجاء إلى تعاملات تخالف الشرعية القانونية ".( ) [٢]

هناك الكثير من التعريفات لمفهوم الفساد ولكننا سنكتفي بذكر التعريفات السابقة.

ويعرف صندوق النقد الدولي الفساد الإداري على أنه: استخدام السلطة العامة من أجل الحصول على مكسب خاص يتحقق حينما يتقبل الموظف الرسمي الرشوة أو يطلبها أو يستجديها أو يبتزها.( )

المبحث الثاني: السياسة الأميركية تجاه العراق قبل عام ٢٠٠٣

نظرًا لأهمية دراسة الماضي في استقراء وفهم الحاضر والمستقبل، فمن المهم استعراض السياسة الأميركية تجاه العراق قبل القرار بالغزو في عام ٢٠٠٣؟ حيث لا بد لنا من أن نمر على المراحل التي مرت بها (العلاقات الأميركية – العراقية) مدركين إن كل مرحلة كانت تتسم بسمات معينة تميزها عما سبقها وعن المراحل اللاحقة، ولكن في النهاية أن غزو العراق في عام ٢٠٠٣ واحتلاله لم يكن قرارًا لحظيًا أنيًا بل لنقل بأنه لم يكن وليد عهد جورج بوش الابن بل كان نتيجة تراكمات تاريخية في الاستراتيجية الأميركية تجاه العراق وهذا ما سنقوم بتوضيحه في هذا المبحث للإحاطة بجميع مفاصل موضوع البحث للوصول إلى رؤية أوضح.

ولقد ارتأينا أن نقوم بتقسيم مراحل العلاقات الأميركية العراقية إلى عدة مراحل وذلك لتبيان تطور هذه العلاقات وسهولة فهم ما كان يحدق قبل عام ٢٠٠٣.

---

[١]– ابتهال محمد رضا داود، **الفساد الإداري وأثاره السياسية والاقتصادية**، مجلة الدراسات الدولية، مركز الدراسات الدولية، العدد٤٨، بغداد، ٢٠١١، ص٦٦.

[٢] – وصال نجيب العزاوي، تعقيب على بحث نظلة الجبور، **تداعيات الفساد الإداري على الواقع السياسي العراقي**، الطبعة الأولى، بيت الحكم، بغداد، ٢٠٠٩، ص٧٥.

[٣] – محمود عبد الفضيل، **مفهوم الفساد ومعاييره**، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد٣٠٩، بيروت، ٢٠٠٤، ص١٤.

المراحل هي:

أولًا: مرحلة الحرب العراقية الإيرانية في ١٩٨٠ _ ١٩٨٨ والتي يمكن وصفها بأنها مرحلة التقارب في العلاقات الأميركية العراقية.

ثانيًا: مرحلة الغزو العراقي للكويت وحرب الخليج الثانية (عاصفة الصحراء) ١٩٩١ والتي تمثل مرحلة التأزم الشديد في العلاقات الأميركية – العراقية.

ثالثًا: مرحلة ثعلب الصحراء والقرارات الأممية.

رابعًا: مرحلة إدارة بوش الابن وأحداث ١١ سبتمبر.

وهذه المرحلة شهدت الخلط بين الإرهاب والدول المارقة أو ما أسميت فيما بعد دول "محور الشر" والتي كان العراق في طليعتها.

الفقرة الأولى: مرحلة الحرب العراقية الإيرانية في ١٩٨٠ _١٩٨٨:

في البداية وشكليًا كانت تبدو هذه المرحلة أنها مرحلة الحياد الأميركي المعلن بين طرفي القتال، ولكن واقعًا كانت هي مرحلة التعاون السري، ثم الانحياز الصريح للعراق ودعمه عسكريًا، لذا أطلقنا عليها تسمية مرحلة التقارب بين الدولتين.

فبعد قيام الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩، اختارت الولايات المتحدة الأميركية العراق ليكون منطقة عازلة zone Buffer بين الخطر القادم من إيران، واحتياطات النفط في دول الخليج، هذا ما جعل له أهمية استراتيجية لكل من الولايات المتحدة ودول الخليج على حد سواء.

ونزولا على ظروف الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠ – ١٩٨٨ وحاجة العراق الماسة للدعم الأميركي تآكلت الطاقة الراديكالية للنظام في الصراع العربي – الإسرائيلي وأعلن الرئيس صدام حسين قبوله بخيار الدولتين الفلسطينية والإسرائيلية وهو موقف امتدحته واشنطن، كما أن علاقاته مع الاتحاد السوفييتي تراجعت في ظل الرغبة السوفييتية في التقارب مع إيران وامتناعه عن تقديم الأسلحة للعراق بموجب اتفاقية الصداقة والتعاون ين البلدين.

فقامت أميركا بدعم العراق بعدة طرق وبشكل مباشر وغير مباشر، فكان هناك دعم مباشر على الصعيد الاستخباراتي والمعلوماتي كذلك لا يمكن التغاضي عن تأثير الحصار الذي فرض على

إيران لمنعها من استيراد الأسلحة، والسكوت حينها عن الجرائم التي ارتكبها نظام صدام حسين في حربه مع إيران وذاك باستخدام الأسلحة الكيماوية ضد القوات الإيرانية، والتدخل المباشر لتعديل ميزان الحرب وأحيانا الهجوم المباشر على مواقع إيرانية.

ومن الأحداث الهامة في تلك المرحلة هي زيارة دونالد رامسفيلد إلى بغداد كما ذكرنا سابقًا حينما كان مستشارًا للرئيس ريغان ولقائه صدام حسين وطارق عزيز وزير الخارجية آنذاك في ديسمبر ١٩٨٣، قام رامسفيلد بزيارته في وقت كانت المعركة تتحول فيه لصالح إيران، وكانت الولايات المتحدة راغبة في عدم السماح بانهيار الجبهة العراقية، يمكن القول أن الانحياز إلى العراق بدأ في ربيع ١٩٨٢ بعد ١٨ شهر من الغزو العراقي لإيران سعيا لإحراز نصر سريع على إيران، وقد بدأت المخاوف تدب في إدارة ريغان من احتمال اختراق إيراني من الجنوب إلى الكويت والسعودية.

في ربيع ١٩٨٢ كان العراق يتجه لخسارة الحرب ففي مايو ويونيو ١٩٨٢ اكتشف الإيرانيون فجوة في الدفاعات العراقية بين بغداد والبصرة شنت إيران هجوما شاملا عبر الفجوة في الدفاعات الإيرانية وكان الاختراق الإيراني سيفصل بغداد عن البصرة، ومن ثم ينتهي إلى هزيمة عراقية، اكتشفت المخابرات الأميركية وصور الأقمار الصناعية التابعة لأميركا الفجوة في الدفاعات العراقية والغزو الإيراني الشامل عبر الفجوة. كانت الإدارة الأميركية لازالت محايدة في الحرب، وكان اختبار الرئيس ريغان بين الحفاظ على الحياد الصارم والسماح لإيران بهزيمة العراق وبين التدخل ومساعدة العراق، وانتهى إلى قرار بالتدخل ضد إيران سرًا.

وبالنسبة للإدارة الأميركية فإن نهاية الحرب العراقية – الإيرانية في ١٩٨٨ وتوقيع اتفاق وقف إطلاق النار رسميا في أغسطس ١٩٨٩ لم يعن انتهاء التهديد الإيراني واستمر الأميركيون في دعم العراق بهدف تشجيع الاعتدال العراقي.

ومنذ ١٩٨٨ كان هناك توجه أميركي رسمي لتكثيف الاستثمار في العراق واعتبرت الإدارة الأميركية أن العلاقات مع العراق حيوية للمصالح الأميركية وما بين ١٩٨٨ و١٩٩٠ كان هناك تباين بين موقف الإدارة والكونجرس، فالكونجرس كان يتجه إلى موقف متشدد من العراق على خلفية استخدامه الغازات السامة والأسلحة الكيماوية ضد المناطق الكردية بينما الإدارة كانت تتصدى لمحاولات الكونجرس عرقلة تقدم العلاقات.

وفي ٨ سبتمبر ١٩٨٨، مرر الكونجرس _ مجلس الشيوخ "قانون جرائم الإبادة الجماعية لعام ١٩٨٨" الذي جعل العراق غير قابل لتلقي قروض أميركية، أو المساعدة العسكرية أو غير العسكرية، وضمانات الائتمان وحظر تصدير مواد معينة وحظر أيضا على الولايات المتحدة استيراد النفط العراقي، ولكن بعد إمرار القانون مباشرة شنت إدارة ريغان حملة لإجهاضه، بمساعدة حلفائها في مجلس النواب ونجحت الإدارة في إجهاض القانون في اليوم الأخير للجلسة التشريعية.

الفقرة الثانية: مرحلة الغزو العراقي للكويت وحرب الخليج الثانية (عاصفة الصحراء) ١٩٩١

سارت إدارة بوش على نفس خطى إدارة ريغان من حيث دعم العراق وإعلاء شأن المصالح الاقتصادية والنظر إلى العراق كسوق واعدة للشركات الأميركية وكشريك تجاري مهم، ومن ثم تجاوزت عن الأخطاء العراقية وسارت في نفس تحليلاتها كما تثبت ذلك الكثير من التوجيهات والمذكرات الصادرة عن تلك الإدارة.

في العام ١٩٨٩ أعد النواب أنفسهم وطرحوا للمناقشة في مجلس النواب مشروع قانون جديد ينص على فرض العقوبات على الشركات المشاركة في إنتاج أو نقل الأسلحة البيولوجية والجرثومية إلى العراق، إلا أن هذا القانون اصطدم بمعارضة البيت الأبيض.

في ٢ أكتوبر ١٩٨٩ توقفت كل البنوك الدولية عن منح القروض للعراق، مع ذلك فإن إدارة الرئيس بوش الأب وقعت توجيها للأمن القومي في ٢٦ أكتوبر ١٩٨٩ يؤسس لروابط أوثق مع العراق ويمنح ١ بليون دولار على شكل ضمانات قرض زراعي للحكومة، واتبعت وسائل متعددة لضمان عدم اعتراض الكونجرس وضمان حصول العراق في النهاية على القرض، بيد أنه كانت هناك شكوك في الأوساط الأميركية حول قدرة العراق على تسديد الديون، ولهذا لم تستطع الإدارة إقناع البنوك إلا بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار فقط.

وفي عام ١٩٩٠ عندما أعد جون كيلي معاون وزير الخارجية لشؤون الأمن القومي مذكرة طالب فيها بفرض الحظر على القرض المقدم للعراق وقيمته ٥٠٠ مليون دولار وقفت إدارة بوش ضد المذكرة، معللة موقفها بأن هذا الحظر يمكن أن يثير جنون صدام حسين وسيعمل على دفعه لاتخاذ خطوات ضدنا على جناح السرعة.

لكن في يوليو ١٩٩٠ اتخذ الرئيس العراقي صدام حسين قرارًا دمر العلاقات بن العراق والولايات المتحدة، فقد أبلغت الحكومة العراقية السفارة الأميركية في بغداد أن العراق سوف يوقف كل الواردات من الولايات المتحدة إذا لم يتلق ضمانات قروض بنهاية شهر سبتمبر، وبدأ مسلسل الأزمة العراقية باتهام العراق للكويت بانتهاك حصص إنتاج النفط وبسرقة النفط العراقي، وبعد الغزو مباشرة أصدر الرئيس بوش قرارات تنفيذية بتجميد كل الأصول العراقية، ومن جانبه توقف العراق عن تسديد مدفعاته على القروض الأميركية.( )[١]

بخروج العراق منتصرًا على إيران في الحرب حدث تغيير في المسرح الاستراتيجي في الشرق الأوسط، وكان هذا التغير ملموسًا جدًا، ساعد على ذلك أن الاعتدال العراقي في زمن الحرب مع إيران بشأن إسرائيل تراجع ثانية بعد انتهاء الحرب، فأخذ العراق يتجه للتشدد ويقود لواء المراجعة في السياسة العربية خصوصًا خلال سنتي ١٩٨٩ و١٩٩٠، ويلوح جهارًا بالتهديد بحرق نصف إسرائيل بالكيماوي المزدوج.

وقد نبه الغزو العراقي للكويت الولايات المتحدة إلى القدرة العسكرية العراقية التي تنامت في ظل ظروف مختلفة وفي ظل تقديرات متباينة للاستخدام المستقبلي لتلك القوة، وقد أفصح الجنرال مايكل دوجان الرئيس السابق لقيادة أركان القوات الجوية الأميركية في مقال نشرته صحيفة الجارديان البريطانية (١٩٩٠/٩/٢) عن أن أحد أهداف حرب الخليج هو "تحطيم وتصفية عشر سنوات من التنمية الصناعية في العراق "، وقد حققت الضربة الجوية هذا الهدف بدرجة عالية من الإتقان عندما أتيحت الفرصة لتنفيذ الخيار العسكري. ( )[٢]

وعند تعامل الولايات المتحدة مع احتلال العراق للكويت كان هناك رأيان :رأي يرى استمرار العمليات العسكرية حتى إزالة النظام الحاكم في العراق، ورأي آخر يرى العكس من حيث اقتصار العمليات العسكرية على إخراج القوات العراقية من الأراضي الكويتية حسب ما ورد في قرار مجلس الأمن الخاص بالحرب على العراق( )[٣]، إلا أن الرأي الثاني لم يكّن نتيجة اعتباطية أو وفق رؤية

---

[١] – حسن حمدان العلكيم، **الأمن والاستقرار في منطقة الخليج: دراسة استشرافية**، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، قضايا خليجية، العدد الثالث يناير ١٩٩٩، ص٩.

[٢] – خالد بن محمد القاسمي، **الخليج العربي في السياسة الدولية: قضايا ومشكلات**، الطبعة الثانية، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، ١٩٨٢، ص ٧٥ – ٧٨.

[٣] – صلاح النصراوي، مصدر سابق، ص ٥٥.

قصيرة الأمد متعلقة بفترة حرب الكويت، وإنما كان وفق تفكير مدروس وصيغة متوقعة من التفكير الاستراتيجي، ذلك أن بقاء نظام صدام حسين كان الحجة الأولى للإدارة الأمريكية لاحتلال العراق عندما يحين الوقت المناسب لذلك إذ أن التوجهات المعلنة للنظام العراقي شكلت مدخلا مهما باتجاه تعبئة الرأي العام الأمريكي والدولي ضد النظام في العراق واعتباره تهديدا للأمن الإقليمي والدولي.

بعد الغزو العراقي للكويت في ٢ أغسطس ١٩٩٠ اتخذت العلاقات الأميركية – العراقية مسارًا مختلفًا تمامًا عن مسار ما قبل الحرب، وهو مسار العداء التام، والذي استمر حتى الآن وتمثلت الخطوط العامة للسياسة الأميركية في إدارتها لأزمة وحرب الخليج الثانية فيما يلي:

- إدارة الأزمة بهدف الوصول إلى الحرب.
- إدارة الحرب بشكل ينتهي إلى تدمير القدرات الاستراتيجية للجيش العراقي.
- الإدارة بالأزمات المستمرة ما بعد الحرب.
- ضمان استمرار بقاء العقوبات وتطبيق قرارات مجلس الأمن كلها دون أدنى اختراق.
- الضربات العسكرية المتواصلة لمواقع القوة الاستراتيجية العراقية وبما تجعل العراق في استنزاف مستمر لقدراته.
- فرض منطقتي حظر الطيران في الشمال والجنوب تغطي ٦٢% تقريبا من مساحة العراق تؤهل لتنامي حكم فيدرالي في المستقبل.

تشكل التحالف ضد العراق في ١٩٩٠ – ١٩٩١ من ٢٩ بلدا، تحملت الولايات المتحدة العبء الأكبر فيه، عاصفة الصحراء هو المصطلح الذي أطلق على العملية العسكرية التي قادتها الولايات المتحدة الأميركية وقوات التحالف الدولي ضد العراق بعد احتلاله للكويت وبموجب قرار دولي صادر عن مجلس الأمن الدولي وهو القرار صاحب الرقم ١٩٩١/٦٧٨ كان المسوغ أو المبرر الذي استعانت به الإدارة الأميركية والقوات المتحالفة معها للقيام بعملية عسكرية حملت اسم "عاصفة الصحراء" تحت شعار إخراج القوات العراقية من الكويت. ([1])

وقد افتتحت الولايات المتحدة الأميركية عملية عاصفة الصحراء بضربة جوية نفذتها في الساعة الثانية فجر يوم (١٧ كانون الثاني /يناير ١٩٩١)، والتي انتهت بإخراج العراق من الكويت ورضوخه إلى شروط الاستسلام كما بين قرار وقف إطلاق النار الذي صدر عن مجلس الأمن الدولي تحت

[1] - William J.Perry, **"Desert Storm and Deterrence**", Foreign Affairs, Summer 1991, p.65.

الرقم ١٩٩١/٦٨٧، والذي جاء مطابقًا لاتفاق خيمة صفوان بين العراق والولايات المتحدة مقابل الحفاظ على بقاء النظام السياسي الحاكم في العراق.[١]

اعتقد المخططون الأميركيون أن الهزيمة القاسية لصدام حسين سوف تتركه مكشوفًا وتثير انتفاضة شعبية تطيح به، لذلك قررت الإدارة الأميركية إنهاء المعركة وقبول التعهدات العراقية بنزع السلاح.

وبعد انتهاء الضربات الجوية اعتمد الاحتواء الأمريكي للعراق على إجراءات متعددة الجوانب، منها نظام عقوبات صارم مفروض من قبل مجلس الأمن بترسانة من القرارات الدولية، بينما الولايات المتحدة تمتلك حق النقض لمنع رفع العقوبات بعد تنفيذ العراق لكل القرارات، وخلال نهاية عام ١٩٩٠، مرر مجلس الأمن حوالي ١٢ قرارا يدين العمل العراقي، ويصر على الرد عليها ويفرض عقوبات على عدم الالتزام بها، وكان وقف إطلاق النار مشروطًا بموافقة العراق على كل القرارات ونص على ذلك في قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧.

بالطبع كان هذا القرار من أقسى القرارات التي مررت على حساب الشعب العراقي والتي شعرت للتدخل الخارجي في العراق بإطار أممي، والغريب أن في هذه الأثناء التي كان يعاني منها النظام السياسي في العراق ضعفًا كبيرًا خلال حرب عاصفة الصحراء ظهرت المقاومة العراقية بشكل انتفاضة شعبية رغبت في التخلص حينها م الحكم السائد أي نظام صدام حسين، لكن لم تساند أميركا هذه الانتفاضة بل بالعكس، الم تكن تلك الفرصة مواتية جدا للتخلص من النظام العراقي؟

جيمس بيكروزير خارجية الولايات المتحدة الأميركية يجيب على هذا التساؤل بشكل أو بآخر حين يقول أنه " بقدر ما يريد جيران العراق اختفاء صدام حسين من السلطة بقدر ما يخشون من احتمال أن يصبح العراق ضعيفًا بطريقة غير متوقعة تفيد إيران وحكامها الذي يمكنهم نشر الأصولية الإسلامية بمساعدة شيعة العراق.[٢]

[1]- Majid Khadduri Edmund Ghareeb, **War in The Gulf 1990-9: The Iraq-Kuwait Conflict and Its Implication**s, Oxford University Press, New York, 2997, p.p 183-184.

[٢] – بيكر جيمس، **سياسة الدبلوماسية**، مصدر سابق، ص ٦٣٨.

الفقرة الثالثة: مرحلة ثعلب الصحراء والقرارات الأممية:

في عام ١٩٩٨، أصدرت إدارة الرئيس كلينتون قانون "تحرير العراق" مؤذنة بمرحلة جديدة في التعامل مع العراق فعلى مدى السنوات من ١٩٩١ وحتى الآن، وقفت الولايات المتحدة بصلابة في وجه مساعي القوى الدولية الراغبة في رفع الحظر المفروض على العراق، وأفضل ما أمكن الوصول إليه بسبب ضغوط تلك القوى الدولية لم يتجاوز اتفاق "النفط مقابل الغذاء" الذي تم العمل به بموجب قرار مجلس الأمن رقم ٩٨٦ لعام ١٩٩٥ الذي يسمح للعراق بتصدير كميات محدودة من النفط كل ستة أشهر لا تتجاوز قيمتها ملياري دولار وقامت الولايات المتحدة خلال السنوات من ١٩٩٣ إلى ٢٠٠١ بعدة حملات عسكرية على العراق:

الأولى: عشية انتهاء فترة الرئيس بوش الأب وتسلم كلينتون الإدارة في ١٤ يناير ١٩٩٣ حيث تم قصف العراق بصواريخ تماهوك وضربات بالطائرات.

الثانية: في سبتمبر ١٩٩٦ حين أصدر الرئيس كلينتون أمرا بتوجيه ضربة للعراق بالصواريخ والقنابل على أعتاب الانتخابات وإدارته الثانية.

الثالثة: في فبراير ١٩٩٨ حين شنت عملية "ثعلب الصحراء" في منتصف ديسمبر ١٩٩٨ والتي استمرت ٧٠ ساعة، وذلك بعد إجلاء موظفي الأمم المتحدة من قبل النظام العراقي وإعلانه توقف تعاونه مع مفتشي الأمم المتحدة عن برامج الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية، ويدعي الكثيرين أن هذه الحرب ما هي إلا وسيلة كانت تهدف من خلالها الولايات الأميركية إلى التغطية على الوضع المتأزم للرئيس كلينتون في فضيحة مونيكا لوينسكي مما يوضح كيف أصبح الموضوع العراقي موضوعا للتلاعب بحسب الشؤون الداخلية الأميركية)

الرابعة: في العام ٢٠٠١ شهد العراق غارات جوية من قبل الحلف الأميركي –البريطاني بهدف زعزعة شبكة الدفاع الجوي العراقي[١].

ومنذ مايو ١٩٩٣، أصبحت السياسة الرسمية الأميركية في الخليج تتبنى سياسة "الاحتواء المزدوج" لكل من العراق وإيران ولكن هذه السياسة انتهت "بالاحتواء المنفرد" للعراق.

-BBC Arabic, acces 25-2-2018
http://www.bbc.com/arabic/middleesat/2014/04/140424_iraq_timeline? in (31/1/2017).

ومنذ حرب الخليج عملت الولايات المتحدة على إطاحة نظام صدام حسين في ١٩٩٥ و١٩٩٦ اتخذت الحملة شكل برنامج عمل مفتوح للعمل مع المعارضة العراقية الموجودة في الأردن وفي نوفمبر ١٩٩٨ بدأ المسؤولون الأميركيون يتحدثون على أن السياسة الأميركية تجاه العراق هي "الاحتواء مع تغيير النظام".

لقد تقررت سياسة تغيير النظام العراقي في قانون "تحرير العراق" الذي مرره مجلس النواب في ٥ أكتوبر ١٩٩٨ ومجلس الشيوخ في ٧ أكتوبر من نفس العام.([1])

القانون يمنح الرئيس حرية التصرف كيف ما يشاء في إنفاق مبلغ ٩٧ مليون دولار في شكل مواد عسكرية وخدمات لمنظمات المعارضة العراقية التي تحددها الإدارة وقد وقع الرئيس على المذكرة بالقانون في ٣١ أكتوبر ١٩٩٨ في اليوم نفسه الذي أنهى فيه العراق كل تعاونه مع لجنة يونسكو.

الجدير بالذكر أن هذه الضربات المتتالية خاصة ما سمي ب ثعلب الصحراء أصحبت تدل بوضوح على طبيعة الاستراتيجية الأميركية تجاه العراق وان الأمر يمكن يتعلق بإحلال السلام والأمن الدوليين، بل إن أميركا استخدمت قرارات مجلس الأمن كذريعة للتدخل في العراق والضغط عليه، وكذلك الحصار الذي فرض على العراق وحرب عاصفة الصحراء لم تكن أحداثًا منفصلة عن المخططات الاسترتجيه الأميركية تجاه العراق.([2])

"صمويل بيرجر" يؤكد أن هناك نتيجتين محتملتين للسياسة الأميركية نحو العراق: التزام عراقي كامل بقرارات الأمم المتحدة الذي قال إنه غير محتمل، أو سقوط صدام حسين الذي قال إنه لا مفر منه.

قال بيرجر أيضا أن الولايات المتحدة لديها الآن سياسة ذات نهاية مفتوحة باستخدام القوة العسكرية للحيلولة دون إعادة العراق بناء قدراته من أسلحة الدمار ومنذ عملية "ثعلب الصحراء" بين

---

[1] – علاء سالم، **تأثيرات النزاعات الإقليمية على العلاقات الداخلية لدول منطقة الخليج العربي**، شؤون اجتماعية، العدد السابع والخمسون، السنة الخامسة عشرة – ربيع ١٩٩٨، ص ٤٧.

[2] – عبد الأمير الأنباري، **التعويضات المفروضة على العراق**، مصدر سابق، ص ١٧٨.

١٦ و١٩ ديسمبر ١٩٩٨، دخلت الولايات المتحدة في سياسة استنزاف للقدرات العراقية من خلال شرعنه الاستباحة الدائمة وروتنا" الضربات للقدرات العراقية. [١]

رغم سعي إدارة كلينتون للإطاحة بالرئيس العراقي إلا أنها لم تطرحه كهدف واضح ومباشر في سياستها العلنية ينبغي تحقيقه بالتدخل العسكري الفج على نحو ما فعلت إدارة بوش الابن.

وإذا رغبنا بالتوضيح أكثر عن مرحلة القرارات الأممية التي استخدمتها الولايات المتحدة الأميركية لصالحها بشكل أو بآخر سنقوم بالتطرق إلى كل قرار بشكل مختصر وسريع:

أهم القرارات:

القرار ٦٦٠: صدر في ٢ أغسطس/آب ١٩٩٠؛ ويدين الاحتلال العراقي للكويت، ويطلب من الجيش العراقي الانسحاب الفوري غير المشروط إلى مواقعه قبل الأول من أغسطس/آب ١٩٩٠ كما طلب من الطرفين البدء بحوار مباشر لحل الاختلافات بينهما، بدعم من جامعة الدول العربية ولقد صدر القرار رقم ٦٦٠ بنفس تاريخ دخول القوات العراقية الأراضي الكويتية و احتلال الكويت أي في ٢ آب / أغسطس عام ١٩٩٠،واعتبر فيه مجلس الأمن أن احتلال الكويت هو خرق للسلم والأمن الدوليين، وبالتالي فإن كل ما يتعلق بحالة العراق والكويت سيكون في هذا القرار والقرارات التي تليه خرقًا للأمن والسلم الدوليين وفقًا للمادتين ٣٩،٤٠ من ميثاق الأمم المتحدة.

القرار ٦٦١: صدر في ٦ أغسطس/آب ١٩٩٠؛ وفرض بموجبه حظر اقتصادي على العراق، فقد طالب فيه مجلس الأمن جميع الدول بالامتناع عن أية تبادلات تجارية مع العراق، باستثناء الإمدادات الطبية والغذائية.

القرار ٦٧٨: لقد صدر هذا القرار في ٢٩ تشرين الثاني عام ١٩٩٠، يعيد فيه مجلس الأمن ويؤكد على قراراته السابقة التي تحمل الأرقام ٦٦٠ (١٩٩٠) و٦٦١ و٦٦٢ و٦٦٤ و٦٦٥ و٦٦٦ و٦٦٧ و٦٦٩ و٦٧٠ و٦٧٤ و٦٧٧.

وأن العراق رغم كل ما تبذله الأمم المتحدة من جهود يرفض الوفاء بالتزامه بتنفيذ القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) والقرارات اللاحقة ذات الصلة المشار إليها أعلاه مستخفا بالمجلس استخفافا صارخا، وإذ

---

[١] – د. محمد السعيد إدريس، **النظام الإقليمي للخليج العربي**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (٣٤)، فبراير ٢٠٠٠.

يضع في اعتباره واجباته ومسؤولياته المقررة بموجب ميثاق الأمم المتحدة تجاه صيانة السلم والأمن الدوليين وحفظهما وتصميمًا منه على تأمين الامتثال التام لقراراته.

بموجب الفصل السابع من الميثاق، لذا يتصرف مجلس الأمن.

- يطالب بأن يمتثل العراق امتثالًا تامًا للقرار ٦٦٠ (١٩٩٠) وجميع القرارات اللاحقة ذات الصلة ويقرر في الوقت الذي يتمسك فيه بقراراته أن يمنح العراق فرصة أخيرة كلفته تنم عن حسن النية للقيام بذلك.
- يأذن للدول الأعضاء المتعاونة مع حكومة الكويت ما لم ينفذ العراق في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ أو قبله القرارات السالفة الذكر تنفيذا كاملا كما هو منصوص عليه في الفقرة ١ أعلاه، بأن تستخدم جميع الوسائل اللازمة لدعم وتنفيذ القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) وجميع القرارات اللاحقة ذات الصلة وإعادة السلم والأمن الدوليين إلى نصابهما في المنطقة.
- يطلب من جميع الدول أن تقدم الدعم المناسب للإجراءات التي تتخذ عملا بالفقرة ٢ أعلاه.
- يطلب من الدول المعنية أن توالي إبلاغ مجلس الأمن تباعًا بالتقدم المحرز فيما يتخذ من إجراءات عملًا بالفقرتين ٢ و٣ أعلاه.
- يقرر أن يبقى المسألة قيد النظر.

القرار ٦٨٧: صدر في ٣ أبريل/نيسان ١٩٩١؛ وهو يقضي بوقف إطلاق النار وعلى ضرورة التزام الدول المعنية (العراق– الكويت –قوات التحالف) بالسيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال بما في ذلك احترام الحدود الدولية للدولتين، وطالب بترسيم الحدود بين العراق والكويت من خلال لجنة خاصة بذلك، كما طالب العراق بالكشف عن كافة أسلحة الدمار الشامل التي يملكها وقبول تدميرها، وحظر توريد أية أسلحة أو مواد لها صفة.

وعلى الرغم من كون هذا القرار هو قرار لوقف إطلاق النار وبالتالي إنهاء حالة الحرب على العراق من قبل التحالف الدولي إلا أنه اعتبر من " القرارات المذلة والمجحفة والمعروف ب " أبو القرارات" كما يكنى والمؤلف من؟ والذي كبل العراق ٤٣ مادة و٣٩٠٠ ألف كلمة وهو يعتبر أطول قرار في تاريخ المنظمة الدولية...." ( )[١]

[١] – شعبان عبد الحسين، **المعاهدة العراقية –الأمريكية من الاحتلال العسكري إلى الاحتلال التعاقدي**، الطبعة الأولى، المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، عمان، ٢٠٠٨، ص ٢٩.

حيث أنه لم يرفع العقوبات عن العراق بل بالعكس تم تعديلها بموجب هذا القرار وأضاف التزامات أخرى كان من شانها خنق العراق وأرادته بشكل أكثر وضوحًا.

القرار ٨٨٧: صدر في ٢ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٢؛ ويدين فيه مجلس الأمن عدم التزام العراق بالقرارات الصادرة عن المجلس، ويؤكد قلقه من تدهور الحالة الصحية والغذائية للسكان المدنيين العراقيين، كما يطلب من العراق أن يعيد جميع الممتلكات الكويتية التي استولى عليها.

القرار ١٢٨٤: صدر في ١٧ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٩؛ ويشير إلى عدم التزام العراق بإعادة جميع الكويتيين ورعايا البلدان الأخرى ممن كانوا في العراق في ٢ أغسطس/آب ١٩٩٠ أو بعد ذلك إلى أوطانهم كما يقرر أن يسمح العراق للجنة التفتيش بالوصول فورا ودون شروط إلى المناطق والمرافق والمعدات والسجلات ووسائل النقل التي تود اللجنة تفتيشها، وإلى جميع المسؤولين والعاملين الذين تود اللجنة مقابلتهم، ويتحمل العراق كافة تكاليف لجنة التفتيش والوكالة للطاقة الذرية في كل ما يتصل بعملها ويشجع هذا القرار الدول والمنظمات الدولية على تقديم المساعدات ذات الطابع التعليمي للعراق.

قرارات النفط مقابل الغذاء ومعلقاته:

اتخذ مجلس الأمن الدولي ١٧ قرارًا متعلقًا ببرنامج "النفط مقابل الغذاء"، بدأ أولها في ١٤ أبريل/نيسان ١٩٩٥ وهو القرار رقم (٩٨٦) وتلت ذلك عدة قرارات تتابع تطبيق هذا القرار وتمدد فترته كل ستة أشهر

وهذه القرارات هي ذات الأرقام الآتية: (١٠٥١)، (١١١١)، (١١٢٩)، (١١٤٣)، (١١٥٣)، (١١٥٨)، (١١٧٥)، (١٢١٠)، (١٢٤٢)، (١٢٦٦)، (١٢٧٥)، (١٢٨٠)، (١٢٨١)، (١٢٨٤)، (١٢٩٣)، (١٣٠٢)

القرار ٩٨٦: صدر في ١٤ أبريل/نيسان ١٩٩٥؛ يمكّن العراقَ من بيع النفط الخام بمبلغ لا يتجاوز مجموعه مليار دولار أميركي كل تسعين يومًا، واستخدام العائدات النفطية لشراء الإمدادات الإنسانية.

القرار ١٠٥١: صدر في ٢٧ مارس/أذار ١٩٩٦؛ يطلب فيه من جميع الدول إخطار الوحدة المشتركة بكافة البيانات والمعلومات الخاصة بأية محاولة بيع أو إمداد معتزم القيام بها من أراضيها مع العراق، ويطلب من هذه الوحدة التبليغ عن أية محاولة للتهريب إلى العراق أو تزويده بأية مواد محظورة.

القرار ١١١١: صدر في ٩ يونيو/حزيران ١٩٩٧؛ يقرر فيه مجلس الأمن تمديد أحكام قراره رقم ٩٨٦ عدا الفقرات ٤ و١١ و١٢، كما يقرر إجراء استعراض شامل لجميع جوانب تطبيق قرار النفط مقابل الغذاء، وما إذا كفل العراق توزيعا منصفًا للأدوية واللوازم الصحية والمواد الغذائية والإمدادات اللازمة لتلبية الاحتياجات المدنية الأساسية.

القرار ١١٢٩: صدر في ١٢ سبتمبر/أيلول ١٩٩٧؛ يعبر فيه مجلس الأمن عن قلقه من قرار الحكومة العراقية الامتناع عن بيع النفط والمنتجات النفطية المسموح بها، وما يسببه ذلك من عواقب إنسانية ومشاق على الشعب العراقي.

القرار ١١٤٣: صدر في ٤ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٧؛ يقرر فيه تمديد أحكام القرار ٩٨٦ لفترة أخرى مدتها ١٨٠ يومًا، كما يقرر استمرار سريان خطة توزيع المواد الغذائية والصحية لحين موافقة الأمين العام على خطة جديدة تقدمها الحكومة العراقية.

القرار ١١٧٥: صدر في ١٩ يونيو/حزيران ١٩٩٨، ويشير إلى تقرير فريق الخبراء الذي شكلته الأمم المتحدة، ويذكر أن العراق لا يستطيع في ظل الظروف القائمة أن يصدّر من النفط أو المنتجات النفطية ما يكفي لتوفير ٥,٢٥٦ مليارات دولار. ويقرر فيه السماح للدول بتصدير قطع الغيار والمعدات اللازمة لزيادة صادرات النفط والمنتجات النفطية العراقية بكميات تكفي لتحقيق المبلغ المذكور أعلاه.

القرار ١٢٨١: صدر في ١٠ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٩؛ مدد هذا القرار برنامج النفط مقابل الغذاء لفترة جديدة مدتها ١٨٠ يومًا، تبدأ في ١٢ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٩.

القرار ١٢٨٤: صدر في ١٧ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٩؛ منع مجلس الأمن بموجب هذا القرار الشراء المحلي وتدفق النقد من عائدات النفط العراقي المحتجز في الخارج منعًا باتًا.

القرار ١٣٠٢: صدر في ٨ يونيو/حزيران ٢٠٠٠؛ مدد برنامج النفط مقابل الغذاء لفترة جديدة مدتها ١٨٠ يومًا تبدأ في ٩ يونيو/حزيران ٢٠٠٠ وتنتهي في ٥ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٠. ()

الفقرة الرابعة: مرحلة إدارة بوش (الابن) وأحداث ١١ سبتمبر

(دمج الإرهاب بـ "محور الشر")

" خلطت إدارة بوش الابن بين الإرهاب والدول المارقة أو ما أسميت فيما بعد دول "محور الشر" والتي كان العراق في طليعتها" ومنذ قدوم إدارة الرئيس بوش بدا أن هذه الإدارة لها نهجها

[1]– https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/11/30

المختلف من المسألة العراقية، وهذا ما اتضح قبل ١١ سبتمبر في توجهات وتصريحات الرئيس بوش نفسه أو توجه الطرف اليميني في تلك الإدارة. وان هذه الاستراتيجية الأميركية أصبحت أكثر وضوحًا في وثيقة الأمن القومي التي صدرت في30أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢، جاءت هذه الوثيقة في ٣٣ صفحة تحت عنوان "الاستراتيجية الأمنية الوطنية للولايات المتحدة الأميركية وصدرت هذه الوثيقة بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠٢.[١]

وتركز هذه الاستراتيجية على الحرب الوقائية الاستباقية التي ستتبعها الولايات المتحدة الأميركية لدرء الخطر عنها وعن أمنها كذلك سنتناول هذا بشكل أكثر تفصيلًا في المبحث القادم.

وبعد ١١ سبتمبر أخضعت إدارة بوش سياستها نحو العراق للرؤية الشاملة للحرب على الإرهاب، فوضعت إطاحة النظام العراقي كهدف معلن تصرح به بلا مواربة، وهو موقف لم يحدث في المرحلة السابقة، ولكن تصريحات إدارة بوش لا تطرح موقفًا محددًا فيما إن كان يتم القضاء على النظام بضربة عسكرية أم على نحو سلمي، فالرئيس بوش قال إن العراق لو استجاب لمطالب مجلس الأمن فإن النظام سيكون قد تغير تلقائيًا، كما أن وزير الدفاع رامسفيلد قال إن النظام سيتغير في النهاية ولا يمكننا نسيان دور فريق رامسفيلد الذي وجه أصابع الاتهام مباشرة إلى العراق بعد ما حدث في ١١ أيلول حتى قبل التحقق من هوية الفاعل وهو ما كشفه مؤخرًا التقرير "تشيك لوت" الذي يوضح دور بريطانيا في غزو العراق ٢٠٠٣ من خلال نشر الرسائل التي بعثها طوني بلير رئيس الوزراء البريطاني إلى الرئيس أنه على بوش حيث يقول " علينا وضع خطة ذكية للإطاحة بالرئيس العراقي صدام حسين، مؤكدًا استعداده للمشاركة في الحرب في رسالة بتاريخ ٤ ديسمبر ٢٠٠١.[٢]

أي قبل وقوع الأحداث بأشهر ما يدل بشكل واضح على النوايا الأميركية والبريطانية تجاه العراق وعليه وفي ظل هذه الإدارة الأميركية أصبحت نزعة الانفراد بالعمل وشن الحروب الوقائية وعمليات تغيير الأنظمة ضمن العقيدة الرسمية.[٣]

---

[١] –حميد رشيد عبد الوهاب، **التحول الديمقراطي في العراق**، مصدر سابق، ص٢٧٧

[٢] – عبد الحسين شعبان، **حقائق تقرير تشيلكوت ودلالاته**، صحيفة الخليج الإماراتية، ١٣/ ٢٠١٦/٧.

[٣] – إيريك رولو، **النتائج والتداعيات دوليًا**، ورقة قدمت إلى: احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميًا ودوليًا: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤، ص ٦٦.

وكل هذه الأمور كانت واضحة بشكل كبير في توجهات بوش الأبن وخطاباته الذي إصر في اكثر من مناسبة "أن الولايات المتحدة لن تترك العراق قبل إزالة الإرهاب وإقامة نظام سياسي صديق مستقل وديمقراطي.( )[١]

لكن على أي حال فقد تمكنت إدارة بوش من جعل هدف إسقاط النظام أمرًا واضحًا وأثبتت استعدادها للتدخل العسكري الفعلي من أجل تغيير النظام وطرحت ذلك على نحو غير مسبوق، لقد نقبت إدارة بوش في كل خيط يمكن أن يوجد صلة بين العراق وأحداث ١١ سبتمبر أو بين العراق وبن لادن ولكنها لم تقدم دليلًا أكيد وسنقوم بإيضاح ذلك أكثر في المبحث القادم حيث اعتبرناها أحد المبررات التي تذرعت بها الإدارة الأميركية لغزو العراق في عام ٢٠٠٣.

كذلك رأى بوش أن الأميركيين بعد أحداث الحادي عشر من أيلول / سبتمبر ٢٠٠١، أصبحوا مهيئين نفسيًا لهذه الحرب ولا يمكن أن يقبلوا بتهديد آخر لبلادهم، وبخاصة مع الاعتراف بخطورة امتلاك نظام صدام حسين أسلحة الدمار الشامل والتي تهدد الآمن القومي الأميركي. ( )[٢]

ومن المهم الإشارة في هذا الصدد إلى الخلاف بشأن الموقف من العراق داخل الإدارة نفسها وبين الإدارة والكونغرس/مجلس الشيوخ الأميركي، ففي داخل الإدارة برز فريقان أحدهما يتزعمه ديك تشني نائب الرئيس ودونالد رامسفيلد وزير الدفاع وكوندوليزا رايس مستشارة الرئيس للأمن القومي "وبولولفويتز" نائب وزير الدفاع، والثاني يتزعمه وزير الخارجية "كولن بأول" ولا يختلف الفريقان حول الموقف النهائي وإنما بشأن إدارة الموقف؛ فالأول يرفع لواء الحرب والتشدد وإطاحة النظام العراقي بغض النظر عن الموقف الدولي، أما الآخر فإنه يؤيد منهجًا وطريقًا يوصل إلى نفس الهدف ليس بالطريق القمعي للمجتمع الدولي وإنما من خلال الطريق السياسي الذي يمكن أن يتطلب فترة أطول من الوقت ولكنه ينتهي إلى التغيير في العراق عبر الحرب.

---

[١] – مايكل هدسون، **الرؤية الاستراتيجية الأميركية الجديدة للمنطقة العربية والعالم**، ورقة قدمت إلى: احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميًا ودوليًا: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص٧٩.

[2]- Collen Powell, "**It Worked for Me: In Life and Leadership** ", Collins Harper, May 2012.

من هنا يمكن اعتبار إسناد مهمة الإدارة المدنية للاحتلال إلى الدبلوماسي السابق بول بريمر "مؤشرًا على نظرة صانع القرار الأميركي لطبيعة المشروع الأميركي في العراق ووضع هذا المشروع في سياق الحرب على الإرهاب، أكثر من اعتباره مشروعًا لإعادة بناء الدولة. [1]

ولقد أصدر الكونجرس قراره الذي يمنح الرئيس بوش صلاحيات شن الحرب، وبدت مؤسسات صناعة القرار الأميركي نفسها تضغط على مؤسسات صناعة القرار الدولي الموجودة في الولايات المتحدة، وكان الرأي الدولي مشدودًا إلى جلسات الكونغرس بأكثر من انشداد إلى جلسات مجلس الأمن، ولا شك أن استخدام الإدارة لكل أدوات الضغط على العراق وعلى المنظمة الدولية أثر في النهاية في صدور القرار رقم ١٤٤١ بالشكل الصارم الذي صدر به.

" إن الولايات المتحدة اندفعت في المسألة العراقية إلى حدود يصعب التراجع عنها –بلا حرب– من دون النيل من أسس وأركان الاستراتيجية الأميركية في الحرب على الإرهاب".

المبحث الثالث: أسباب ومبررات الغزو الأميركي عام ٢٠٠٣

لم يعد الأمر خافيًا إن هناك جملة من الدوافع والأسباب وراء الغزو الأميركي للعراق عام ٢٠٠٣، وكذلك أصبح جليًا جدًا أن هذه الأسباب والمبررات التي قدمتها الإدارة الأميركية ليست كل شيء، بل هناك أسباب لم تصرح عنها الإدارة الأميركية حينذاك وربما تكون هي الدوافع الأساسية وراء هذا الغزو.

لذا في البداية سنقوم باستعراض الأسباب التي أعلنت عنها الإدارة الأميركية وقالت إنها هي الأسباب المباشرة التي دفعتها لغزو العراق في نيسان ٢٠٠٣ وقدمتها كمبررات لاحتلال العراق.

الفقرة الأولى: الأسباب المباشرة (المعلنة) للغزو الأميركي.

البند الأول: القضاء على أسلحة الدمار الشامل

لقد كان من أول الأسباب التي أعلنتها الإدارة الأميركية حينذاك هو حيازة نظام صدام حسين على أسلحة الدمار الشامل، وبالتحديد الأسلحة الكيمائية البيولوجية، وانه قام باستخدام تلك الأسلحة مرتين الأولى ضد الأكراد مما أدى إلى مقتل خمسة الأف كردي في حلبية والمرة الثانية استخدمها في حربه مع إيران١٩٨٠/١٩٨٨، وعلى الرغم من ذلك فأن مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية

[1] –محمد مايز فرحات، **الاحتلال وإعادة بناء الدولة**، مصدر سابق، ص ٣٥٩.

أكدوا خلو العراق من أسلحة الدمار الشامل وفقًا للتقرير الذي أرسله **محمد البرادعي** المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية_آنذاك في التاسع من نيسان ٢٠٠٣ إلى مجلس الأمن وأكد فيه أن العراق لم يعاود العمل ببرنامجه النووي.

وكذلك أعلن **هانز بليكس** رئيس فريق الأمم المتحدة للتفتيش عن الأسلحة العراقية بأن ل جنة_UNMOVICالإنموفيك كانت تخضع لضغط كبير من قبل الولايات المتحدة الأميركية. ( )

على الرغم من ذلك عادت الإدارة الأميركية لتقدم هذا السبب بقوة كمبرر كافً لاحتلال العراق بكونه يمتلك أسلحة من شأنها أن تشكل خطرًا على أمن أميركا والعالم وكانت أغلب التصريحات والادعاءات الأميركية المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل والبرنامج النووي العراقي تعتمد على معلومات الدوائر الاستخباراتية حيث رفعت تقارير كثيرة مفادها أن العراق يمتلك برنامجًا لتطوير أسلحة الدمار الشامل، وأبرز تلك التقارير التي عرضتها دائرة الاستخبارات الأميركية لدعم فرضيتها هو تقرير مدير وكالة الاستخبارات المركزية آنذاك **جورج تينيت،** الذي قدم في ٢٠٠٢/٩/٢٤ إلى لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي. وثم جاء دور "كولن باولو" ليقدم معلومات إلى لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي تفيد بآن العراق حاول شراء اليورانيوم مؤخرا من النيجر. ( )

ورغم أن المفاعل العراقي تعرض إلى عدة ضربات بإمكانها التأثير عليه فقد قامت إيران بتوجيه إلى المشروع النووي في العراق في ٣٠ سبتمبر ١٩٨٠، ألا إنها لم تسفر عن تدمير سوى منشآت إدارية محدودة الأهمية في موقع المفاعل، وأثناء انغماس العراق في حربه مع إيران نجحت إسرائيل في توجيه ضربتها للمفاعل النووي العراقي في ٧ حزيران ١٩٨١ مستغلة الفرصة.

إضافة إلى ذلك سنوات الحصار والدمار التي عاشها العراق جراء العقوبات التي فرضتها عليها الأمم المتحدة بتحريض من الولايات المتحدة عقب حرب الخليج الثانية، والقرارات التي اتخذها مجلس الآمن بخصوص موضوع الأسلحة بدءًا بالقرار ٦٨٧ **في نيسان ١٩٩١** والذي يأمر العراق بتدمير أسلحته الكيميائية والبيولوجية وصواريخه البعيدة المدى حيث تم تشكيل لجنة للتفتيش **ونسكوا** والتي استمر عملها إلى غاية سنة ١٩٩٨م، وفي عام ١٩٩٩تم تشكيل لجنة أخرى أطلق عليها لجنة الرصد

---

[١] – جعفر ضياء ونعمان سعد الدين النعيمي، **الاعتراف الأخير حقيقة البرنامج النووي العراقي،** ورقة قدمت إلى ندوة فكرية نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥، ص١٨.

[٢] – فياتشلاف كورولیوف، **بوش إمبراطور كوكب الأرض،** ترجمة: حسن نجمي، دار الجليس، بيروت، ٢٠٠٥، ص٣٨.

والتحقيق والتفتيش **الإنموفيك** بموجب القرار **١٢٨٤** هدفها تشغيل نظام معزز للرصد والتحقيق والتفتيش في مسائل نزع الأسلحة والسماح لفرق اللجنة بالوصول فورًا ودون سخط إلى أي مكان ومنطقة تود الفرقة تفتيشها وفقا للجنة , لكن العراق صرح بأنه لن يتعامل مع القرار لكن دون أن يرفض ونتيجة لهذا السبب وعدم سماح العراق للإنموفيك والوكالة الدولية للطاقة الذرية للقيام بواجباتها طبقا للقرار ١٢٨٤،فهذا مواتي بان تصدر الولايات المتحدة الأميركية قرارًا يخول لها استخدام القوة المسلحة لتدمير أسلحة الدمار الشامل العراقية وأمام هذا الضغط الأميركي على أعضاء مجلس، تم التصويت على مشروع الرقم **1441** بدأ العراق يشعر بالخطر لذا استجاب إلى جميع فقرات القرار ١٤٤١ ولكن أمام صدور تقويم من الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا بأن العراق لا يستجيب لمتطلبات القرار فقدمت الدولتان رفع قرار جديد يتضمن إعلان عدم الالتزام بقرار مجلس الأمن في عدم تقديم أسلحة الدمار التي بحوزته إلى المفتشين، مما يضطر مجلس الأمن استخدام القوة. ( )

إلا أن مجلس الأمن لم يعط تفويضًا للولايات المتحدة الأميركية بشرعية حربها على العراق، على الرغم من المعطيات التي أظهرها وزير الخارجية الأميركي "كولن باولو" في جلسة مجلس الأمن قبيل الحرب على العراق.

استنادًا لما ذكرنا سابقًا إلى تقارير وكالة الاستخبارات الأمريكية والتي ثبت عدم مصداقيتها لاحقًا بعد الحرب وعلى لسان **ديفيد كي** رئيس الفريق الأميركي للبحث عن أسلحة دمار شامل في العراق، والذي استمر في البحث لمدة تجاوزت الثمانية أشهر منذ احتلال العراق حيث قال بأن " المعلومات الاستخبارية الأميركية عن قدرات العراق في هذا المجال كلها خاطئة .[٢] ( )

وعلى ضوء تقرير أصدره معهد **جوان بكروك** بان عقوبات الأمم المتحدة المستمرة ضد العراق قد شلت مقدرة النظام على إعادة بناء قدرته في مجال الأسلحة وعلى الرغم من إن العقوبات لم تكن ناجحة في إقناع حكومة بغداد بالالتزام بقرارات الأمم المتحدة فأنها كانت وسيلة فعالة للاحتواء

---

[١] – ممدوح حامد عطية، **العراق والعقوبات الذكيه**، السياسة الدولية، العدد ١٤٥، ص.ص ١٤٥ – ١٤.

[٢] – هانز بلكيس، **نزع سالح العراق: الغزو بدلًا من التفتيش**، ترجمة داليا حمدان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥، ص.ص٢٦٦–٢٧٠.

العسكري كما منعت العقوبات العراق من الوصول إلى إيراداته النفطية الضخمة لان الأمم المتحدة كانت تسيطر على معظم الدخل المستمد من مبيعات النفط. [1]

إلا أن ومع كل هذا الدلائل والتقارير التي تنفي بقاء البرنامج النووي العراقي وتطويره الصادرة عن وكالات التفتيش الدولية، ظلت إدارة بوش متمسكة بحجتها وإنها سبب كاف لشن الحرب على العراق وان صدام حسين كان يخدع المفتشين في تعامله معهم وان هذه الأسلحة تشكل تهديدًا وخطرًا على العالم.

البند الثاني: الحرب على الإرهاب

لقد منحت أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ إدارة بوش ذريعة أخرى لغزو العراق تكون قابلة للتصديق من الشعب الأميركي، إذ بادر الرئيس بوش بإطلاق شعاره المتعلق بالحرب العالمية ضد الإرهاب معتبرًا إياها أقسى من أي حرب دخلتها الولايات المتحدة فقال: (إن حربنا ضد الإرهاب تبدأ بالقاعدة ولكنها لا تنتهي عنده، ولن تنتهي هذه الحرب إلا عندما يتم القبض على كل مجموعة إرهابية دولية بإيقافها وتحطيمها.. ومنذ اليوم الأول، فأن كل أمة تستمر في احتضان أو دعم الإرهاب ستعتبرها الولايات المتحدة نظامًا معاديًا لها). [2]

وقد عبر الرئيس بوش عن قلقه تجاه الإرهاب وأضاف:

(يأخذ منا عقدًا من الزمن تقريبًا لفهم طبيعة هذا التهديد الجديد، نظرًا لأهداف الدول المارقة والإرهابيين، فإنه لم يعد للولايات المتحدة قدرة للاعتماد على حالة رد الفعل فقط كما كان الأمر في الماضي، فعدم القدرة على ردع مهاجم محتمل، وكذا الطابع الفوري لتهديدات اليوم وحجم الأذى المحتمل الذي يمكن أن يتسبب فيها خصومنا عن طريق الأسلحة، لا يسمح بذلك الخيار، لا يمكننا السماح لأعدائنا بضربنا أولًا). [3]

---

[1] – زينب عبد العظيم محمد، **الاستراتيجية الأمريكية العالمية واستمرار الحرب ضد الإرهاب**، مركز الحضارة لدراسات السياسية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٨٢.

[2] – وثيقة خطاب الرئيس بوش الأبن أمام الكونغرس الأميركي بتاريخ / ٢٠٠١ ١٢٠١\ أيلول .

[3] – راجي يوسف محمود، **إثر الاحتلال الأمريكي للعراق في إشكاليات العنصر البشري المشترك بين العراق وتركيا (العراق–التركمان)**، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، ٢٠١٠، ص١٥١.

فما أحدثه الإرهاب، يشكل ثورة استراتيجية هامة في الفكر الاستراتيجي الأميركي، لا تقل أهمية عما أحدثه تفجير القنبلة الذرية في هيروشيما عام ١٩٤٥، حيث اكتسبت الاستراتيجية ذات البعدين النووي والتقليدي بعدا ثالثا يتمثل في الإرهاب، تطلب طريقة جديدة للتفكير. ( )[١]

وبعد انتهاء الحرب على أفغانستان توجهت الأنظار نحو العراق وحاولت الإدارة الأميركية تبرير رغبتها في مهاجمة العراق على أساس تورط نظامه مع تنظيم القاعدة في أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١،مايشكل خطرًا على الأمن القومي الأميركي واستندت الإدارة الأميركية هنا بعدة وقائع للربط بين النظام العراقي وتنظيم القاعدة ومنها وجود علاقة بينهما وإنهما قد عملا سويًا علي تقديم الدعم للجماعات الإسلامية في الجزائر ودول أخرى ووجود دليل على أن النظام العراقي كان يمول الجماعات الإسلامية عبر شبكات بن لادن والاستخبارات العراقية قدمت مساعدات لوجستية لتنظيم القاعدة وكذلك عرض العراق على بن لادن في عام ١٩٩٨ استضافته في العراق بعد طرده من السودان. ( )[٢]

وقد عبر بوش عن هذه الفكرة في قوله:

(نحن نعلم أن العراق والقاعدة لهما اتصالات ذات مستوى عال تعود إلى عقد سابق من الزمن، فبعض قادة القاعدة الفارين من أفغانستان قد ذهبوا للعراق ومن بينهم زعيم للقاعدة على مستوى من الأهمية الذي تلقى علاجًا طبيًا ببغداد والذي خطط للهجمات.... لقد علمنا أن العراق عمل على تكوين أعضاء القاعدة لأجل صنع قنابل الغاز السامة والفتاكة... العراق يمكن أن يقرر في أي لحظة توفير سلاح بيولوجي أو كيماوي لجماعة إرهابية). ( )[٣]

كما نجح المحافظون الجدد في استغلال أحداث ١١ أيلول أحسن استغلال وتكييفها لصالحهم لان هذه الأحداث كان لها تأثير كبير على السياسة الداخلية والخارجية الأميركية فهي كانت بمثابة أداة رئيسية سعت الإدارة الأميركية إلى توظيفها بشكل جيد في تنفيذ أجندة معدة سلفًا و من حيث استثمار الحالة التي سرت عقب أحداث ١١ أيلول و وتكريسها وإطالة أمدها بقدر الإمكان و بهدف تنفيذ الأجندة المعدة من قبل المحافظين الجدد وعليه فأن أحداث ١١ أيلول كانت لحظة كاشفة للأجندة التي سعى المحافظون نحو تنفيذها في النظام الدولي , لذلك قررت الإدارة الأميركية أن لا بد من

---

[١] – وثيقة خطاب الرئيس بوش الأبن أمام الكونغرس الأميركي بتاريخ / ٢٠٠١ ١٢٠١\ أيلول، مرجع سابق.

[٢] – راجي يوسف محمود، مرجع سابق، ص١٥٢.

[٣] – وثيقة خطاب الرئيس بوش الأبن أمام الكونغرس الأميركي بتاريخ / ٢٠٠١ ١٢٠١\ أيلول، مرجع سابق.

تصدير تلك الصدمة إلى الخارج بسرعة لان شحنة الغضب بعدما حدث لا يجب أن تظل محصورة في الداخل.

وكان لا بد من امتصاص هذا الغضب وإلقاء اللوم والمسؤولية على عدو خارجي ويتم عمل تعبئة شامله ضده من أجل كسب التأييد، وكان تأثير المحافظين الجدد واضحًا على الرئيس جورج بوش الابن، ولذلك قام كل من "دونالد وبول وول فوتير"، بتسليط الضوء على العراق، وأشاروا على الرئيس بضرورة فتح الحرب على الإرهاب بضرب نظام صدام حسين حيث قدم "بول ولفتير" الحجج العسكرية لتبرير عملية غزو العراق.

وفي هذا الصدد يمكن القول إن الحادي عشر من أيلول كانت فرصة ذهبيه لتيار المحافظين الجدد لتجسيد مفاهيمه وأفكاره عمليًا إزاء العرب والمسلمين داخل الولايات المتحدة الأميركية وخارجهًا وإيجاد علاقة بين العراق وهجمات ١١ سبتمبر واتخاذها كذريعة لغزو العراق. ( )[١]

ورغم إن هذه الادعاءات بان هناك علاقة بين العراق والإرهاب أو القاعدة على وجه الخصوص قد تم إبطالها أيضًا، وفي تصريح لـ" كوفي أنان" لإذاعة الهيئة الإذاعية البريطانية BBC، إن غزو العراق الذي قادته الولايات المتحدة حول هذا البلد إلى مركز الإرهاب أسوأ مما كان في أفغانستان في ظل حكم طالبان.( )[٢]

البند الثالث: انتهاك العراق لقرارات مجلس الأمن والشرعية الدولية

إن قوات التحالف الدولي وعلى رأسها أميركا استندت إلى مجموعة من المبررات للقيام بغزو العراق في عام ٢٠٠٣؟ وقد تضمنتها رسالة المندوب الأميركي في الأمم المتحدة التي كانت تشمل:

أولًا: إن العمليات العسكرية ضد العراق ضرورية بسبب استمرار انتهاك العراق لالتزاماته بنزع السلاح بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة من ضمنها القرار **(١٤٤١)** وان العمليات العسكرية ستضمن الامتثال لهذه الالتزامات.

ثانيًا: إن هذه الأعمال العسكرية مصرح بها بموجب قرارات مجلس الأمن النافذة بضمنها القرارين **(٦٧٨ –٦٨٧)** كون القرار **(٦٨٧)** فرض التزامات على العراق وخاصة التزامات نزع السلاح

---

[١]– إبراهيم الصحاري، **العراق حرب من اجل الهيمنة والنفط**، مركز الدراسات الاشتراكية، د.ط، د.س، ص٨٠.

[٢]– خير الدين حسيب، **العراق من الاحتلال إلى التحرير**، الطبعة الأولى مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦، ص ٤٩.

واعتبرها شروطًا لوقف إطلاق النار وإن خرقها بشكل مادي يزيل أساس وقف إطلاق النار ويعيد إحياء التخويل باستخدام القوة بموجب القرار (٦٧٨).

ثالثًا: إن العراق مستمر في الخرق المادي لالتزاماته بنزع السلاح بموجب القرار (٦٨٧) مثلما أكد ذلك القرار (١٤٤١) الذي منح العراق فرصة أخيرة للامتثال وقرر أن فشل العراق في تقديم إعلان شامل ومحدث وتام وفي التعاون التام في تنفيذ القرار سيمثل خرقًا ماديًا آخر.

رابعًا: إن الأفعال التي تقوم بها قوات التحالف هي الجواب المناسب وهي تمثل خطوات ضرورية للدفاع عن الولايات المتحدة والمجتمع الدولي من الخطر الذي يمثله العراق لاستعادة السلم والأمن الدولي والإقليمي، وإن أي تأخير في الرد سيسمح للعراق بالاستمرار في سلوكه غير المشروع والتهديدي، وان حكومة العراق تتحمل المسؤولية الكاملة عن العواقب الوخيمة لتحدرها قرارات مجلس الأمن الدولي. ( )[١]

كما تلقى مجلس الأمن الدولي رسائل مماثلة من المندوبين الدائمين البريطاني والأسترالي لا تختلفان كثيرا عن مضمون رسالة المندوب الدائم الأميركي، كونهما تركزان على أن فشل العراق في الامتثال لالتزاماته في نزع السلاح مثل خرقًا ماديا لشروط وقف إطلاق النار في القرار (٦٧٨) وان اللجوء إلى العمليات العسكرية كان ضروريا بعد أن أصبح واضحًا أن لا طريق آخر للحصول على امتثال العراق وان هدف هذه العمليات العسكرية هو ضمان امتثال العراق لالتزاماته في نزع السلاح وسيكون العمل العسكري محدودًا بالإجراءات الدنيا لضمان هذا الهدف.

البند الرابع: القضاء على نظام صدام حسين ونشر الديمقراطية في العراق

لقد بدأت أميركا بالحديث عن أسلحة الدمار الشامل، وعلاقة العراق بالقاعدة، غير أنه بعدما ثبت عدم صحة هذا الأمر تحولت إلى موضوع الديمقراطية، وزعمت أنها تريد أن تدخل الديمقراطية للعراق وقدمت هذا المبرر كهدف ثالث من هذه الحرب التي تود شنها على العراق، ولا يمكن الإنكار أن نظام صدام حسين وحزبه أي حزب البعث العربي الاشتراكي كان فعلًا له أفعال على الأرض تثبت دكتاتورية، فعلى مدار خمسة وثلاثين سنة لم يسمح لأي قوة سياسية أخرى بان تمارس العمل السياسي أو التنظيم السياسي، حزب البعث كان يعمل كجهاز من أجهزة الدولة ولم يكن حزبًا يمارس عملًا سياسيًا.

[١] –وثيقة رسالة المندوب الأميركي في الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن الدولي، بتاريخ ٢٠ أذار ٢٠٠٣.

وبينت الإدارة الأميركية حينذاك أن نظام صدام حسين استبد بالسلطة في العراق وقالت الولايات المتحدة على لسان بوش أن الهدف من الحرب هو الإطاحة بنظام صدام حسين ذلك النظام الذي أصبح عدوًا فالحرب من وجهة نظرهم كان الهدف منها تحرير الشعب العراقي من قبضة النظام ونشر الديمقراطية في العراق والتي ستكون بمثابة النواة التي تنتقل من العراق إلى باقي دول المنطقة. ( )

في ٢٦ فبراير ٢٠٠٣ في خطاب القاه بوش في معهد **أمريكان انتبرا برايز** قال فيه أن هدف الولايات المتحدة في العراق ليس فقط من أجل نزع سلاح صدام حسين وإنما أيضا من أجل تغيير النظام العراقي إلى دولة مزدهرة ديمقراطية حقيقية ومستقرة ومثال في التحول السياسي في الشرق الأوسط والعراق يمكن أن تكون مثالًا مثيرًا لحرية الدول الأخرى في المنطقة ثم توجه إلى الإشارة إلى التجربة التاريخية الأميركية في تحويل ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية. ( ) ٢

التناقض هنا واضح، فمن خلال دراسة العلاقات الأميركية–العراقية قبل عام ٢٠٠٣ وقبل هذه يتبين لنا إن في مراحل معينة كان هناك سعيًا أمريكيًا لاحتواء نظام صدام حسين بل حتى بوصفه شخص متعاون على لسان رامسفيلد نفسه الذي كان قد زار العراق جاء في ديسمبر ١٩٨٣ وقابل طارق عزيز وصدام حسين لمدة ثلاث ساعات وكتب تقريرًا مفاده بأن صدام حسين شخص جيد ويمكن التعاون معه. ( ) ٣

كذلك أن الولايات المتحدة الأميركية لا يحق لها التدخل في شؤون العراق الداخلية وذلك وفقًا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، هل هي مخولة بنشر الديمقراطية في العالم؟ وهل تتحقق الديمقراطية بمجرد إزاحة النظام السياسي من قبل دولة محتلة؟

البند الخامس: الدفاع عن النفس (الحرب الوقائية)

برزت فكرة الحرب الوقائية كاستراتيجية أميركية جديدة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، وتبنتها الإدارة الأميركية للرئيس جورج بوش الابن كعقيدة ونظرية معتمدة في السياسة الخارجية، بعدما تم نشرها من قبل البيت الأبيض في سبتمبر ٢٠٠٢ ضمن وثيقة **استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة** ( )[4] **National securitý strategy of the US تعبر –مفاهيما–**

---

[1]– https://www.aljazeera.net/encyclopedia/military

[2] -https://www.dw.com/ar/

[٣] – خير الدين حسيب، **العراق من الاحتلال إلى التحرير**، مصدر سابق، ص ١٧٠.

[4]– National security strategy of the US.

عن سياسة أو إطار عمل، تحتفظ فيها الولايات المتحدة بحق مهاجمة دول تعتبر طامحة لأن تشكل تهديدا أو منافسة محتملين على الصعيد العسكري.

كما تعتمد أساسًا على الافتراض بأن العدو سيبدأ الحرب في المستقبل القريب، وبالتالي ستصبح ملائمة جدًا للطرف الذي يباشر بها، بمعنى أوضح، فهي تعبر عن القيام أو التحول في الرد على هجوم فعلي، إلى المبادرة بالهجوم attack initiate لمنع هجوم معاد محتمل Potential 1 attack adverseمن قبل خصوم أميركا. ( )[١]

وتكمن النواة الأساسية للحرب الوقائية ضمن وثيقة استراتيجية الأمن القومي، في الجمع بين تهديدين بالغي الخطورة من منظور أميركي وهما الدول المارقة والإرهابيين من جهة، وإمكانية حصولهم على أسلحة الدمار الشامل من جهة أخرى:

"على الولايات المتحدة إيقاف الدولة المارقة وعملائها الإرهابيين، قبل أن يتمكنوا من تهديدنا، أو استخدام أسلحة الدمار الشامل ضد الولايات المتحدة وحلفائنا أو أصدقائنا... مما يقتضي التحرك ضد هذه التهديدات قبل أن تتشكل تمامًا". [٢]

تشير الوثيقة إلى أن الدفاع في الماضي كان يرتبط بالتهديد الوشيك، وهذا من خلال مؤشرات محددة مثل تحركات واضحة للجيوش والقوات البحرية والجوية استعدادًا للهجوم، إلا أنه في عالم ما بعد ١١ سبتمبر، توجب إعادة النظر في كيفية الاستجابة لتهديدات الإرهاب والدول المارقة المسلحين الأسلحة النووية، حيث أن التمييز بين الاستباق والوقاية قد صار تميزًا قديم العهد، وصار التعريف المحدد للاستباق محتاجًا إلى التوسيع. [٣]

ووفقًا لهذا المفهوم القائم على ضرورة القضاء على الخطر قبل استفحاله، عمل الرئيس الأميركي على اتهام النظام العراقي بشدة لسعيه نحو امتلاك وإنتاج الأسلحة الخطيرة وارتباطه بالجماعات الإرهابية، مما يتطلب القضاء عليه في المهد قبل أن يتمكن لاحقًا من تهديد الولايات المتحدة عسكريًا بالأساس.

---

[١] – إمام بن عمار، **الحروب الوقائية في الفكر الاستراتيجي الأميركي (دراسة حالة العراق)**، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر،٢٠٠٧-٢٠٠٨.

[٢] – إمام بن عمار، **الحروب الوقائية في الفكر الاستراتيجي الأميركي (دراسة حالة العراق)**، مرجع سابق.

[٣] – المرجع نفسه.

الفقرة الثانية: الأسباب غير المباشرة (غير المعلنة) للغزو الأميركي

البند الأول: المصالح الاقتصادية

يشير الكاتب شبمان Chapman في مقالة له بعنوان الأسباب الحقيقية لذهاب بوش إلى الحرب في ٢٠٠٤/٠٤/٢٨، وهو مساعد سكرتير سابق في الإدارة المدنية خلال الفترة ١٩٦٣–١٩٩٦ إلى عاملين وراء غزو العراق:

السيطرة على النفط، والمحافظة على الدولار كعملة الاحتياطات الدولية، ويمضي إلى القول بأن الهيمنة على توريدات النفط العراقي، وربما قريبًا التوريدات من بلدان خليجية أخرى، سيمكن الولايات المتحدة من استعمال النفط كقوة، ولذلك فإن تأييد بوش للحرب كان يمكن اعتباره لأجل تحقيق أهداف جيوسياسية.([١])

ولمعرفة مدى أهمية العراق الاقتصادية وخاصة النفطية، ينبغي الإشارة لما يأتي:

أولًا: يمتلك العراق ثاني احتياطي نفطي في العالم بعد السعودية، والذي يقدر بنحو ١١٥ مليار برميل وفقًا لمجلةgas oil and journal ، ويقع معظمه أي حوالي ٦٥ بالمائة جنوب_العراق، وبحسب بعض المؤسسات البحثية والجهات المختصة، فإن هذا الاحتياطي قد يصل إلى حدود ٢١٥ مليار برميل أو أكثر إذا ما تم إجراء عمليات بحث وتنقيب، إضافة إلى ما يتميز به من خصائص منها :

- هو من أرخص نفط العالم، إذ تبلغ تكلفته بين ١ إلى ١ دولار للبرميل الواحد.
- إن كل دولار يتغير به سعر النفط ينعكس بما يعادل ٤ مليارات دولار على الاقتصاد الأميركي.
- أن أميركا لم تعد في مقدمة الدول ذات المخزون النفطي المرتفع، وتحول العديد من الدول المصدرة والمؤثرة في سوق النفط كبريطانيا وفنزويلا وليبيا إلى دول مستهلكة، مما يجعل النفط العراقي مصدر انجذاب لدى الأميركيين.

[١] – خير الدين حسيب، **(المشاهد المستقبلية المحتملة في العراق)**، المستقبل العربي، العدد ٣٠٧، السنة ٢٠٠٤، سبتمبر، ص٢٧.

ثانيًا: الموقع الجغرافي للنفط العراقي الذي يقع شمال بترول الخليج، والذي تحتفظ واشنطن بعلاقات مميزة مع دوله، وجنوب نفط بحر قزوين , وبناء على ذلك تبرز نية واشنطن في الاستيلاء على هذه الثروة، فقد كانت الشركات الأميركية تشتري نحو ٧٠٠ إلى ٨٠٠ ألف برميل من النفط العراقي يوميًا خلال عام ٢٠٠١، ويلاحظ أن الولايات المتحدة كانت متخوفة من العراق بسبب سياسته العدوانية خصوصًا بعد غزو الكويت عام ١٩٩٠ انطلاقا من قيام نظام صدام حسين بالتحكم في الثروة النفطية تحت مياه الخليج، وكان ذلك سببًا رئيسيًا في الحرب الدولية ضده آنذاك.

يقول فريدمان توماس في مقاله له نشرها في منتصف ٢٠٠٣ قال فيها (أن النفط هو أحد الأسباب لإعداد الحرب ضد العراق إذا حاول أي شخص أن يقنعنا بغير ذلك فانه قطعًا لا يحترم عقولنا). ( )[١]

واتضحت الأهداف الأميركية النفطية عقب حرب الخليج الثانية وذلك من خلال برنامج النفط مقابل الغذاء، والتي كان هدفها الأساسي ضعف التحكم في سوق النفط العالمي لأطول وقت ممكن.( )

وبرغم ثقل المبررات التي قدمتها إدارة المحافظين الجدد كأرضية مناسبة لاحتلال العراق، إلا أنه تبين أن واشنطن كانت تسعى من وراء الحرب للسيطرة على المنطقة بالنظر لأهميتها الجي واستراتيجية، وحيويتها الاقتصادية بالنسبة للاقتصاد القومي الأميركي والعالمي، خصوصًا النفط الذي أتفق الكثير من الخبراء والمفكرين وحتى صناع القرار في البيت الأبيض على اعتباره الهدف المحوري لاستراتيجية الحرب الوقائية في الفكر الاستراتيجي الأميركي على وجه العموم.

.رغم ما قيل حول الدوافع الأميركية التي تكمن وراء التهديد بضرب العراق، يظل النفط عاملًا محوريًا في هذه الحرب، فالولايات المتحدة تستهلك وحدها ما يقرب من ٢٥ بالمائة من الإنتاج العالمي من هذه المادة الأساسية، فضلا عن أنها تستورد ثلثي احتياطاتها وأغلب وارداتها تأتي من الشرق الأوسط، وهذا ما عبر عنه الجنرال **أنتوني زيني** عندما كان قائدا للقيادة المركزية الأميركية عام ١٩٩٩، حيث ذكر أن منطقة الخليج بما فيها العراق وما تحويه من كميات هائلة من احتياطات النفط، تجعل من الضروري أن تحتفظ واشنطن بحرية التدخل في الإقليم والاستفادة من هذه الثروة ويشير بعض الخبراء في الشئون النفطية إلى أن واشنطن عبر تسريعها عملية تحرير العراق في

---

[١] – شفيق المصري، **حرب العراق إلى واقع غير المعلنة**، مجلة الاقتصاد والأعمال، العدد ٢٧٥، ٢٠٠٢، ص ٤٩.

[٢] – احمد مصور، **قصة سقوط بغداد الحقيقة بالوثائق**، الطبعة السادسة، الدار العربية للعلوم، دار ابن الحزم، بيروت، ٢٠٠٤، ص3.

٢٠٠٣،إنما سعت إلى التقليل من الاعتماد على النفط السعودي، الذي يشكل المصدر الثالث للنفط الأميركي وإيجاد بديل له، وهو ما دفع بعض المحللين الأميركيين لتأييد قيام العراق بهذا الدور الجديد , بالإضافة إلى أن الولايات المتحدة تملك شركات عالمية تحتل المرتبة الأولى في الصناعات النفطية وعلى رأسها "اكسون موبيل وشيفرون تكساس"، تمتلك حوالي ثلاثة أرباع الإنتاج النفطي العراقي، وتسعى للحفاظ على هذا الوضع نظرًا لتأثير ذلك على قدراتها العسكرية والاقتصادية.

يتبين في نهاية الأمر أن الحرب الوقائية على العراق ماهي إلا حلقة من حلقات السيطرة الاقتصادية على النفط خصوصًا، وهذا ما يفسر حقيقة دور القوة العسكرية الأميركية في الإطاحة بنظام صدام حسين بعيدًا عن جميع الذرائع المصطنعة ضده، على رأسها دعم الإرهاب وارتباطه بتنظيم القاعدة.

كما أن قرار صدام لتبديل عملة التعامل في بيع النفط من الدولار إلى عملة اليورو الأوروبية في نوفمبر عام ٢٠٠٠ كان له تأثير كبير على الولايات المتحدة في التخطيط لتغيير نظام الحكم في العراق وانه في عام ٢٠٢٥ سيكون ٧٠ بالمئة من النفط المستورد مخصصا للاستهلاك المحلي ولهذا ستكون الولايات المتحدة بحاجة إلى السيطرة على منابع النفط العالمية. ( ) ١

البند الثاني: تحقيق مشروع الهيمنة الأميركية في الشرق الأوسط

لقد كانت خطوة أميركا للدخول في حرب الخليج الثالثة ضد العراق كمرحلة أولى ضمن هذا السياق، وكلحظة تجسيد لذلك الميل الأميركي الهادف لتحقيق السيطرة الكلية على المنطقة الشرق الأوسطية، وهذا في إطار ما يعرف بمشروع الشرق الأوسط الكبير.

بعد النجاح الذي حققته الولايات المتحدة في حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي وما تبع ذلك من فقدان التوازن الدولي، وتحوله نحو سيادة القطب الواحد الأميركي، بدأت تظهر الاستراتيجية الأميركية الهادفة للهيمنة المطلقة على العالم.

منذ انهيار الاتحاد السوفيتي في أوائل التسعينيات، وجدت نخب السياسة الخارجية الأميركية نفسها أمام مهمة وضع واعتناق نظام عالمي جديد، وهذا يتوقف على دور الولايات المتحدة في ظل هذا النظام، وقد أوحى العديد من خبراء الاستراتيجية والشؤون العسكرية إلى أن تجاوز الولايات المتحدة لسياسات الردع والاحتواء تجاه العراق يمثل حلقة من حلقات تطور فكرها الاستراتيجي الهادف إلى

[1] - http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=224067

إبقائها القوة العظمى ضمن التوجه الأميركي القوي الذي بدا بالدعوة إلى تبني وتزعم نظام عالمي جديد في أعقاب حرب الخليج عام ١٩٩١، والحقيقة أن صانعي السياسة الأميركية سعوا بعد الحرب العالمية الثانية إلى خلق نظام عالمي تترأسه الولايات المتحدة يعتمد على قوة عسكرية واقتصادية وسياسية أميركية متفوقة، وعلى قيم أميركية، وقد كان ذلك جوهر سياسة الهيمنة ولا يزال كذلك.

فمن المؤكد أن استراتيجية الولايات المتحدة الكبرى مرت بعد الحرب الباردة بعدة مراحل، في أثناء الحرب العالمية الثانية كانت خطة واشنطن لما بعد الحرب تقوم على أن هيمنتها يجب أن تعتمد بالدرجة الأولى على قوتها المالية والاقتصادية الكبرى –التي عبر عنها نظام "**برايتون ودوز**" **الدولي** [١] وعلى التأثير السياسي والدبلوماسي الذي تمارسه عبر المنظمات المتعددة الأطراف والدولية – لا سيما الأمم المتحدة.

ومن الملاحظ أن الولايات المتحدة قد استفادت كثيرًا من الوضع ما بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر لحد أنها اعتبرت العراق المهدد الأساسي لاستقرارها وديمومة مصالحها الاقتصادية في المنطقة، وهذا ما يقتضي القيام بعمل عسكري لإزالة التهديد، وقد استطاع فريق بوش من المحافظين الجدد أن يحددوا المخاطر الجديدة المواجهة للولايات المتحدة، واعتبروا أن الهيمنة والتفرد بحل قضية الملف العراقي كحل أنجع لهذه المخاطر .من خلال نشر الإدارة الأميركية لوثيقة الأمن القومي عام ٢٠٠٢ وإشارة كبار مسؤوليها للتهديد العراقي المزعوم بارتباطه بالإرهاب.

ارتأى الكثير من المحللون إلى اعتبار أن هذه الحرب الوقائية تدخل ضمن محاور المشروع الإمبراطوري الأميركي الذي بدأت ملامحه تتشكل بشكل قوي عقب انتهاء الحرب الباردة، ويؤكد نعوم تشو مسكي في كتابه الهيمنة أم البقاء أن سياسات أميركا في أفغانستان والعراق أساسًا لم تكن ردًا على أحداث سبتمبر، بل هي استمرار لسياسة خارجية مستمرة منذ نصف قرن، وهي استراتيجية إمبريالية كبرى، تسعى الولايات المتحدة من خلالها إلى الإبقاء على هيمنتها العالمية من خلال

---

[١] – هي اتفاقية تم عقدها بعد الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٤ في "بريتون وودز" بالولايات المتحدة الأميركية بهدف تحقيق الاستقرار في الاقتصاد العالمي، وتم فيها تثبيت سعر صرف الدولار الأميركي أمام الذهب حيث كان سعر الأوقية ٣٥ دولار، ثم تثبيت عملات الدول أمام الدولار الأميركي، وعدم السماح لسعر صرف العملة بالتقلب أكثر من ٢% صعودًا وهبوطًا من القيمة الثابتة أمام الدولار. ولذلك يعتبر نظام مشابه لمعيار الذهب ويوصف في بعض الأحيان بأنه "معيار تبادل الذهب "وقد فرضت بعض البلدان قيودا تجارية لحماية الاحتياطيات وأسعار الصرف. لذلك، كانت عملات معظم البلدان لا تزال غير قابلة للتحويل بشكل أساسي حتى أواخر الخمسينيات، تم إسقاط قيود الصرف وأصبح الذهب عنصرًا مهمًا في التسويات المالية الدولية.

استخدام القوة العسكرية، فالهدف الحقيقي من الهجوم العسكري على العراق في مارس ٢٠٠٣،لم يكن إلا توضيحًا عمليًا لجدية مبدأ الهيمنة الأميركية**Americana Pox**، الذي يقضي بأن أميركا كقوة عظمى ستقوم فعلا بالهجوم على أي بلد في العالم حتى من دون ذرائع معقولة أو مقبولة , ويقول الباحث الأميركي "برادلي تايير **Thayer Bradley** "في هذا الصدد أن الحرب على العراق كمثل الحروب السابقة التي أطلقتها إدارة بوش في أعقاب الحادي عشر من سبتمبر، قد خلقت فرصة للولايات المتحدة لتحقيق مصالحها في الشرق الأوسط، كما يرى الباحث نفسه في هذه الحرب فرصة لإعادة تشكيل خريطة المنطقة من منظور أميركي، فالظروف في نظره مهيأة لتقوية النفوذ الأميركي مع دخول العراق.

ويؤكد "نعوم تشو مسكي" في كتابه الهيمنة أم البقاء أن سياسات أميركا في أفغانستان والعراق أساسًا لم تكن ردًا على أحداث سبتمبر، بل هي استمرار لسياسة خارجية مستمرة منذ نصف قرن، وهي استراتيجية إمبريالية كبرى، تسعى الولايات المتحدة من خلالها إلى الإبقاء على هيمنتها العالمية من خلال استخدام القوة العسكرية.[١]

والمشروع كما حدده القائمون عليه ينتهي إلى إكمال الهيمنة الأميركية على العالم ويقوم علي الاتي:

أ- استخدام القوة العسكرية في الخليج وهو ما تم في العراق.

ب- التخلص من كل مصادر تهديد الولايات المتحدة.

ج- الإدارة الأميركية هي مركز القيادة العالمي.

د- الاحتفاظ بالهيمنة العسكرية وأضعاف أي قوة تظهر في منطقة دول الخليج.

هـ- تطوير نظام عالمي جديد يقوم على قيادة الولايات المتحدة للعالم.[٢]

---

[١] – نعوم تشومسكي، **الهيمنة أم البقاء: السعي الأمريكي إلى السيطرة على العالم**، ترجمة: سامي الكعكي، بيروت، دار الكتاب العربي، ٢٠٠٤.

[٢] – نعيم أحمد نعيم الهمص، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي بعد احتلال العراق (٢٠٠٣-٢٠٠٨)**، رسالة ماجستير، القاهرة: جامعة الدول العربية – المنظمة العربية لتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية: قسم البحوث والدراسات القانونية،٢٠١٠. ص ٢٣٢.

وفي خطاب **لجيمس وولسي** المدير السابق لوكالة الاستخبارات الأميركية كشف عن دور العراق في ترسيخ الهيمنة الأميركية عالميا وقدرتها على ترتيب الأوضاع إقليميًا وإذا نجحت الولايات المتحدة في إقامة نظام ديمقراطي في العراق فانة سوف يكون النموذج الذي يحتذي به في المنطقة.[١]

البند الثالث: حماية المصالح الإسرائيلية

أعلنت الولايات المتحدة الأميركية بداية لمشروعها الجديد في المنطقة وإعادة ترتيبها، بضمان عدم وجود أعداء لإسرائيل.[٢]

ولقد وضعت إسرائيل نفسها في واجهة الأحداث على أساس أن هذه الحرب هي حرب إسرائيلية بالدرجة الأولى، وأن نتائجها ستغير الوضع في المنطقة عمومًا لصالح أمنها[٣]

وطبعًا هناك عدة اعتبارات لهذا الدور الإسرائيلي من أبرزها:

أولًا: اعتبارات داخلية

لقد كانت إسرائيل مستفيدة بالتأكيد من شن الحرب على العراق واحتلاله، من أجل تنفيذ مخططاتها في المنطقة وضرب الشعب الفلسطيني تحت غطاء الحرب على الإرهاب كونها تعتبر الانتفاضة الفلسطينية حركة إرهابية.

كما أن الرئيس الأميركي بوش الابن كان قد وضع الحركات الوطنية لا سيما الفلسطينية كافة في حقل الإرهاب واعتبر إسرائيل هي الحليف الذي شارك بلاده في الحرب ضد الإرهاب.

ثانيا: اعتبارات إقليمية:

إن خروج العراق من المواجهة العربية الإسرائيلية يعتبر من القضايا المهمة في السياسة الإسرائيلية، لهذا فإنها تعتبر المستفيد الأساسي من الاحتلال الأميركي للعراق، وذلك لأن الاحتلال أضعف العراق وبجعله غير قادر على دعم سوريا ، مما افقدها القدرة على التهديد والمناورة، ونسحب

---

[١] – نعيم أحمد نعيم الهمص، **السياسية الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي بعد احتلال العراق (٢٠٠٣-٢٠٠٨)**، مرجع سابق، ص٢٣٥.

[2] -Clive Jones, "**Israel: Major Beneficiary,"**, in Fawn and Hinnebusch, The Iraq War: Causes and Consequences, Boulder CO Lynne Reinner Publishers, 2006, pp. 187-95, The British medical journal Lancet, October 2004.

[٣] – أماني عصام محمد عبد الحميد، مرجع سابق، ص ٣٦٩.

ذلك أيضا على حزب الله اللبناني وجعل الفلسطينيين يقعون منفردين داخل القبضة الإسرائيلية، فضلا عن رغبة إسرائيل في تحقيق اقتراب اقتصادي مع العراق، الذي لابد أن يقوم فيه نظام جديد يعترف بها سياسا.( )[1]

كما أن استهداف العراق أعطي مدلولات بان إسرائيل لن تسمح لأية دولة عربية بامتلاك أسلحة غير تقليدية، لأن ذلك أخل بتوازن القوى بينها وبين العرب ولم تخف إسرائيل نواياها التي ترغب في تحقيقها بعد سيطرة الولايات المتحدة الأميركية على النفط العراقي الذي سيكون جائزة مهداة لها ردًا عن موقفها الإيجابي في دعم الحرب الأميركية ضد العراق، وهكذا تتضح أن المستفيد الأكبر من احتلال العراق هو الأمن الإسرائيلي سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو العسكري.

ثالثـًا: اعتبارات استراتيجية:

بدأ القادة وصناع القرار الإسرائيلي وبمساعدة وسائل الإعلام الإسرائيلية بإظهار المخاطر والتهديدات التي شكلها العراق على إسرائيل وعلى العالم بأسره، وشكلت لجنة رسمية للتنسيق السياسي بين الولايات المتحدة وإسرائيل ضمت مستشارة الأمن القومي السابقة **كوندوليزا رايس** وأعضاء من مجلس الأمن القومي الأميركي، وخبراء إسرائيليين منهم مدير مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق **أربل شارون**، وبعض كبار موظفي وزارة الخارجية الإسرائيلية وكانت مهمة هذه اللجنة خلق الظروف السياسية المساعدة للحرب على العراق، مما دل على أن إسرائيل أسهمت منذ وقت مبكر في الإعداد لشن الحرب الأميركية ضد العراق في الجوانب التخطيطية سواء من الناحية السياسة أو العسكرية أو الإعلامية.

بعد أن قمنا باستعراض للأحداث التي سبقت الغزو الأميركي للعراق في عام ٢٠٠٣ وتوالي الحروب الأميركية على العراق وكذلك التذرع بقرارات مجلس الأمن لإضفاء طابع الشرعية لما تقوم به والعقوبات التي فرضت بشكل كبير على العراق من عدة جوانب وخاصة تصنيع الأسلحة وتدمير الرادع العراقي من أسلحة التدمير الشامل بأنواعها الثلاث (النووي والكيماوي والجرثومي) وخزينه والعقوبات الاقتصادية وفرض الحصار الاقتصادي عليه لأكثر من عقد بمنع الدول والشركات

[1]–www.siyassa.org

والحكومات من بيع أو توريد أية سلع أساسية أو منتجات غير الأدوية والإمدادات الصحية للعراق، كذلك وضع العراق بشكل أو بآخر تحت ضغط الولايات الأميركية المتحدة وبريطانيا بفرض وجود لجان التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل في العراق وصولًا إلى القرارات المتعلقة ب مبدأ النفط مقابل الغذاء والتعويضات للكويت بعد حرب الخليج الثانية، كل تلك الأحداث مترابطة مع بعضها ومتتالية إن دلت تدل على رغبة أميركا في احتلال هذا البلد وتغيير النظام السياسي فيه والتخلص من صدام حسين الذي لم يعد وجوده يخدم المصالح الأميركية في المنطقة.

ومن تحليل الدوافع المعلنة من جانب الولايات المتحدة والتي كانت دوافع مباشرة لاتخاذ قرار الحرب بالنسبة لوجهة نظر الإدارة الأميركية فنجد إنها كانت مجرد خداع وزيف حيث اثبت الأدلة كما سبقت الإشارة إلى عدم وجود أسلحة دمار شامل في العراق ومخزون الأسلحة الموجودة تم التخلص منه أما عن علاقة صدام بالتنظيمات الإرهابية فهي أيضًا مجرد ادعاء وثبت دحضه لاحقًا، أما عن التدخل من أجل حقوق الإنسان وترويج الديمقراطية فهو أيضًا كان سببًا ظاهريًا للتدخل فقد أثبتت الدراسات اللاحقة مدى وحشية الجيش الأميركي ومدي الانتهاكات والجرائم التي ارتكبت في ظل الاحتلال الأميركي وبالتالي يكون السبب الحقيقي للتدخل يرجع إلى عوامل اقتصادية منها استغلال النفط العراقي وهذا بدا واضحًا من خلال القرارات التي اتخذتها الإدارة الأميركية في العراق وإنشاء جهة خاصة بعائدات النفط وكذلك كان التدخل من أجل حماية أمن إسرائيل وضمان تفوقها في المنطقة وهذه هي الأسباب الحقيقة والأكثر منطقية للتدخل الأميركي في العراق أو للغزو الأميركي على العراق بتعبير أكثر دقة.

الفصل الثاني: بدء الغزو الأميركي ووضع البنية الأساسية للدولة العراقية تحت ظل الاحتلال الأميركي

بعيدًا عن جميع الحجج والمبررات التي قدمتها الإدارة الأميركية كأسباب لدخول العراق، فإن الحقيقة الواضحة والأكيدة هي أهمية العراق الاستراتيجية الكبيرة للولايات المتحدة وهذه الأهمية هي التي دعتها لشن الحرب عليه في ٢٠٠٣ واحتلاله، فبعد أن وصل الرئيس بوش إلى السلطة في ٢٠٠١ وجاء بإدارة جديدة إلى البيت الأبيض، وضع في قمتها قادة المحافظين الجدد الذين دعوا إلى تبني مشروعهم (القرن الأمريكي الجديد) والذي يقوم على أن الولايات المتحدة يجب أن تهيمن على العالم لأنها القوة العظمى الوحيدة ولا مانع من لجوئها إلى استخدام كافة الوسائل للوصول لهذا المشروع وأبرزها الوسيلة العسكرية، والابتعاد عن (دبلوماسية التفاوض) التي أفادت أعداء الولايات المتحدة اكثر مما أضعفتهم، ولذلك نص المشروع في إحدى نقاطه على أن " نقطة الارتكاز في العهد الأمريكي الجديد هي منطقة الشرق الأوسط والخليج، ومع إن الولايات المتحدة كانت تسعى منذ حقب عديدة للسيطرة العسكرية الكاملة على الخليج فان ذلك لا بد أن يتحقق على الفور سواء كان نظام صدام حسين موجودًا في السلطة أو أزيح منها، إن الأمن الإقليمي لهذه المنطقة يعطي المشروعية لإزاحة النظام الحاكم في العراق، لكن تحقيق وجود عسكري كثيف مسيطر على الخليج سيتعدى مسالة نظام صدام حسين".( )[١]

لذا من أصبح من الواضح والبديهي ما هي الأسباب والغايات وراء هذا الاحتلال، وأن أميركا كانت تستعد لهذا اليوم منذ فترة طويلة، بدءًا بالوسائل الإعلامية التي كان لها تأثير كبير على الرأي العام الأميركي وصولًا إلى الاستعداد السياسي والعسكري، وهذا ما سنتطرق به في المبحث الأول من فصلنا الثاني، ثم ننتقل إلى مرحلة الحكم المدني (حكم بريمر)، وتلك المرحلة الحساسة والهامة والتي اعتبرها الكثيرون مفصلية جدا في مسألة بناء الدولة العراقية الجديدة بعد الاحتلال، "وكان قرار بريمر بتولي جميع السلطات بنفسه بدلًا عن نقل سلطاته إلى حكومة عراقية أكثر قراراته شؤمًا، إذ أصبح كل قائد عراقي بمن فيهم الأكثر تأييدًا لأميركا يؤكد بأن قرار بريمر بالاحتفاظ بالسلطة قد حول

[١] – محمد حسنين هيكل، **الإمبراطورية الأميركية والإغارة على العراق**، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٤، ص٣٣٣.

الولايات المتحدة الأميركية من محررة في أنظار الكثيرين إلى محتلة في نظر الجميع".[1] وفي المبحث الأخير سنتناول كيفية وضع الدستور العراقي الجديد ٢٠٠٥ وأهم بنوده.

المبحث الأول: بدء الغزو الأميركي على العراق في عام ٢٠٠٣ م

الفقرة الأولى: الاستعداد للحرب إعلاميًا

إن للإعلام دور كبير في الحروب التي تشنها الدول بعضها على بعض، ونرى أن أميركا بدأت هذه الحرب الإعلامية بقوة بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠١١ وبدأت تكثف جهودها الإعلامية لإقناع الشارع الأميركي والرأي العام الأميركي بأهمية حربها ضد الإرهاب والتمكن من إسقاط الأنظمة والدول التي من الممكن إن تهدد الأمن القومي الأميركي حيث عملت الإدارة الأميركية على شن حرب إعلامية نفسية قبل الحرب العسكرية، حيث أظهرت تكنولوجيا متطورة بتغطيتها الإعلامية للحرب بصورة مكثفة وتدفق غير مسبق للأخبار والتقارير والصور.[2]

قامت وسائل الإعلام الأميركية بأكبر عملية استطلاع جوي وارضي بأقصى سرعه ممكنه إلى القيادة المركزية، وبناء خطه محكمة حيث نشرت أكبر أسطول جوي من أقمار التجسس من اجل معرفة القوات العراقية وحجمها وتسليحها ودرجة استعداداتها، بالإضافة إلى الترويج لعدد من الافتراضات لتبرير الحرب ومحاولة إقناع الراي العام العالمي والكونغرس بها بان هذه الحرب غير مكلفه عسكريًا وان الشعب العراقي يحمل كرها شديدا لصدام حسين ولديه رغبه في التخلص منه، وان القوات الأميركية سوف تستقبل في العراق كقوات محررة وليس كقوات غازية وانها ستكون حرب سهله وسريعة ومضمونة وان تكلفتها منخفضه، اذًا الحرب الإعلامية والنفسية هي سلاح استراتيجي يستخدم كتمهيد للعمليات العسكرية.[3]

---

[1] – بيترو غالبريث، **نهاية العراق**، ترجمة اياد أحمد، الدار العربية للعلوم، ناشرون ،بيروت،٢٠٠٧، ص٧٨.

[2] – محمود خليل، التوازن **العسكري في الشرق الأوسط في مرحله ما بعد ١١ أيلول ٢٠٠١**، السياسة الدولية، العدد ١٥٠

٢٠٠٢، ص٢٩٨.

[3]– محمد احمد، **الغزو الأميركي – البريطاني عام ٢٠٠٣**، بحث في الأسباب والنتائج، مجلة جامعة دمشق، مجلد ٢٠ العدد ٣–٤، ٢٠٠٤، ص ١٥.

تبنت الإدارة الأمريكية استراتيجية إعلامية لكسب ثقة الجمهور المستهدف داخليا وعلى صعيد دولي، تمثلت في التكرار المتواصل للمعلومات مع استخدام الصور والرموز لغرض ترسيخ فكرة "مشروعية الغزو" في أذهان الناس وإضافة طابع الصدق حول المبررات المعلنة للغزو. والتأثير أيضا على الجانب العاطفي من خلال ربط مشاكل المنطقة بزوال النظام العراقي والترويج لتبني النموذج الأمريكي الخاص بنمط الحياة وجعله مرتبط بالمستوى الذي يليق بالحياة البشرية.

قامت الإدارة الأميركية بتوجيه عدة قنوات تلفزيونية وإذاعية ومجلات هامة لدعمها في حربها على العراق وتأكيد خطورة نظام صدام حسين وامتلاكه لأسلحة الدمار الشامل التي تشكل خطرًا كبيرًا على أمن أميركا، فقامت الشؤون العامة التابعة للجيش الأميركي باستخدام الإعلام سلاحًا فعالًا في المعركة ففي دراسة للقصص الإخبارية تم حصر ٤١٤ قصة منها عن العراق في محطات (سي بي اس، اي بي سي، ان بي سي،CBS NBC, ABC) التلفزيونية بثت بين شهر أيلول ٢٠٠٢ وشهر فب راير٢٠٠٣. ( )[١]

منها ٣٨٠ قصة صدرت عن البيت الأبيض ووزارة الخارجية ووزارة الدفاع الأميركية ما عدا ٣٤ قصة إخبارية منها مصدرها مختلف، أن السيطرة على مصادر المعلومات يعني تشكيل رأي عام مضلل لصالح القيادة الأميركية بشكل خاص داخل أمريكا.

كما إن الوسائل الإعلامية الأميركية تنزعت بين محطات التلفزيون والإذاعة والصحف أهمها:

اختصت بعض الشبكات التلفزيونية دون غيرها بنقل أخبار الاستعداد للحرب وإدارتها من أبرزها(

FOX) (NBC. ABC. ERN.CBS.NNالموجهة إلى دول الشرق الأوسط وآسيا.

أما الإذاعة فلقد شاركت عدد من الشبكات المحلية والموجهة مثل سوا (العالم الآن)، صوت العراق الحر، الوفاق الوطني، فاردا، وتعني (الغد) باللغة الفارسية تخاطب الشباب الإيراني والمعارضة العراقية هناك.

[١] – إبراهيم احمد عرقوب، **حرب المعلومات الأميركية على العراق في حرب ٢٠٠٣**، دراسات العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد ٤١، العدد ٢ ،٢٠١٤، ص٤٥٠.

وبالنسبة للصحف كان من أبرزها التي شاركت في الحملات الإعلامية هي (بوسط، نيويورك تايمز، واشنطن تايم، شيكاغو تريبون، كرستا مون يتور، بالإضافة إلى عدد من مراكز الدراسات البحثية المهمة والصحافة المقروءة على الأنترنيت والبريد الإلكتروني، وعدد من وكالات الأنباء.

كذلك شاركت وسائل الإعلام البريطانية والإسرائيلية بشكل ملحوظ وكبير في الحرب الإعلامية هذه التي سبقت العمل العسكري حيث عملت بعض وسائل الإعلام البريطانية في إطار خطة الإعلام الأميركية خاصة في مجال الدعاية الموجهة لدول أوروبا وآسيا أبرزها شبكة الإذاعة والتلفزيون البريطانية BBC، مع مشاركة وسائل الدعاية والحرب النفسية للقوات البريطانية في مسرح العمليات، وكذلك شاركت العديد من الصحف البريطانية المعروفة مثل التايمز، الاوبزيرفر، الجارديان، ديلي تليجراف، ديلي إكسبريس، وعدد آخر من وكالات الأنباء. وكذلك ساهمت الوسائل الإعلامية الإسرائيلية بقدر كبير في ترويج الرسائل الإعلامية الأمريكية خاصة ما يتعلق بالترهيب والترويع الإقليمي، من أبرزها شبكة الإذاعة والتلفزيون الإسرائيلي الأرضية والفضائية العبرية والعربية بالإضافة إلى عدد من الصحف الإسرائيلية مثل هآرتس، يديعوت احرنوت، معاريف. [1] ولقد أخذ الإعلام الأميركي عدة توجهات بعضها للداخل الأميركي وكان أهم أهدافه كسب تعاطف الشعب الأميركي نحو قرار الحرب على العراق وإزاحة النظام العراقي وتدمير قدراته و دعم ثقة الشعب الأميركي من قدرات قواته المسلحة على تحقيق النصر في الحرب.

وتوجه آخر للعالم الخارجي ودول الشرق الأوسط والاهم هو الخصم العراق فبالنسبة للعراق كان هدف الحملة الإعلامية إنهاك النظام السياسي وإسقاطه معنويًا وإحباط معنويات قواته المسلحة وحثها على الاستسلام أو التمرد على النظام الحاكم أما أهم رسائل هذه الحملة فتركزت على (تحذير بوش للرئيس العراقي بمغادرة العراق تفاديًا للحرب – وهذا كلام لا يصدقه حتى الجاهل في علم السياسة لان أميركا كانت عازمة على احتلال العراق، لقد أشير أن البيت الأبيض أعد خططًا لإدارة العراق بعد إسقاط النظام، رامسفيلد لا يستبعد ضرب العراق بقنبلة نووية أو غازات سامة، لقد أشير أن كبار القادة العراقيين يخططون للهرب إلى الأردن وسوريا مع بدء اندلاع الحرب، احدى الرسائل إشارة أن هناك اتصالات سرية مع بعض القادة لتسهيل عمل القوات الأميركية، اظهر استعراض للقوات الأميركية حجم ونوع وكفاءة هذه القوات، كما أشير إلى التدريبات المختلفة التي تجريها هذه القوات في المنطقة الحدودية مع الكويت بالتعاون مع دول الخليج العربي إلى مدى التسهيلات التي

[1]– http://group73historians.com/

تقدمها هذه الدول للقوات الأميركية، رسالة إشارة أن واشنطن نقلت ٢٠ قنبلة نووية إلى قاعدة (انجر ليك) الأميركية في تركيا، البنتاجون يخطط لاستخدام ٣٠٠٠ صاروخ وقنبلة خلال اليومين الأولين من الحرب، الإعلان عن خطة أميركية لانزال الدفعات الأولى من القوات الخاصة غرب العراق، روج الإعلام أن الرئيس العراقي يحتجز وزير دفاعه وأسرته لمنع حدوث انقلاب عسكري في البلاد، الإعلان أن (البشمرجة) الكردية سوف تنظّم للقوات الأميركية عند بدء الحرب، رسالة إشارة إلى هروب ٢٠ – ٣٠ الف جندي عراقي إلى القوات الأميركية لغاية ١٨ أذار ٢٠٠٣، القوات الأميركية ستحاول تقليل خسائر الجيش العراقي اذا لم يقاوم أو اذا استسلم، استخدم الإعلام الأميركي مصطلحات رنانة مثل تسمية الحرب (بحرية العراق) أو استراتيجية (الصدمة والرعب) أو استراتيجية (قطع الراس) وقوة (الحصان الحديدي) وغيرها الكثير، من أجل أضعاف الطرف العراقي و إحباطه معنويًا فهذه الحرب الإعلامية هدفهًا النفسي الأكبر هو إحباط معنويات الخصم والقضاء عليه بشكل لأسرع بعد إرهاقه معنويًا ونفسيًا، ومن ضمن النتائج التي قام الباحث العراقي أحمد عبد المجيد بتحليلها لأساليب الدعاية الأمريكية هي إشاعة اليأس من إمكانية تحسين الوضع الاقتصادي للعراق والمعاشي للمواطنين من خلال التأكيد على أن الحظر الدولي سيظل مفروضا طالما أن الرئيس العراقي يقود السلطة، الإيحاء بأن الولايات المتحدة تتحمل واجب حماية شعوب العالم من أسلحة الدمار الشامل، وأيضًا العمل على التقليل من أهمية أية مقاومة يبديها العراق ضد الولايات المتحدة والعمل على إخفاء الأثار الناجمة عن استخدام الولايات المتحدة للأسلحة المشعة في عدوانها على العراق وانتهاكها للقوانين الإنسانية العالمية ولا سيما الحق في الحياة.

ويجب التنويه أن هذه الحرب الإعلامية استمرت مع الغزو الأميركي خاصة في الأيام الأولى ونقل أحداث المعركة وإعطاء العشب الأميركي صورة عن انتصارات قواته حيث أنشأت قيادة الشؤون العامة للجيش الأميركي برنامج المرافقين الصحفيين Journalists Embedded لأكثر من (٧٧٠) صحفيًا كانوا تابعين لعدة مؤسسات إعلامية عالمية ومنضوية تحت إمرة قيادات الوحدات العسكرية البرية والبحرية والجوية منهم (٥٥٠) صحفيًا مع القوات البرية وكان هؤلاء الصحفيون يبعثون بستة آلاف مقالة (٦٠٠٠) صحفية أسبوعية إلى مؤسساتهم.[١]

[١] – إبراهيم احمد عرقوب، **حرب المعلومات الأميركية على العراق في حرب ٢٠٠٣**، مرجع سابق، ص٤٥٠.

الفقرة الثانية: التجهيز للحرب سياسيًا

تميزت الاستراتيجية الأميركية تجاه العراق في المرحلة التي سبقت بدء العمليات العسكرية عام ٢٠٠٣، وحتى قبلها بعد سنوات وخلال فترة الحصار الشامل الذي فرض على العراق، بالتصعيد المستمر في مختلف المجالات منها تتابع صدور قرارات مجلس الأمن بموجب الفصل السابع تحت مبررات كثيرة، ضربات عسكرية مستمرة، وكما ذكرنا حملات إعلام موجهة واستخدام الحرب النفسية، وبالتأكيد استغلال أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ وما رافقها من تغييرات في الرأي العام العالمي واستغلال ذلك لأقصى الحدود من أجل إيجار صلة أو رابط بين النظام العراقي وبين الإرهاب، قامت الولايات الأميركية المتحدة بوضع خطط استراتيجية لاحتلال العراق وإعلان خط وضعت بصورة " مبادئ أميركية في ما بعد الحرب في العراق " [1] وهذا الأمر يسبق الحرب بأكثر من عام.

من الجدير بالذكر أيضًا دور المحافظين الجدد الذين لطالما حبذوا الاستخدام المفرط للقوم الأميركية فهم ومنذ التسعينات يرغبون بإطاحة نظام صدام حسين مؤمنين أن هذه الخطوة ستعود بالفائدة على أميركا وإسرائيل على حد سواء، ولقد عملوا بشكل كبير على جعل الكونغرس يمرر " **قانون تحرير العراق** " ١٩٩٨، الذي أوعز بأنه: " على سياسة الولايات المتحدة أن تعدم الجهود لإزاحة النظام الذي يرأسه صدام حسين من السلطة في العراق، والتسويق لحكومة ديمقراطية تحل محل هذا النظام ". ومر القانون بأصوات ٣٦٠ مقابل اعتراض ٣٨ وبموافقة إجماعيه من قبل مجلس الشيوخ ووقعه الرئيس كلينتون حينذاك وصدق الكونغرس على صرف مبلغ ٩ مليار دولار كمساعدات للمجموعات العراقية المعارضة .[2] [3]

---

[1] – طالب حسين حافظ، دراسة، **تطور الاستراتيجية الأميركية في العراق٢٠٠٣–٢٠٠٧**، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد٣٦ ،٢٠٠٨، ص٢٢٤.

[2] – جون ميرشايمر وستيفن وولت، **اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية**، ترجمة: أنطوان باسيل، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت،٢٠٠٩، ص ٣٥٧–٣٥٨.

[3] – شيلرون راميتون ودون ستوير، **أسلحة الخداع الشامل: استخدام الغاية في حرب بوش على العراق**، ترجمة: مركز التعريب والترجمة، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٤، ص.ص ٥١–٥٢.

ومع توالي الأحداث وصولًا لتولي بوش الأبن الحكم، وأحداث أيلول ٢٠٠١، التي كانت محفزا قويا لتحرك الإدارة الأميركية والتحرك داخليا وخارجيا على الصعيدين السياسي والعسكري للقيام بالرد المناسب سياسيا وأمنيا وعسكريا وإعلاميًا، واتجهت السياسة الأميركية نجو نطاق اشمل وأوسع ليضم مناطق جديدة ليست في قبضتها بحجة مكافحة الإرهاب وشمل هذا ما سمي ب محور الشر (العراق– ايران– كوريا الشمالية)،ثم تهديد الدول السائرة في فلكها بقطع المساعدات، اذا هي لم تلتزم السلوك الأمريكاني البوشي الجديد.[١]

وأصبح الطرف الأميركي يتجه نحو ضرب العراق واحتلاله لأنه يتيح التأثير في كل المنطقة العربية المحيطة به، كما يتيح محاصرة إيران من جهتي العراق وأفغانستان.

في السابع من أكتوبر ٢٠٠٢، أجتمع الكونغرس الأميركي ليمنح الرئيس بوش بغالبية كبيرة تفويض شن هجوم عسكري على العراق، ولقد جاء اعتماد هذا التفويض بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١

قدم وزير الخارجية الأميركي كولن باولو في جلسة مفتوحة لمجلس الأمن بتاريخ ٥ من شباط /فبراير عام ٢٠٠٣ تقريرا حول ما تصفه الولايات المتحدة بالأدلة الدامغة على امتلاك العراق لأسلحة دمار شامل. وتحدث لمدة ٧٦ دقيقة عن ضرورة شن حرب على العراق، وارتكز محتوى خطابه بالأساس على امتلاك صدام حسين أسلحة دمار شامل، وكذلك دعم نظامه الإرهاب الدولي وسعيه إلى صنع أسلحة نووية.

رافق خطاب كولن باولو هذا عرض بيان مدعوم برسوم توضيحية، وللهروب من ضوابط المراقبة الصارمة من قبل مفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة، تم تحويل أسطول من الشاحنات في العراق إلى مختبرات كيميائية ومخابئ للأسلحة البيولوجية.

[١]– أحمد طحان، **عولمة الإرهاب**، دار المعرفة، بيروت، ٢٠٠٣، ص٣٣٧.

ويفسر بقاء خطاب باولو في الذاكرة لسبب واحد على وجه الخصوص، وهو أن كل هذه الادعاءات تبينت فيما بعد أنها خاطئة، إذ وصف باولو بنفسه هذا الخطاب في عام ٢٠٠٥ بأنه يعد وصمة عار في حياته المهنية.[١]

واعتماد وثيقة الأمن القومي الأميركية التي تعتمد على نظرية الحرب الوقائية وقبل شهرين من صدور قرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١ لعام ٢٠٠٢ والذي استخدمته أميركا للحصول على تفويض باستخدام القوة ضد العراق [٢].

وإذا قمنا بالتركيز على مواد القرار ١٤٤١ لمجلس الأمن يظهر بشكل واضح عدم وجود نص صريح يسمح للولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا بالقيام بهجوم عسكري على العراق فالقرار ٢٠٠٢/١٤٤١ كشف عن المؤشرات الحقيقية للحرب الأميركية على العراق، حيث أبدت أميركا وبريطانيا رغبتهما في الاستخدام المبكر للقوة القيام بعمل انفرادي باستخدام القوة في حين عارضت كل من فرنسا وألمانيا وروسيا الحرب. [٣]

فتسارعت إثر ذلك الامور وانعقدت قمة الحرب في جزيرة زورو في إسبانيا وقررت الولايات المتحدة الأميركية القيام بعمل انفرادي باستخدام القوة لاحتلال العراق بذريعة إزالة أسلحة الدمار الشامل دون تفويض من مجلس الأمن، وبمعارضة عالمية غير مسبوقة من قطاعات الرأي العام العالمي المختلفة، وصرح الدبلوماسي السويدي رودلف يكيس "أن الولايات المتحدة الأميركية تقوم بمحاولات لاستثارة أزمة في المنطقة من اجل تهيئة التربة لشن هجوم عسكري مباشر". [٤]

---

[1] www.dw.com/ar/

[٢] – جعفر ضياء جعفر ونعمان سعد الدين، **دراسة، أسلحة الدمار الشامل: الاتهامات والحقائق**، في كتاب: احتلال العراق وتداعياته عربيًا وإقليميًا ودوليًا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص. ١٧٠.

[٣] – إدريس لكريني، **التداعيات الدولية الكبرى لأحداث ١١ سبتمبر من غزو أفغانستان إلى احتلال العراق؟** المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش،2005؟ ص١٩٥.

[٤] – باسيل يوسف بجك، **العراق وتطبيقات الأمم المتحدة للقانون الدولي(١٩٩٠–٢٠٠٣) دراسة توثيقية وتحليلية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦، ص ٤٢٩.

في الوقت الذي القى فيه بوش خطابه عن حالة الاتحاد في ٢٦ شباط ٢٠٠٢ " لم يبقى لأحد في رئاسة أركان الحرب المشتركة سبب يدعو للشك في إن الحرب على العراق قادمة دون تأخير، وكان هذا إنذار للقوات المسلحة الأميركية للاستعداد للضوء الأخضر في أي لحظة".

بعد تبني القرار ١٤٤١ الصادر في ٨ شباط ٢٠٠٢ انتقل الاهتمام إلى أنشطة نظام الأمم المتحدة للتفتيش، كما أن الإدارة الأميركية بدأت تشكك في عمل فرق التفتيش وقدراتهم وقررت الولايات المتحدة الأميركية القيام بعمل انفرادي باستخدام القوة لاحتلال العراق بذريعة إزالة أسلحة الدمار الشامل دون تعويض من مجلس الأمن , كما صرح جورج بوش أثناء ذلك إن المعلومات المتاحة لدى الأجهزة المختصة في الولايات المتحدة الأميركية تبين أن أسلحة الدمار الشامل العراقية على اختلاف أنواعها جاهزة للتشغيل في ظرف ٤٥ دقيقه، بأمر يصدر من صدام حسين الذي هو أخطر رجل في العالم لأنه يهدد الجميع وبالتالي فان مثول الخطر على هذا النحو يعطي للآخرين حق المبادرة دفاعًا عن النفس بالردع قبل أن يداهمهم عدوهم ( ) وعملت كل من الولايات المتحدة الأميركية و بريطانيا في أوائل شهر شباط وأوائل أذار من أجل قرار ثاني لمجلس الأمن ينص تحديدا على تخويل استخدام القوة، وفي ١٧ نيسان أميركا وبريطانيا محاولاتهما لكسب تأييد لقرار جديد من مجلس الأمن وفي نفس اليوم وجه الرئيس جورج بوش إنذارًا لصدام حسين لكي يغادر البلد في مهله ٤٨ ساعة، والا سيواجه هجومًا وبعد ذلك بيومين بدأت الحرب. ( ) [٢]

يمكن اعتبار ال قرار ٢٠٠٢/١٤٤١ النقطة الفاصلة في مستقبل العراق الذي استندت إليه الإدارة الأميركية في باستخدام القوة ضد العراق، بالرغم من إن القرار يؤكد إن التفتيش ونتائجه يفصل فيها مجلس الأمن وحده، وهي بهذا الفعل خرقت قواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة متجاوزة المجتمع الدولي الذي يعرف جيدا أنه لا يوجد تخويل من مجلس الأمن باستخدام القوة من قبل أميركا ضد العراق.

وتحرّكت السياسية الخارجية الأمريكية للقيام بعدد من الزيارات الرسمية لبعض رؤساء ووزراء خارجية دول العالم مستعملة في ذلك أسلوب الترهيب تارة وأسلوب الترغيب تارة أخرى، فقد لجأت لاستمالة بعض الدول عن طريق التهديد بقطع المساعدات الأمريكية أو إلغاء الاستثمار الأمريكي

---

[١] – محمد احمد، مرجع سابق، ص ٦٠.

[٢] – ادريس لكريني، **التداعيات الدولية الكبرى الحداث ١١ سبتمبر (من غزو أفغانستان إلى احتلال العراق)**، مرجع سابق، ص ١٨٢.

فيها، كما مارست أسلوب الترغيب قائم على الوعود المغرية كتقديم أموال أو مساعدات مالية وتقنية، أو تخفيف نسبة فوائد الديون.

الفقرة الثالثة: بدء العمليات العسكرية

قال "نعوم تشو مسكي" في كتابه الهيمنة أم البقاء "أن سياسات أميركا في أفغانستان والعراق أساسًا لم تكن ردا على أحداث سبتمبر، بل هي استمرار لسياسة خارجية مستمرة منذ نصف قرن، وهي استراتيجية إمبريالية كبرى، تسعى الولايات المتحدة من خلالها إلى الإبقاء على هيمنتها العالمية من خلال استخدام القوة العسكرية". ( )[١]

يشير الكاتب "شبمان Chapman" في مقالة له بعنوان (الأسباب الحقيقية لذهاب بوش إلى الحرب في ٢٠٠٤/٠٤/٢٨)، وهو مساعد سكرتير سابق في الإدارة المدنية خلال الفترة ١٩٦٣– ١٩٩٦ " إلى عاملين وراء غزو العراق: السيطرة على النفط، والمحافظة على الدولار كعملة الاحتياطات الدولية، ويمضي إلى القول بأن الهيمنة على توريدات النفط العراقي، وربما قريبًا التوريدات من بلدان خليجية أخرى، سيمكن الولايات المتحدة من استعمال النفط كقوة، ولذلك فإن تأييد بوش للحرب كان يمكن اعتباره لأجل تحقيق أهداف جيوسياسية". ( )[٢]

يضيف الباحث "مورا فيسك Morava's " كذلك " أن الحرب ينبغي أن تبدأ بهجوم على العراق، والسبب الحقيقي لذلك هو أن هذا الهجوم سيجعل من أميركا القوة المهيمنة في المنطقة".

استكملت الولايات المتحدة الأميركية في أوائل أذار عملية الحشد العسكري، حيث كان حجم القوات الأميركية في الخليج قد وصل إلى ما لا يقل عن,٢٨٥ الف جندي أميركي و٤٨ الف جندي بريطاني كما إجمالي القوات الأميركية وقوات التحالف المحتشدة في المنطقة وبالقرب منها حوالي ٣٣٣ الف تضم مختلف التشكيلات البرية والجوية والبحرية ففي الكويت فقط ما يقارب ٩٨ الف جندي من الجيش البري بالقرب من الحدود العراقية.( )[٣]

---

[١] – نعوم تشومسكي، **الهيمنة أم البقاء: السعي الأميركي إلى السيطرة على العالم**، ترجمة: سامي الكعكي، بيروت، دار الكتاب العربي، ٢٠٠٤، ص١٩٧.

[٢] – خير الدين حسيب، **(المشاهد المستقبلية المحتملة في العراق)**، المستقبل العربي، العدد ٣٠٧، السنة ٢٠٠٤، سبتمبر، ص٢٧.

[٣] – ادريس لكريني، مرجع سابق، ص ١٨٣.

أما في قطر حوالي ١٠٠٠ فرد من القيادة المركزية الأميركية والبحرين كان يوجد بها ٤٠٠٠ فردًا يتبعون قيادة الأسطول الخامس الأميركي المتحدة نحو ١٢٠٠ جندي بالإضافة القوات الإسرائيلية التي تمركزت في قاعدة العديد في قطر، كما شاركت أعداد محدودة من أستراليا وبولندا والتشيك. ( )

أما السعودية فبها خمسة آلاف بحار من المارينز على متن سفن في منطقة الخليج وترافق حاملات الطائرات " وكستايشن، كيتي هوك، ابرهام لنكولن وهاري ترومان وتيودور روزفلت، في شرق البحر المتوسط، بالإضافة إلى خمس مجموعات بحرية وجوية، والبحرين كان يوجد بها ٤ آلاف فردًا يتبعون قيادة الأسطول الخامس الأميركي، الإمارات العربية المتحدة نحو ١٢٠٠ جندي، في حين تمركز في تركيا في قاعدة انجل يريك قاعدة الطيران الأميركي البريطاني ألف رجل وطائرات اف ١٥ واف ١٦. ( ) [٢]

وبدأت الحرب التي كانت بقيادة أميركا وبريطانيا منفردتين ودون موافقة مجلس الأمن على شرعية هذه الحرب إلا في العشرين من شهر أذار / مارس /٢٠٠٣، وبسقوط بغداد انتهى النظام الذي حكم العراق طيلة ٣٥ عامًا.( ) وسقطت العاصمة بغداد بيدّ الغزو في التاسع من نيسان /أبريل /٢٠٠٣ أي بعد اقل من شهر على بدء العملية العسكرية.

واستندت القوات الأميركية في العملية الهجومية على:

- الاعتماد على التفوق التكنولوجي حيث استخدمت الخريطة الرقمية لمسرح العمليات باستخدام الحواسب والاستخدام المكثف للأسلحة الذكية.
- الاستخدام المكثف للحرب الإعلامية والنفسية.
- الاستخدام الواسع للقوات الخاصة وقوات خلف الخطوط قبل بداية العمليات، مع الاعتماد على عناصر المخابرات
- الاستخدام المكثف للعملاء من اجل الحصول على المعلومات

---

[١] – باسيل يوسف بجك، **العراق وتطبيقات الأمم المتحدة للقانون الدولي (١٩٩٠ – ٢٠٠٥) دراسة توثيقية وتحليليه**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦، ص ٢٢٩.

[٢] –استبرق فؤاد وهيب، **المعالجة العالمية للاحتلال الأميركي _تحليل مضمون مجلة نيوزيك النسخة العربية**، قدمت هذه الرسالة استكمالا للحصول على درجة الماجستير في الإعلام، كلية الإعلام، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، ٢٠٠٩، ص١١٨.

[3]- Gaurdian,8 April 2002, p.16, Independent, 8 April 2002,p.4

●استخدام نظرية الاقتراب غبر المباشر بهدف تحقيق المهام القتالية حيث استهدفت تدمير البنى التحتية في العراق وكذلك المواصلات والاتصالات والمنشآت العسكرية والمدنية والمعسكرات والمعامل ودوائر الدولة الرئيسية العسكرية والمدنية والقصور الرئاسية ودوائر الدولة الأمنية والوزارات.[1]

ولقد استخدمت القيادة العسكرية الأميركية في غزوها للعراق ترسانة من الأسلحة الجوية والبحرية والبرية تعمل في جميع الظروف الجوية والموجهة بالأقمار الصناعية، ومن أهم هذه الأسلحة ما يلي:

1. مروحية الأباتشي AH-٤٦ هي المروحية الرئيسية للقتال ويستخدم سائقوها صور فيديو عن طريق الاستشعار الحراري لتحديد أهدافهم.
2. طائرة Awakes Sentry 3-E أهم ما يميزها وجود رادار على سطحها.
3. قاذفة القنابل B 1-B حيث تعتبر العمود الفقري الحديث لقاذفات القنابل الأميركية طويلة المدى والفائقة السرعة.
4. طائرة Be Spirit Sheath من قاذفات بعيدة المدى، تملك معدات الكترونية لا يمكن رصدها.
5. طائرة الحصن الجوي B-٥٢ قاذفة بعيدة المدى للقنابل النووية.
6. طائرة JAGUAR القاصفة المقاتلة.
7. طائرة الهورات اف /ايه ١٩ دي، تعمل على إطلاق صواريخ موجهة بالليزر.
8. الطائرة الروب ونية مزودة بكاميرات متطورة وأجهزة استشعار.
9. قنبلة التعتيم B-14-B1U الميكرو لفية تستهدف الأنظمة الكهربائية، والأجهزة الإلكترونية للعدو تقوم بنشر ذبذبات مزعجة.
10. BAT صاروخ ذكي مضاد للدبابات[2]
11. قنابل امتصاص الأوكسجين Blue ١١٨B تستخدم في المناطق المغلقة كالكهوف.
12. القنابل الحرارية الانشطارية جي – بي –يور ٥٩ تقوم بنشر موجات حرارية.

كما قامت الولايات المتحدة بإطلاق أقمار تجسس فوق الأراضي العراقية وهي6 أقمار تقوم بمسح مسرح العمليات العراقية على مدار الساعة، بالإضافة إلى نظام JASAS الرادارين الذي يعمل بالتعاون مع طائرات بدون طيار، وأيضا الأسلحة البحرية منها حاملات الطائرات والغواصات النووية،

---

[1] – طه نوري ياسين الشكرجي، مرجع سابق، ص٧٢.

[2] – حسام سويلم، **الأسلحة والذخائر الذكية المستخدمة في حرب العراق**، السياسة الدولية، العدد ١٥٢، المجلد ٣٨ ،٢٠٠٣، ص٣٠٢-٣٠٠.

حاملة الصواريخ الباستيل عابرة القارات ذات رؤوس الحرب النووية، وكذلك صاروخ كروز المطور (تماهوك 109).[1]

أما الأسلحة البرية فهي متعددة نذكر منها:

دبابات الاستطلاع، ناقلة أشخاص مدرعة، عجلة قتال مدرعة برادلي، المدافع، مقذوفات ضد الدبابات، راجمات الصواريخ، عربات قتال مدرعة للمشاة، سفن إسناد برمائية.[2]

ويجب التنويه إن الولايات المتحدة الأميركية استخدمت أثناء هذه الحرب أسلحة محرمة دوليًا مثل أجهزة حارقة (MK-٧٧) والذخيرة الفسفورية البيضاء في الأماكن المكتظة بالسكان المدنيين، حيث تلتصق مواد هذه الأسلحة بالجلد وتحرقه حتى الموت، هذا ما أدى إلى تزايد إصابات بالسرطان وحالات المواليد المشوهة في الفترة التي تلت الحرب.

بنيت الخطة الاستراتيجية الأميركية لغزو العراق في إطار استراتيجية هجومية تحمل اسم

"الصدمة والرعب" تعتمد على ضربات جوية وصاروخية مكثفة في وقت مع هجمات برية من عدة اتجاهات، مع تخصيص دور مؤثر للقوات الخاصة في عمليات الاقتحام والانتشار خلف خطوط القوات العراقية، كما خطط لإدارة حرب نفسية منظمة تهدف إلى إفقاد النظام العراقي السيطرة على أركان الدولة مما يؤدي إلى انهيار السلطة وانتهاء المقاومة العسكرية في وقت محدود وبأقل خسائر ممكنة.[3]

وكان المخططون الرئيسيون هم المدير الأسبق لوكالة المخابرات المركزية جيمس بكرو دلسي والجنرال تومي فرانكس قائد القيادة المركزية الذي قاد الحرب في أفغانستان[4]، وقامت الخطة الهجومية لقوات التحالف على أساس القتال على أكثر من اتجاه في وقت واحد الاتجاه الأول (تركيا) والثاني

---

[1] – عاطف السيد، مرجع سابق، ص١١٢.

[2] – سوسن العساف، **استراتيجية الردع العقيدة العسكرية الأميركية الجديدة والاستقرار الدولي**، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ٢٠٠٨، ص١١٨.

[3] _خليل حسين، **النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية**، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠٠٩، ص.ص ٤٣٩-٤٤٠.

[4] جيف سيمونز، **استهداف العراق، العقوبات والغارات في السياسة الأميركية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٣، ص،٣٢٥

من الجنوب (الكويت) ولعدم موافقة تركيا غيرت الخطة واقتصر التقدم من الجنوب فقط وبالشكل التالي:

1- تتقدم القوات البريطانية عبر الكويت باتجاه أم قصر والفاو والاتجاه نحو البصرة على محورين الطريق المحاذي لشط العرب والثاني الطريق البري.

2- تتقدم القوات الأميركية عبر حدود الكويت باتجاه الناصرية دون المرور بمنطقة البصيرة على محور الكويت، الناصرية، الديوانية، الحلة، كربلاء والنجف.

وبعد إكمال القوات البريطانية والأميركية السيطرة على المدن وتامين طرق مواصلاتها توجهت القوات الأمريكية الرئيسة لمعركة غزو بغداد والسيطرة عليها من الاتجاهات الأربعة، حيث بدأت معركة احتلال بغداد بالسيطرة على منطقة المطار الدولي في غرب بغداد والقصور الجمهورية القريبة منه وبعد إكمال السيطرة على بغداد تتوجه القوات الأمريكية إلى الشمال من خلال سلك الطريق السريع إلى الموصل.

أما الجانب العراقي فقد اعتمد الخطة العسكرية التالية:

1- تجنب حشد القوات العراقية قرب الحدود وتوزيعها حول المدن وداخلها اعتمادا على أن قوات التحالف سوف تقلل من قصفها الجوي للمدن حماية للمدنيين، وان تقوم هذه القوات بشن عمليات سريعة على قوات التحالف في أثناء تقدمها داخل العراق ثم تعود مرة أخرى إلى داخل المدن.[1]

2- نشر مجموعات فدائي صدام ومجموعات من القوات الغير النظامية داخل المدن العراقية وحولها للقيام بأعمال الكمائن وحرب العصابات ضد القوات الأمريكية أثناء تقدمها.

3- تقوية الدفاعات عن العاصمة بغداد، حيث تم نشر قوات الحرس الجمهوري والقوات الخاصة.

التابعة له في حلقات متتالية حول بغداد وداخلها وصد الهجمات المتوقع انطلاقها من الجبهة الشمالية.[2]

---

[1] عاطف السيد، **الغزو الأميركي البريطاني للعراق**، دراسة سياسية استراتيجية،٢٠٠٣، ص٩.

[2] - استبرق فؤاد وهيب، **المعالجة الاعلامية للاحتلال الاميركي**، دراسة، جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا،٢٠٠٩، ص١١٥.

وكانت للقوات المسلحة العراقية أكثر من ٤٠٠ ألف جندي نظامي بالإضافة إلى قوات احتياطية تقدر بأكثر من ٦٠٠ ألف جندي، أما القوات البرية فكانت تشمل ٧ فيالق، منها فيلقان للحرس الجمهوري، وتضم تلك الفيالق ٢٢ فرقة مشاة /مشاة ميكانيكية مدرعة، وتمتلك نحو ٢٧٠٠ دبابة قتال رئيسية، بينما تتكون القوات الجوية من ٣٠٠ طائرة قتال قديمة.

بالإضافة إلى أن القوات البحرية كانت تعاني ضعف وعدم مواكبة التطور التكنولوجي بسبب الحصار الذي كان مفروض على العراق. [١]

كما قامت القيادة العسكرية بتقسيم العراق إلى أربعة مناطق هي:

1- المنطقة الجنوبية: شملت هذه المنطقة الدفاع عن (البصرة، القادسية، ميسان وذي قار) وخصص لهما فيلقان متكاملان.

2- المنطقة الوسطى: وهي للدفاع عن (الحلة، كربلاء، النجف والكوت)، خصص لها فيلق واحد بالإضافة إلى قوة من الحرس الجمهوري.

3- المنطقة الشمالية: وهي (كركوك، السليمانية، اربيل، دهوك وصلاح الدين والموصل وننوي) وخصص لها فيلقان.

4- المنطقة الحيوية: بغداد وهي للدفاع عن الضواحي المحيطة ببغداد من كافة الاتجاهات وهي التي ستواجه العدو في آخر المراحل الهجومية.

في فجر ٢٠ أذار ٢٠٠٣ بدأت القوات الأميركية عملية غزو العراق بما سمي بعملية "حرية العراق"، حيث بدأت بشن سلسلة من الغارات على بغداد في محاولة لقتل صدام حسين، ثم قامت القوات الأمريكية والبريطانية بالتقدم باتجاه أم قصر والفاو حيث نجحت باحتلالها بتاريخ ٢٢اذار ٢٠٠٣. [٢]

---

[١] – عاطف السيد، المرجع السابق، ص ٩٨.

[٢] –إيان انطون وآخرون، **النظام الأطلس_أوروبي والأمن العالمي_التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، ترجمة: غادي حمود وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠٠٣، ص.ص ١٥٨-١٥٩.

ومن ثم اندفعت القوات الأمريكية سريعًا من خلال محورين الأول نحو الجنوب العراقي مع تقدم الفيلق الخامس باتجاه بغداد من الجنوب الغربي عبر الناصرية والسماوة والنجف وكربلاء، والمحور الثاني تقدم قوة الحملة العسكرية الأولى من الجنوب الشرقي عبر الناصرية والديوانية والكوت والنعمانية.

وطوال هذا التقدم ألحقت القوات الأميركية هزيمة سريعة بوحدات الجيش العراقي النظامي التي واجهتها، وبحلول ٥٢ مارس كان الفيلق الخامس قد وصل إلى النجف والحق هزيمة بالقوات العراقية النظامية، برغم إبداء بعض القوات البعثية الغير نظامية مقاومة في نقاط مختلفة، وأجبرت عاصفة رملية هوجاء الولايات المتحدة الأميركية على وقف تحليق طائرات الدعم القريب، وإبطاء الهجوم البري وعانت القوات الأميركية عددًا من الإصابات.[١]

هذا ما أتاح الفرصة للجانب العراقي لكي يقوم بمحاولة استعادة الكفاءة القتالية من حيث الإمداد بالذخيرة والوقود والمواد التموينية وإصلاح الأسلحة وتجميع القوات ودفع درجة استعدادها لمواجهة الهجمات المضادة، كما وفرت العواصف الرملية الفرصة للقيام بتنفيذ أعمال الإغارة والكمائن وأعمال التخريب في عمق القوات المتحالفة. وبعد وقف تقدم قوات التحالف لمدة ثلاثة أيام من اجل تامين خطوط الإمداد وتعزيز القوات،

بدأ القادة الأميركيون الهجوم الختامي على بغداد وتقدمت فرقة المشاة الثالثة إلى جنوبي غربي بغداد عبر ثغرة كربلاء، وتم الاستيلاء عليها في ١ نيسان وانتشرت في الأطراف الغربية لمدينة بغداد.[٢]

دخلت قوات المشاة البحرية مدينة الكوت بتاريخ ٣ نيسان، ثم نجحت في عبور جسر استراتيجي على نهر دجلة بعد حسم المعركة والسيطرة على الطريق السريع رقم (٦) الذي يربط الكوت ببغداد لتامين الطريق ولتطويق العاصمة بغداد.[٣]

وبتاريخ ٥ نيسان سيطرت قوات المارينز الأميركية على مطار بغداد الذي كانت تؤمنه مجموعات من الحرس الجمهوري واستطاعت قوات المارينز اقتحام المطار ليلا للسيطرة عليه بالكامل بعد معركة عنيفة اطلق القادة الأمريكيين على هذه المعركة بمعركة " الليلة السوداء" حيث اعتبرت

---

[١] إبان انطون، نفس المرجع، ص ١٥٩.

[٢] إبان انطون، نفس المرجع، ص ١٥٩.

[٣] عاطف السيد، مرجع سابق، ص ١٢٢.

هذه المعركة من أشرس المعارك التي واجهت القوات الأمريكية وتم استخدام أسلحة فتاكة، حيث سمع أصحاب المنازل القريبة أصوات قوية مرعبة، و لم يعرف حتى الأن نوعية هذه الأسلحة التي استطاعت أن تبيد عدد كبير من القوات العراقية في وقت قصير جدا، وتم بعدها الاستيلاء على القصور الرئاسية و تأمينها.( )[١]

تقدمت قوة الحملة العسكرية الأولى باتجاه بغداد من الجنوب الشرقي عبر النعمانية، ووصلت إلى الضواحي الشرقية للعاصمة في ٦ نيسان، وحققت اتصالا بفرقة المشاة الثالثة في ٧ نيسان فأتمت بذلك تطويق المدينة بعد تقدم ثلاث قوات مهام مدرعة بسرعة عالية إلى بغداد من اتجاهات مختلفة وسيطرت على قلب المدينة. وبعد أكثر من أسبوعين تمكنت القوات الأميركية من الوصول إلى قلب العاصمة بغداد في التاسع من نيسان /أبريل/٢٠٠٣ وتم إسقاط تمثال صدام حسين وإعلان إسقاط نظامه السياسي بشكل رسمي وفعلي.

هنا يمكننا اعتبار أن عملية تفكيك الدولة العراقية بنظامها السابق وجميع مؤسساتها قد تمت ونحن في مرحلة والتحول نحو بناء نظام سياسي جديد ومؤسسات جديدة ومن ثم "عملية التوافق ما بين هذا العمل الخارجي، ومن تولى زمام شؤون العراق سواء كان سلطة أم إدارة وفي إطار المنظومة الدولية التي هيأت القاعدة القانونية لمثل هذا التحول". ( )[٢]

المبحث الثاني: الحكم الأميركي المباشر (حكومة بريمر) وإدارة المرحلة الانتقالية.

الفقرة الأولى: مرحلة الحكم الأميركي المباشر

البند الأول: مرحلة تمهيدية

بعد كل ما سبق كان من البديهي ملاحظة تفرد الولايات المتحدة الأميركية بهذه الحرب والتي تعد خرقًا للقانون الدولي ثم احتلال العراق وإدارة شؤونه بعد الحرب العسكرية، ونلاحظ هنا قرارات

---

[١]– حامد محمود عيسى، **القضية الكردية في العراق من الاحتلال البريطاني إلى الغزو الأميركي١٩١٤_٢٠٠٣.**، مكتبة مدبولي، القاهرة ،٢٠٠٣، ص.ص ٥٣٤_٥٣٧.

[٢] –عبد الجبار أحمد عبد الله، **الانتخابات والتحول الديمقراطي في العراق**، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٣٢، شباط، ٢٠٠٦، ص١١٦.

مجلس الأمن التي جاءت في هذه المرحلة لتشرعن الاحتلال الأميركي بشكل أو بآخر وتسلم الطرف الأميركي زمام الأمور لإدارة البلاد.

وطبعًا إن التغيير الحاصل في العراق من جميع النواحي وخاصة مسألة إسقاط النظام السابق لم يأت بشكل تدريجي طبيعي لرغبة الشعب رغم أن هناك عدة محاولات سابقة للمعارضة العراقية لكنها باءت بالفشل، فالتغيير هنا جاء وفقًا لرغبة دولة أخرى وتعد دولة محتلة وأصبحت هي الوصية على إدارة شؤون العراق والعراقيين منذ الآن فصاعدًا، "و جاءت عملية الاحتلال الأميركي للعراق في سياق الهيمنة الأميركية على المنطقة" ([1])

لذا كان هدفها الأول هدم كل ما يخص بالنظام السابق وأتباعه ومؤسسات الدولة وثم السيطرة على إدارة هذا البلد الهام جدًا بالنسبة لأميركا من ناحية الموقع والموارد بما يخدم مصالحها وأهدافها.

واجهت الولايات المتحدة الأميركية مأزقا وهو غياب استراتيجية واضحة لمستقبل العراق، حيث وجدت نفسها أمام أربع خيارات، الخيار الأول: هو إقامة حكم عسكري مباشر، الخيار الثاني: هو تشكيل إدارة مدنية يباشر بها التحالف، الخيار الثالث: هو تشكيل إدارة مدنية يتسلمها العراقيون والخيار الرابع: هو الإعلان عن تشكيل حكومة عراقية مؤقتة، وقد فضلت الإدارة الأمريكية العمل بالخيار الأول وشكلت هيئة لإدارة العراق وسميت ب "مكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية" المعروفة اختصارا ب (ORHA) وقد اختارت الجنرال المقاعد جاي مونت غمري غرنار مشرفا عليه.

ويمكن اعتبار إنشاء مكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية وتعيين الجنرال "جاي غرنار" حاكمًا مدنيًا ومديرًا للمكتب ذاته في٢٠ كانون الثاني/٢٠٠٣ هي الخطوة أو المرحلة الأولى للحكم الأميركي في العراق بعد الغزو العسكري في أذار ٢٠٠٣.

[1] – عبد العظيم جبر حافظ، **التحول الديمقراطي في العراق، الواقع والمستقبل**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة ٤٣ النهرين، ٢٠٠٧، ص٨٤.

تأسس هذا المكتب بناء على قرار الرئيس الأمريكي السابق " جورج بوش الابن" يقضي بتخويل وزارة الدفاع بالتخطيط الخاص بالعراق لما بعد الحرب وقد تكون المكتب من أربع دوائر رئيسية وهي الإغاثة الإنسانية، إعادة الإعمار، الإدارة المدنية والأمور اللوجستية والشؤون المالية.([1])

وبينما كان جاي غرنار مسؤولا تجاه الأمن العسكري كان يعمل في الوقت ذاته كمنسق للإدارة المدنية فيشرف على المساعدات الإنسانية، إلا أن وزير الدفاع دونالد رامسفيلد ونائبه ولفوفيتي هما اللذان كانا يقومان في وزارة الدفاع بوضع السياسة واتخاذ القرارات بشأن تعيين الموظفين، وكان الجنرال ديفيد مكير نان قائد قوات الائتلاف البرية هو الحاكم العسكري الفعلي في العراق، وكان يعتبر نفسه الحاكم الوحيد للبلاد، ولكن الجهة العسكرية كانت تفسر ذلك بالمعنى الأمني الصرف أن مكي رنان لم يكن لديه برنامج سياسي بالمعنى الحرفي، أما تدخلات الجهة العسكرية في أمور الإدارة العامة فقد كانت تدخلات عشوائية وغير فعالة.([2])

لقد كان اللوم يوجه إلى غرنار والى مكتب "مكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية" عن الفشل في ضبط عمليات النهب والسلب الواسعة النطاق، وعن عدم القدرة على توفير الخدمات العامة بشكل يفي بالغرض، وعن التسامح في وجود بعض كبار البعثيين في مراكز السلطة وان الإحصاءات التي كان يتولى نشرها والصادرة عن مكتب غرنار والتي تعد إنجازات مكتب كانت تتناقض مع الواقع والمعاناة المادية التي يقاسيها السكان على الدوام.

" كان في انتظار جي غرنار مهمات صعبة تمثلت في الإسراع بإنقاذ العراق من الفوضى والفلتان الأمني والبدء بتنفيذ الخطة الأمريكية المعلن عنها والمتمثلة في حشد موارد وطنية ودولية لتمويل جهود إعادة إعمار العراق".([3])

باعتبارها من أوسع مشاريع إعادة الأعمار نطاقًا من الجهود التي شهدتها أوروبا واليابان بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، ولكن نظرا لسرعة انتهاء مهامه، لم يشهد العراق في عهد غرنار أي تطور يستحق الذكر، ولم يتحسن الوضع بل ازداد سوءا وفشل في ضبط عمليات النهب والسلب وثبت

---

[1] –علي عبد الأمير علاوي، **احتلال العراق ربح الحرب وخسارة السلام**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٩، ص. ١٤٢.

[2] –المرجع نفسه، ص ١٤٤.

[3] –زانا رؤوف حمه كريم، **السياسة التشريعية في العراق.. الواقع والافاق**، مركز المعلومة للبحث والتطوير، ٢٠٠٣، ص ١٠٢.

عدم قدرتها في توفير الخدمات العامة بكل يفي بالغرض، وقد وصف (جون سأروز) وهو مبعوث توني بلير الخاص إلى العراق (ORHA) بأنها لم تكن فيها لا قيادة، ولا استراتيجية، ولا تنسيق ولا هيكلية، ولم تكن مفتوحة الأبواب أمام العراقي العادي) ولم تصدر أية أوامر أو قرارات قابلة للذكر محددة لا تجاه معين في تغيير سياسة الحكم في العراق.

إلا إن حكومة أو إدارة "جاي غرنار" كانت قصيرة جدًا حتى إنها لم تترك آثارًا هامة في مرحلة الحكم الأميركي المباشر وذلك لان "غرنار" كان ينوي تشكيل حكومة عراقية انتقالية بأسرع وقت ممكن وأعرب أكثر من مرة عن نيته هذه، وكانت الإدارة الأميركية رافضة فكرة "غرنار" خاصة في هذه الفترة، وهنا تم تسليم بول بريمر مهمة إدارة شؤون العراق كحاكم مدني بعد أسبوع واحد من وصوله بغداد وفور توليه لمنصبه أبلغ مجلس القيادة العراقية بأنه" لن تكون هناك حكومة انتقالية، ولا إعادة تسليم مبكر للسلطة [١]" وهذا ما يعبر بشكل واضح عن رغبة الإدارة الأميركية الواضحة في تسلم أمور البلد، وتم تبديل اسم المكتب إلى سلطة الائتلاف المؤقتة في ١٦/أيار/٢٠٠٣ وتولى بريمر رئاسته كحاكم مدني تحت إدارة الولايات المتحدة الأميركية.

البند الثاني: مرحلة حكم بول بريمر

وهنا تأتي قرارات مجس الأمن الدولي التي أشرنا لدورها الكبير مسبقًا حيث أصدر مجلس الأمن في منظمة الأمم المتحدة ال قرار١٤٨٣ والذي تم بموجبه إعطاء الشرعية للاحتلال، إذ تم بموجبه تفويض قوات التحالف إدارة السلطة التشريعية، والتنفيذية، والقضائية في العراق، وفق قوانين الحرب المتفق عليها في الأمم المتحدة. وصدر هذا القرار في ٢٢/أيار/٢٠٠٣ ونص القرار على ضرورة قيام سلطة تشريعية وحكومة ممثلة للشعب كما نص على مبادئ للحكم الديمقراطي تساعد العراقيين في بناء دولة ديمقراطية مدنية.

لقد منحت بنود القرار١٤٨٣ رئيس سلطة الائتلاف المؤقت إدارة السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية خاصة المادة الرابعة من القرار حيث طلبت من سلطة الاحتلال أن تعمل على تهيئة الأحوال التي يمكن فيها الشعب العراقي أن يقرر حريته ومستقبله السياسي ,( ) [٢]

---

[١] – بول بريمر، **عام قضيت في العراق**، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٦، ص٦٥-٦٦.

[٢] –عبد الجبار أحمد عبد الله، **الانتخابات والتحول الديمقراطي في العراق**، مرجع سابق، ص١٧.

لكن يجب أن نميز أمرًا هامًا جدًا هنا وهو إن ال قرار ١٤٨٣ أعطى الشرعية للاحتلال ووجوه على ارض العراق نعم ولكنه لم يخول بريمر إصدار قوانين أو تشريعات بكونه محتلا ولا يملك السلطة لتشريع قوانين جديدة فهو لا يملك صفة المشرع، والمفروض أن يحكم وفقا لقوانين الدولة العراقية ". ( ) [١]

على الرغم من ذلك لقد أصدرت سلطة الائتلاف الموقتة من تاريخ ٢٠٠٣/٥/١٢ إلى ٢٠٠٤/٦/٢٨ العديد من اللوائح والقوانين والأوامر ويمكن شرحها بشكل مبسط كالآتي:

أولًا: اللوائح: وهي الوسائل التي تُعَرّفْ بمؤسسات سلطة الائتلاف المؤقتة وصلاحياتها، وقد بلغ عدد التعليمات الصادرة من (بريمر) منذ توله سلطة قادة الاحتلال ١٢ تعليما.

ثانيًا: الأوامر: وهي تعليمات ملزمة أو توجيهات إلى الشعب العراقي تظهر التبعات الجزائية التي لها علاقة مباشرة بتنظيم حياة العراقيين وبضمنها التغييرات في القوانين العراقية، وقد بلغ عددها ١٠٠ قانون.

ثالثًا: المذكرات: وتمثل التوسع في الأوامر والتعليمات عن طريق وضع الإجراءات لقانون معين أو أمر معين أو تعديلهما.

رابعًا: التوجيهات العامة: وهي التي تنقل نوايا الحاكم المدني لسلطة الائتلاف المؤقتة إلى الشعب العراقي، والتي أجب أن تتوافق مع التدابير الأمنية التي لا تتضمن أي تبعات جزائية أو تقوي جوانب من قانون قائم تعتزم سلطة الائتلاف تنفيذه.

وشرعت سلطة الائتلاف المؤقتة التي هي جزء من الاحتلال الأميركي للعراق باتخاذ مجموعة من الإجراءات التي تركت نتائج كان لها آثار عديدة على المجتمع العراقي بأسره شملت مستويات متعددة، وامتدت لتغطي جميع المرتكزات الأساسية التي قامت عليها الدولة في تسيير شؤونها، وقد أضحى انهيار النظام السياسي والعمل على إيجاد نظام بدال تختلف عنه عنوانًا جديدا من العناوين التي أخذت تتشدق بها الولايات المتحدة الأميركية بأنها تسعى لإنشاء نظام محتذى به في المنطقة، بصفته نتيجة لهذا الاحتلال، وكذلك كانت هناك أثار أخرى على المستويات الاقتصادية والاجتماعية، والمفلت في الأمر إنه من ابرز المفارقات التي واجهت المشهد العراقي هي تفكيك الدولة

[١] – محمد الدوري، **اللعبة انتهت من الأمم المتحدة إلى العراق محتلًا**، الطبعة الأولى، المركز الثقافي العربي، بيروت، ٢٠٠٤، ص٢٣١.

العراقية التي تأسست في العام ١٩٢١، وحل مؤسساتها وتسريح مئات الآلاف من موظفيها خصوصًا من أفراد القوات المسلحة والأجهزة الأمنية والإعلامية وغيرها ". [١]

ولقد اتخذ الحاكم المدني الأميركي (بريمر) قرارين مثران للجدل، أثرا كثيرا في إمكانيات نجاح مهمته، وشكل هذين القرارين البداية الفعلية في إلغاء كيان الدولة التي كانت قائمة، وهما:

1. قرار تسريح الجيش الذي بررره الحاكم المدني بأنه اعتراف بالواقع كون ال العراقي كان قد اختفى عمليا من أمام القوات العسكرية المتحالفة.
2. قرار طرد مسؤولي حزب البعث الكبار من الوظائف بموجب ما عرف باجتثاث البعث، وقد اعتقد كبار المستشارين في وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) أن إجراءات الطرد هذه كانت ضرورية من أجل إثبات أن الولايات المتحدة الأميركية كانت جادة في إزاحة الرئيس العراقي وأعوانه من السلطة، و حينها وجد كبار مستشاري الوزارات – من الذين عينتهم سلطة الائتلاف ويحملون الجنسية الأميركية – أنفسهم يعملون مع موظفون من الدرجة الثالثة والرابعة، من الذين لا فكرة لديهم عن كيفية إدارة المؤسسات الكبير. [٢]

كذلك توالت مجموعة من التعليمات والأوامر التي تناولت الجانب الاقتصادي وبالتأكيد كنتيجة السياسي أبرزها:

1.الأمر32

a) يسمح بخصخصة 100 شركة عامة مملوكة من الدولة لتصبح قطاعاً خاصاً.
b) السماح للأجانب بامتلاك ١٠٠% من الشركات العراقية.
c) إلغاء تفضيل العراقيين عن غيرهم لعقود الدولة.
d) تحويل أموال الأجانب والأرباح بلا قيود أو ضرائب.

2.**الأمر ٤٠:** يسمح للبنوك الأجنبية بشراء حصص كبرى في البنوك العراقية.

---

[١]– عبد الحسين شعبان، **المشهد العراقي وسيناريورهات المستقبل**، دراسة قدمت إلى مركز دراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠٤ /٦/ ٢٨–٢٦ ص ١٢.

[٢]–كريستيان ميلر، **ضريبة الدم مليارات مهدورة، أرواح مفقودة، وجشع الشركات العملاقة في العراق**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١٠، ص٧٥.

3.**الأمر ٤٩:** يقضى بتخفيض الضرائب على الشركات الأجنبية من % 40 إلى ١٥%.

4.**الأمر ٥٧ والأمر ٧٧:** تعيين مفتشين عامين ومدققين من قبل الولايات المتحدة على سائر الوزارات ودوائر الدولة، ولعقود مدتها خمس سنوات، وذلك لتنفيذ أوامر الاحتلال بشأن جميع البرامج والعقود والموظفين.

إضافة إلى ما تقدم، تم التوصية بأن يتم تطوير الحقول النفطية الجديدة غير المستغلة من قبل شركات النفط الأجنبية، علماً بأن الحقول المستغلة في العراق هي ١٧ حقلاً من أصل ٨٠ حقلاً نفطياً كبيراً مثبتاً لمخزون هائل من النفط، وهكذا فإن المادة ١٠٩ من الدستور العراقي الجديد تؤكد على هذا التوجيه[١].

هذا وتعتبر اللائحة التنظيمية رقم ٦ الصادرة بتاريخ ٢٠٠٣/٧/١٣، من أهم اللوائح التنظيمية التي أصدرتها سلطة الائتلاف المؤقتة، إذ أشارت في القسم الأول منها الاعتراف بمجلس الحكم وحددت في القسم الثاني العلاقة بين مجلس الحكم وسلطات التحالف المؤقتة.

أما في القسم الثالث تدخل هذه اللائحة التنفيذية حيز التنفيذ وتصبح سارية المفعول اعتبار من تاريخ التوقيع عليها على أساس أن أول نواة لسلطة عراقية ولو شكلية قد بدأت تمارس السيادة على الشعب العراقي.[٢]

وكان لمدير سلطة الائتلاف بول بريمر الحق في نقض أي قرار أو توصية تصدر عن مجلس الحكم مما يعتبر تهميش متعمد ومقصود لدور مجلس الحكم في العملية السياسية وإدارة شؤون البلاد، وفعلا فقد تدخل بريمر لأكثر من مرة من أجل تعطيل قرارات مجلس الحكم، وكانت القرارات التي تصدر باسم مجلس الحكم لا تكون نافذة حتى يوافق عليها بريمر.[٣]

---

[١] –عبد الحي زلوم، **أزمة نظام الرأسمالية والعولمة في مأزق**، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩ .

[٢] – جريدة الوقائع العراقية، العدد ٣٩٧٨ في ١٧/تموز/٢٠٠٣، ص ٢٣–٢٤.

[٣] إبراهيم خليل العلاف، **هياكل صنع القرار السياسي في العراق ومصادره وأنلياته**، سلسلة أوراق إقليمية، العدد١١، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل،٢٠٠٨، ص ١٢

الفقرة الثانية: مرحلة المجلس الانتقالي ووضع قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية

البند الأول: مرحلة تأسيس مجلس الحكم الانتقالي

حاولت قوات الاحتلال إدارة شؤون العراق بصورة مباشرة، ثم أعلنت أن في نيتها تأسيس حكومة تساعدها في الإدارة، ثم قالت إنها سلطة و ليست حكومة ولها طابع استشاري، ثم أعلن (بول بريمر) رئيس الإدارة المدنية الأميركية في العراق عن تأسيس مجلس للحكم الانتقالي بصلاحيات محددة وتنبثق عنه حكومة ذات طبيعة انتقالية مثلما هو مجلس الحكم، على أن عهد بأمر مناقشة الدستور إلى مجلس دستوري، و" لا شك في أن هذه الخطوات إنما كانت تعبر عن سعي لوضع قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٤٨٣ ٢٠٠٣/٥/٢٢ موضع التطبيق بما اتفق مع توجهاته، إذ نص القرار على أن تساعد السلطة إدارة انتقالية بقيادة عراقيين ، وفي الوقت ذاته عبر عن مأزق حاد بعدم التمكن من حكم العراق مباشرة ". ( )[١]

ويزعم البعض أن الولايات المتحدة الأميركية " قامت بحربها على العراق من أجل بناء ديمقراطي، فاعتبر تشكيل مجلس الحكم هو الخطوة الأولى بهذا الاتجاه ". ( )[٢]

فضلًا عن "اعتراف سلطة الائتلاف المؤقتة بمجلس الحكم على أنه الجهة الرئيسة للإدارة العراقية المؤقتة، إلى حين تشكيل حكومة معترف بها دوليًا، ممثلة للشعب العراقي". [٣]

وفعلا تأسس مجلس الحكم في ١٣ /تموز/٢٠٠٣ بقرار صادر عن سلطة الائتلاف الموقتة، وقضي القرار بتعين ٢٥عضوا في هذا المجلس، أما صلاحيات هذا المجلس، فقد كانت صلاحيات

---

[١] – محمد الهزاط، وآخرون، **احتلال العراق الأهداف – النتائج – المستقبل**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣، ص١٨٧.

[٢] – رند رحيم فرنكي، **مراقبة الديمقراطية في العراق**، تقرير رقم ١ عن الوضع في العراق، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٩٧، بيروت، ٢٠٠٨، ص٨٠.

[٣] – عبد الجبار احمد عبد الله، **الانتخابات والتحول الديمقراطي في العراق**، مصدر سابق، ص١١.

استشارية فقط ([1])، ومهمة تعيين الوزراء وعزلهم، وتعيين الممثلين الدبلوماسيين والتصويت على الميزانية، وتشكيل لجنة دستورية لأعداد دستور العراق.

وطبقًا للبيان السياسي لمجلس الحكم فأنه قد تشكل لتقوم بمجموعة من المهمات، هي وثيقة البيان السياسي لمجلس الحكم الانتقالي العراقي الصادر في بغداد في ٢٢ تموز ٢٠٠٣

أولًا: توفير الأمن والاستقرار للمواطنين وتفعيل أجهزة الدولة وإعادة بنائها وتحديدا أجهزة الشرطة العراقية والجش.

ثانيا: تصفية آثار الاستبداد السياسي والتمييز القومي والطائفي واجتثاث حزب البعث وأفكاره من المجتمع العراقي

ثالثًا: وضع الأسس لنظام ديمقراطي فيدرالي تعددي.

رابعًا: توفير الخدمات العامة.

خامسًا: إنعاش الاقتصاد الوطني وخلق فرص العمل وتحسين الوضع المعاشي للمواطنين.

سادسًا: تطوير وتأهيل القطاع النفطي وإعادة تأهيل شركات النفط الوطنية.

سابعًا: تشكيل مؤسسة لرعاية ذوي الشهداء وتوفير التعويضات المناسبة لضحايا الاضطهاد العرقي والطائفي والإبادة الجماعية.

ثامنًا: تطوير علاقات العراق الخارجية مع الدول العربية والإسلامية والمجتمع الدولي بما كفل الأمن والاستقرار والمصالح المتبادلة والمنافع المشتركة.

تاسعًا: إيلاء اهتمام كبير لتوثيق العلاقات مع الأمم المتحدة وتطوير دورها في العملية السياسة والإغاثة الإنسانية وحماية حقوق الإنسان وإعادة الإعمار وإنجاز مهمات المرحلة الانتقالية.

لذا حدد مجلس الحكم العراقي النقاط الأساسية بشأن التحول السياسي في العراق التي تبدأ من صياغة قانون لإدارة الدولة العراقية للفترة الانتقالية، واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، والتأكيد على مبدأ الفصل ببين السلطات الثلاثة، وإدخال درجة من المركزية في إدارة المحافظات

[1] – جعفر عتريس، **العراق في قلب الإعصار**، دار المحبة البيضاء، بيروت، ٢٠٠٤، ص٢٥٢.

وإقرار مبدأ السيطرة المدنية على الأجهزة العسكرية، وإقامة نظام فدرالي ديمقراطي تعددي موحد، يحترم الهوية الإسلامية لغالبية الشعب العراقي، مع ضمان حقوق الأديان والطوائف الأخرى، وفي النهاية العمل على ضرورة إقرار دستور دائم، وتحويل السلطة إلى حكومة منتخبة وفقًا لأحكام الدستور الدائم، وعدم إغفال فتح باب الحوار لكل القوى السياسة والاجتماعية و الدينية ولعموم المواطنون.

وبالطبع من الواضح إن صلاحيات المجلس كانت محدودة نوعًا ما وكذلك إنه تم اختيار أعضائه على أساس التعيين وليس الانتخاب وهذا ما جعله حينها عرضة للانتقاد من قبل العراقيين. و"كان من الأنسب أن يقوم على الانتخابات أو المزاوجة ما بين التعيين والانتخابات، لكي يكون له تمثيل سياسي واسع لكل الاتجاهات العراقية". ( )[١]

كذلك "لم يكن في وسع مجلس الحكم اتخاذ قرار تعيين وكيل وزارة إلا بموافقة سلطات الاحتلال، وهناك مستشار أميركي أو أكثر في كل وزارة وهو الذي كان يوافق على ترشيح الوزير[٢]"

في ٣٠ / تموز/ ٢٠٠٣ قرر المجلس من خلال التصويت التزام نظام دورية رئاسة مجلس الحكم على أن تكون الرئاسة شهرًا واحدًا لكل منهم، وتم اختيار محمد بحر العلوم من بينهم لكونه الأكبر سنًا ليتولى الرئاسة في الأيام القليلة الباقية من شهر تموز لتبدأ الرئاسة الدورية ابتداءً من شهر آب. ( )[٣]

ولقد شغل العرب الشيعة نسبة (٥٠ + ١ %) أي (١٣) مقعدًا من (٢٥) من مقاعد الممثلين، وشغل العرب السنة والأكراد نسبة (٢٠) % و (٥) مقاعد لممثلين لكل منهما، وأصبح هناك مقعد واحد لكل من المسيحيين والتركمان، وخلق تشكيل المجلس وفق هذه الصيغة أوضاعًا شاذة مثيرة للاهتمام، مثل: إدخال زعيم شيوعي في صفوف الشيعة ، وعلى الرغم من الدعوات إلى إقامة التمثيل العراقي على أساس الانتماء السياسي، فإن التوزيع العرقي والطائفي ظل ملحًا، في كافة

---

[١]– عبد الجبار احمد عبد الله، **واقع ومستقبل الخيار الديمقراطي والدستوري في العراق**، مصدر سابق، ص٨٦.

[٢] –خير الدين حسيب، **العراق من الاحتلال إلى التحرير**، مصدر سابق، ص٢٢٤

[٣] – خير الدين حسيب، **العراق من الاحتلال إلى التحرير**، مصدر سابق، ص٨٦–٨٧.

مراحل العملية السياسة في العراق، إذ تكرر التقسيم العرقي والطائفي في تركيب الوزارات واللجنة التحضيرية للدستور، ولا شك في أنه انتشر إلى المراتب الأدنى للحكومة. [1]

وقد تم حل مجلس الحكم الانتقالي في ١/حزيران/٢٠٠٤ عقب إعلان الحكومة العراقية المؤقتة برئاسة أياد علاوي، واختير غازي مشعل عجيل الياجور رئيسًا للجمهورية.

1. محمد بحر العلوم	من ١٣تموز/٢٠٠٣ إلى ٣١ تموز/٢٠٠٣
2. إبراهيم الجعفري	من ١آب/٢٠٠٣ إلى ٣١ آب /٢٠٠٣
3. أحمد الجلبي	من ١ أيلول/٢٠٠٣ إلى ٣٠ أيلول/٢٠٠٣
4. أياد علاوي	من ١ تشرين الأول/٢٠٠٣ إلى ٣١ تشرين الأول/٢٠٠٣
5. جلال طالباني	من ١ تشرين الثاني/٢٠٠٣ إلى ٣٠تشرين الثاني/٢٠٠٣
6. عبد العزيز الحكيم	من ١ كانون الأول/٢٠٠٣ إلى ٣١ كانون الأول/٢٠٠٣
7. عدنان الباجة جي	من ١كانون الثاني/٢٠٠٤ إلى ٣١ كانون الأول/٢٠٠٤
8. محسن عبد الحميد	من ١ شباط/٢٠٠٤ إلى ٢٨ شباط /٢٠٠٤
9. محمد بحر العلوم للمرة الثانية	من ١ أذار/٢٠٠٤ إلى ٣١ أذار/٢٠٠٤
10. مسعود بارزاني	من ١ نيسان/٢٠٠٤ إلى ٣٠ نيسان/٢٠٠٤
11. عز الدين سليم	من ١ ايار /٢٠٠٤ إلى ٣١ ايار /٢٠٠٤
12. غازي عجيل الياجور	من ١ حزيران/٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/٢٠٠٤

من الجدير بالذكر انه تم اغتيال أحد رؤساء مجلس الحكم الانتقالي وهو عز الدين سليم في ١٧ أيار ٢٠٠٤، من قبل جماعة التوحيد والجهاد المرتبطة بالقاعدة بتفجير سيارة مفخخة تزامنت مع مرور موكبه في حي الحارثية قرب أحد مداخل المنطقة الخضراء حيث مقر قيادة القوات الأميركية، مما يدل على مدى تردي الوضع الأمني في العراق وعدم تمكن القوات الأميركية والقوات الأمنية العراقية من حماية حياة المسؤولين السياسيين البارزين.

[1] – رند رحيم فرانكي، **مراقبة الديمقراطية في العراق: تقرير رقم واحد عن الوضع في العراق أيلول ٢٠٠٣**، في: ورثنغتون، أمي وآخرون، **العراق الغزو – الاحتلال – المقاومة شهادات من خارج الوطن العربي**، بيروت، سلسلة كتب المستقبل العربي، ٢٧، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤، ص١٢٨.

وخلال تلك المرحلة، بدأت القوات الأميركية الموجودة في العراق تتكبد الكثير من الخسائر المادية والبشرية، نتيجة تصاعد نيران المقاومة العراقية، ولذلك بدأت تلك الإدارة تدويل القضية العراقية، بالركون إلى المنظمة الدولية، بعد أن كانت في السابق غير متحمسة لتوسيع دورها في العراق، بحجة عدم امتلاكها الإمكانات اللازمة للقيام بدور أكبر يتصل بالتدابير السياسية والأمنية في بلد مثل العراق، وفي الظروف الصعبة التي يعيشه، والسؤال المثار في هذا المقام هو ما هي الدوافع وراء تغيير الموقف الأميركي والبريطاني من موضوع إصدار قرار جديد من مجلس الأمن؟ يمكن إجمال هذه الدوافع بما يلي:

1. محاولة الإدارة الأمريكية تخفيف الأعباء التي كانت تتحمَّلها، والتي نجمت عن الهجمات التي كانت تشن على قواتها المتواجدة في العراق، وذلك باستقدام قوات تكون مساعدة لها في حفظ الأمن والاستقرار فيه.

2. إنَّ تعيين مجلس الحكم في العراق يتطلب دعمه على المستوى الدولي، وبشكل خاص من قِبل مجلس الأمن.

لذلك سعت الإدارة الأمريكية لاستصدار قرار دولي جديد يوسّع الدور الأُممي في العملية السياسية، بالشكل الذي لا يخل بسلطات إدارة الاحتلال، التي نصّ عليها القرار ١٤٨٣، من جهة ويسمح بمساهمات الدول الأخرى المالية، والمشاركة في قوات حفظ الأمنمن جهة أخرى.

فأصدر مجلس الأمن في ١٧ تشرين الأول /أكتوبر ٢٠٠٣ القرار رقم ١٥١١ وطالب دولاً أخرى رغبة ذاتيا بتحمل الأعباء الناجمة عن الاجتياح الأميركي- البريطاني للعراق وهذا يعني أنَّ المجلس، وبإجماع أعضائه، قد اختار مجدَّداً أن يتفادى تحدي الولايات المتحدة الأمريكية، وان يوفر لها(تغطية دولية) بالدعوة إلى تشكيل، ما تسميها واشنطن(قوة متعددة الجنسيات)، ومطالبة دول أخرى بمساعدتها ماليا.( )[١]

[١] – باسيل يوسف بجك، **العراق وتطبيقات الأمم المتحدة للقانون الدولي،١٩٩٠-٢٠٠٥**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦، ص.ص٤٨٢-٤٨٣.

الفقرة الثالثة: مرحلة وضع قانون إدارة الدولة ٢٠٠٤ للمرحلة الانتقالية

تم توقيع اتفاقية نقل السلطة أو اتفاقية العملية السياسية في العراق بين مجلس الحكم الانتقالي وسلطة التحالف المؤقتة في ٢٥/تشرين الثاني/٢٠٠٣.

وبموجب هذه الاتفاقية تم وضع ما يسمى بقانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لإدارة شؤون الدولة العراقية في ٨/أذار/٢٠٠٤ وهو يعد بمثابة دستور مؤقت ينظر ممارسة السلطة في العراق في تلك الفترة. [١]

لأن العراق بعد دخول قوات الاحتلال أصبح يعاني فراغًا دستوريًا بعد أن أبطل العمل بالدستور المؤقت الصادر في ١٦ تموز ١٩٧٠ عن مجلس قيادة الثورة المنحل، ولأهمية وجود مواد دستورية تسير شؤون البلاد وتناقل السلطة وتحدد نوع النظام السياسي وطبيعة الحكم السائد فلقد قرر سيران مفعول هذا القانون حتى صدور دستور دائم للبلاد، وبما أن " إقامة الدساتير لها علاقة وثيقة بطريقة ممارسة السلطة، وبالدوافع التي يمكن أن تكمن وراء هذا الأسلوب او ذاك من أساليب أو طرق إقامة ويمكن أن تكون لفكرة الشرعية حضورًا في طريقة أو أسلوب إقامة الدساتير، وما يكمن خلفها من دوافع وغايات". [٢]

ولقد نصت المادة ٢ في الفقرتين (أ وب) وحددت مدة المرحلة الانتقالية بـ "المرحلة التي تبدأ في ٣٠/حزيران/٢٠٠٤ حتى تشكيل حكومة عراقية منتخبة بموجب دستور دائم كما نص عليه هذا القانون وذلك في موعد أقصاه ٣١/كانون الأول/٢٠٠٥ إلا في حالة تطبيق المادة ٦١ من هذا القانون". [٣]

أما الفقرة (ب) فقد حددت طبيعة المرحلة الانتقالية، والتي تتألف من مرحلتين، الأولى تبدأ بتشكيل حكومة عراقية مؤقتة ذات سيادة كاملة، تتولى السلطة في ٣٠/حزيران/٢٠٠٤، والثانية تبدأ بعد تأليف الحكومة العراقية الانتقالية، والتي تتم بعد إجراء الانتخابات للجمعة الوطنية، وتنتهي عند تأليف حكومة عراقية وفقًا لدستور دائم.

---

[1]– International Crisis Group, "**Unmaking Iraq: A Constitutional Process Gone Awry**," Middle East Briefing 19 (2005).

[٢]– منذر الشاوي، **فلسفة الدولة**، الطبعة الأولى، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، ٢٠١٢، ص ٣٧١.

[٣]– انظر المادة ٢ من قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية ٢٠٠٤.

ولقد لاقى هذا القانون معارضة بعض الأطراف العراقية وتشكيكهم في نوايا الولايات المتحدة الأميركية وأبدوا عدة تحفظات حوله وخاصة المادة ٦١ وكذلك حول صلاحيات الجمعية الوطنية، والانتخابات، ودور الأمم المتحدة، وإنهاء الاحتلال وغيرها. ([1])

تنص المادة ٦١ على:

" أ- على الجمعية الوطنية كتابة المسودة للدستور الدائم في موعدٍ أقصاه ١٥ أغسطس/ آب ٢٠٠٥ .
ب- تعرض مسودة الدستور الدائم على الشعب العراقي للموافقة عليه باستفتاء عام، وفي الفترة التي تسبق إجراء الاستفتاء، تنشر مسودة الدستور وتوزع بصورة واسعة لتشجيع إجراء نقاش عام بين أبناء الشعب بشأنها.
ج- يكون الاستفتاء العام ناجحًا، ومسودة الدستور مصادقًا عليها، عند موافقة أكثرية الناخبين في العراق، وإذا لم يرفضها ثلثا الناخبين في ثلاث محافظات أو أكثر.
د- عند الموافقة على الدستور الدائم بالاستفتاء، تجري الانتخابات لحكومة دائمة في موعدٍ أقصاه ١٥ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٥, وتتولى الحكومة الجديدة مهامها في موعدٍ أقصاه ٣١ ديسمبر/ كانون الأول .
هـ- إذا رفض الاستفتاء مسودة الدستور الدائم، تحل الجمعية الوطنية. وتجري الانتخابات لجمعية وطنية جديدة في موعدٍ أقصاه ١٥ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٥. إن الجمعية الوطنية والحكومة العراقية الانتقالية الجديدتين ستتوليان عندئذ مهامهما في موعدٍ أقصاه ٣١ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٥، وستستمران في العمل وفقًا لهذا القانون، إلا أن المواعيد النهائية لصياغة المسودة الجديدة قد تتغير من أجل وضع دستور دائم لمدة لا تتجاوز سنة واحدة، وسيعهد للجمعية الوطنية الجديدة كتابة مسودة لدستور دائم آخر .
و- عند الضرورة يجوز لرئيس الجمعية الوطنية وبموافقتها بأغلبية أصوات الأعضاء أن يؤكد لمجلس الرئاسة، في مدة أقصاها ١ أغسطس/ آب ٢٠٠٥، أن هنالك حاجة لوقت إضافي لإكمال كتابة مسودة الدستور. ويقوم مجلس الرئاسة عندئذ بتمديد المدة لكتابة مسودة الدستور لستة أشهر فقط ولا يجوز تمديد هذه المدة مرة أخرى.
ز- إذا لم تستكمل الجمعية الوطنية كتابة مسودة الدستور الدائم بحلول الخامس عشر من أغسطس/

[1]- عبد الحسين شعبان، **إشكاليات الدستور العراقي المؤقت**، دراسات استراتيجية، السنة الرابعة عشر، العدد ١٤٠، يونيو ٢٠٠٤، ص٨.

آب ٢٠٠٥، ولم تطلب تمديد المدة المذكورة في المادة (د) أعلاه، عندئذ يطبق نص المادة (ج) أعلاه". ([1])

ح_ قد أكد هذا القانون على خضوع القوات العراقية للسلطة المدنية، إلا انه في المادة (التاسعة والخمسون) وضعت هذه القوات تحت قيادة موحدة مع قوات الاحتلال.

وكان من بين أبرز المؤشرات التي جاء بها قانون إدارة الدولة المؤقت ما تعلق بمتطلبات الديمقراطية الجديدة في العراق، وهي: بناء نظام دستوري وانتخابات نزيهة، ونظام فعال لتوزيع السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية، على أساس من التوازن والرقابة المتبادلة وفق علاقة أفقية، وفق سياق المساواة السياسية، والمواطنة الفعالة، والتداول السلمي للسلطة، والمشاركة الشعبية، وأحزاب ديمقراطية تقوم على المعايير الوطنية وإن هذه البنية تتشكل من: المؤسسات السياسة وفروعها المتعددة المتكاملة وهي مركز القيادة في المجتمع السياسي المنظم، والعقل المفكر والمنفذ للمسيرة الحضارية، والوجه الحقيقي لمرحلة تطور المجتمع. إن هذه المؤسسة السياسية هي صانعة القرارات التي كلما عبرت عن مصالح المجتمع، جسدت بدورها صدقية تمثيلها لأصحاب السلطة (الشعب)، وإن معايير استقلال القرار الوطني شكل مؤشرًا حضاريا لطبيعة الممارسة السياسية ومرحلة التطور الاجتماعي. ([2])

في المقابل تضمن هذا القانون جملة من المغالطات تتلخص في الآتي:

أ. منح الأقلية (كل ثلاث محافظات) حق النقض ضد الأكثرية في تبني الدستور المستقبلي للعراق.

ب. توسيع الصلاحيات الممنوحة للمحافظات إلى حدود تكاد تختفي معها أية سلطة مركزية في الدولة، وتقود إلى بناء حكومة رخوة في ظروف البلاد غير المستقرة.

.ج. منح منظمات المجتمع المدني حق العمل من دون رقابة أو موافقة أو تنظيم سجل بالتعاون مع أي شخص أو مؤسسة أجنبية.

---

[1] – انظر: المادة ٦١ من قانون إدارة الدولة المرحلة الانتقالية ٢٠٠٤.

[2] – عبد الوهاب حميد رشيد، **التحول الديمقراطي في العراق**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦، ص١٣٣.

د. النص على براءة المتهم حتى يدان، في حين كان هناك آلاف العراقيين في السجون والمعتقلات تحت سلطة الاحتلال في غياب حقوقهم القانونية.

هـ. يشير القانون إلى أن نظام الدولة دمقراطي، في حين يحرم أعضاء حزب البعث من أي دور ومنعهم من المساهمة في الحياة السياسية كمواطنين ما لم يوقعوا (صك براءة) من حزب البعث، كما كان الحال في العهد الملكي مع أعضاء الحزب الشيوعي العراقي.

و. النص على أن الشعب العربي في العراق جزء من الأمة العربية تعكس الجهل والخلط بين(القومية/الأمة) وبين (الدولة / الشعب)، لأن العراق شعب وبقوماته المختلفة، ولا توجد دولة تتكون من شعبين، كما أن تسمية الدولة تطابق عادة انتماء أغلبيته القومية، وأن وجود قوميات أخرى لا تنفي هويته القومية، كما هو حاصل في إيران وتركيا.

ز. تحريم تدخل الجيش في القضايا الداخلية تتنافى مع الواقع الحالي لدور وممارسات الجيش الذي تم تشكيله من قبل سلطة الاحتلال. ( )[١]

شكل هذا القانون اللبنة الأساسية لبناء الدستور الدائم والذي أقر فيما بعد عام ٢٠٠٥، وقد جاء في ديباجته إن الغرض منه هو "رسم الملامح لمستقبل العراق الجديد ووضع آلية تهدف فيما تهدف إليه إلى إزالة آثار السياسات والممارسات العنصرية والطائفية ومعالجة المشاكل المرحلية".( )

حدد القانون نظام الحكم باعتباره جمهوري اتحادي فيدرالي، ديمقراطي، تعددي، واعتبر الإسلام دينًا رس للدولة، وحاول الجمع بين النظامين الرئاسي والبرلماني، ووفقا للمادة ٢٤(– الفقرة أ)(تتألف الحكومة الانتقالية من الجمعية الوطنية ومجلس الرئاسة ومجلس الوزراء وبضمنه رئيس الوزراء والسلطة القضائية، وأعطى القانون في المادة (٢٥)الحكومة العراقية الانتقالية الصلاحيات في رسم السياسة الخارجية والتفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية والتوقيع عليها وإبرامها، الأمر الذي يثير التساؤلات حول "مشروعية قيام جهة غير منتخبة ومؤقتة بإبرام معاهدات وتوقيع اتفاقيات قد

[١] – عبد الحسين شعبان، **الدستور ونظام الحكم**، بيروت، ورقة مقدمة إلى الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بعنوان: احتلال العراق وتداعياته عربيًا واقليميًا ودوليًا،٢٠٠٤، ص٥٦٢.

[٢] – أنظر: المادة الثامنة الفقرة (ب) من قانون إدارة الدولة الانتقالية ٢٠٠٤.

تلحق الضرر بمستقبل العراف ماليًا أو عسكريًا، خاصة الاتفاقيات الخاصة بموضوع القواعد العسكرية.[1]

ونلحظ في هذه المرحلة انقسامًا عراقيًا داخليًا حول هذا القانون حيث أن الأكراد كانوا من أكثر المرحبين بالقانون وذلك لأنه يقر بأن نظام الحكم اتحادي فيدرالي وهذا يعتبر مكسبًا كبيرًا للأكراد.

بينما عارضت الأطراف الشيعية مثل إتباع السيد مقتدى الصدر وكذلك المرجع الديني الشيعي علي السيستاني بعض بنود هذا القانون خاصة بما يتعلق بصلاحيات الجمعية الوطنية، بالإضافة إلى هيئة علماء المسلمين.

وبغض النظر عن إيجابيات وسلبيات هذا القانون لا يغير من حقيقة أن الولايات المتحدة الأميركية هي دولة محتلة " وليس بوسعها إجراء تغييرات بنيوية دستورية أو قانونية أو سياسية أو عسكرية في أوضاع الإقليم المحتل، ولذلك فإن جميع هذه الإجراءات بما فيها الدستور السادس الذي نناقشه يعد مخالفًا لاتفاقيات جنيف خاصة الاتفاقية الرابعة لعام ١٩٤٩ وملحقها لعام ١٩٧٧ برتوكول جنيف الخاص بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة ". [٢]

المبحث الثالث: تشكيل الحكومة الانتقالية وضع الدستور العراقي ٢٠٠٥ واهم بنوده

الفقرة الأولى: تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة ٢٠٠٤ والتمهيد لإجراء الانتخابات

واجهت الإدارة الأميركية الكثير من الضغوط في هذه المرحلة وراودتها مخاوف وهواجس حول ما سيؤول إليه الأمر في العراق، ولقد أشار (برنت وكرفت) مستشار الأمن القومي للرئيس

[1] – عبد الحسين شعبان، **إشكاليات الدستور العراقي المؤقت**، مصدر سابق، ص١٣.

[2] – المرجع نفسه، ص١٥.

(جـورج بـوش) إلى أنـه (إذا انتصـر المتشددون، في الانتخابات في العراق، فإننا لن نتركهم يستحوذون على السلطة). [1]

وهذا يعني إن الولايات المتحدة الأميركية لم تكن مستعدة لقبول احتمال وصول الأغلبية الشيعية إلى الحكم في العراق، لان ذلك تعني بشكل أو بآخر إقامة علاقات وثيقة ببين العراق و إيران وهو ما لا ترغب به إدارة الرئيس بوش الأبن، كما إنها لم تكن راغبة بوصول أغلبية سنية خوفًا من ارتباطها بالسعودية الوهابية المتطرفة، وفي نفس الوقت غير مستعدة أيضًا لمنح حق تقرير المصير للأكراد في شمال العراق، لان ذلك يسبب إرباكًا إقليميًا، لاسيما في تركيا ومن ثم فإن وجود ديمقراطية حقيقية في العراق سوف يتعارض بشكل مباشر أو غير مباشر مع الأهداف الاستراتيجية الأميركة.

ولقد سعت الولايات المتحدة الأميركة قبل تشكيل الحكومة الانتقالية إلى إجراء بعض التحولات السياسية لإضفاء المصداقية ومظهر الديمقراطية على العملية السياسية في العراف فحاولت عقد مؤتمر عام في بغداد يجمع القوى الفاعلة كافة على الساحة العراقية وتؤسس لدستور عراقي جديد، لكن الضغوطات المتواصلة للفعاليات الشيعية وعلى رأسها المرجعية الدينية في النجف المتمثلة خاصة ب المرجع الديني آية الله السيستاني دفعت الأمور باتجاه إجراء انتخابات مبكرة، وكان السيستاني قد أصدر فتوى في حزيران بأنه" يجب على العراقيين أن ينتخبوا واضعي الدستور الجديد عن طريق انتخابات عامة للجمعية التأسيسية". [2]

مما اضطر الحاكم المدني (بول بريمر) في /١٥ تشرين الثاني/ ٢٠٠٣ الإعلان بأن حكومة انتقالية عراقية ستتسلم الحكم في حزيران ٢٠٠٤ وتشرف على وضع دستور مؤقت وتمهد للانتخابات.

وقد أشرف المبعوث الخاص للأمم المتحدة الأخضر الإبراهيمي على تشكيل تلك الحكومة الانتقالية بعد وصوله إلى العراق في شباط ٢٠٠٤ للمساهمة في حل مشكلة كتابة الدستور، وأتفق مع جميع الأطراف على إلغاء فكرة الانتخابات بدعوى عدم ملائمة الظروف لإجراء الانتخابات، وعليه

---

[1] –أحمد إبراهيم محمود، **عملية التفتيش الدولي في العراق: الأبعاد والدلالات**، في نافعة، حسن ونادية محمود مصطفى (محررون)، (العدوان على العراق خريطة أزمة ومستقبل أمة)، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٣، ص٨٧.

[2] – حامد الخفاق، **فتوى السيد السيستاني**، النصوص الصادرة عن سماحته في المسألة العراقية، النص رقم ١٤، دار المؤرخ العربي، بيروت، ٢٠٠٧، ص٣١.

وافق الجميع على تشكيل حكومة انتقالية قصيرة الأمد، يتم اختيارها من قبل الأمم المتحدة، مع تحديد دورها كحكومة انتقالية مرحلية تعمل بين انتقال السلطة في ٣٠ حزيران ٢٠٠٤، وحتى انتخابات كانون الثاني ٢٠٠٥. ( )[١]

لذلك منح مجلس الأمن الدولي الشرعية القانونية لإدارة شؤون العراق من قبل هذه الحكومة الانتقالية ووضع المسؤولية والسلطة الكاملة بيدها بعد إنهاء الاحتلال، وبالفعل تم تخويل بعض السلطات إلى تلك الحكومة التي رأسها إياد علاوي. [٢]

هذه الحكومة التي التي عملت مع سلطة الاحتلال بموجب قرار مجلس الأمن رقم ١٥٤٦ الصادر في ٢٠٠٤/٦/٨، والذي منح سلطة الاحتلال حرية اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة للمساهمة في الحفاظ على الأمن والاستقرار في العراق، فضلًا عن ذلك جاء القرار لنهي الاحتلال قانونيا وليس فعليا، ونص على تأكيد إقرار الجدول الزمني المقترح للانتقال السياسي للحكم الديمقراطي وتحديد سقف زمني محدد للعملية الانتخابية، وبناء نظام سياسي قائم على العملية الانتخابية فقط. ( )[٣]

ويجب التنويه إن هذا القرار جاء بعد القرار ١٥١١ والذي يعد من القرارات المهمة التي أسست لقيام عملية سياسية في العراق ومؤسسات سياسية، صدر ٢٠٠٣/١٠/١٦ إذ أشارت الفقرة الأولى إلى قيام العراق بتشكيل حكومة ممثلة له معترف بها دوليًا تتولى المسؤوليات المنوطة للسلطة (سلطة الائتلاف).

والفقرة الثانية أشارت إلى ضرورة إنشاء مجلس الحكم الممثل للشعب على نطاق واسع كخطوة أولى نحو إنشاء حكومة تمثيلية، وأكدت الفقرتان السادسة والفقرة العاشرة على الجدول والبرنامج الزمني لإجراء انتخابات دائمة والاستفادة من خبرة الأمم المتحدة لصياغة دستور جديد للعراق. ( )[٤]

وقد جاء تشكيل هذه الحكومة تنفيذا للمادة الثانية من قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية الصادر في أذار ٢٠٠٤، إذ تم اختبار غازي عجيل الفارو من المكون السني رئيسا للجمهورية،

---

[١] – رويل مارك غيريشت، ٢٠٠٤، **التخلي عن الشيعة العراقيين أثناء الانتخابات العامة**، ترجمة: مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية، مركز المشروع الأمريكي لأبحاث السياسة العامة، ص٥٦.

[٢] – كمال ديب، **موجز تاريخ العراق من ثورة العشرين إلى الحروب الأمريكية والمقاومة والتحرير وقيام الجمهورية الثانية**، بيروت، دار الفارابي، ٢٠١٣، ص٥٠٤.

[٣] – وثيقة قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٥٤٦ الصادر في ٨ حزيران ٢٠٠٤.

[٤] – وثيقة قرار الأمم المتحدة ١٥١١ الصادر في ١٩ تشرين الأول ٢٠٠٣.

وتعيين نائبين له هما إبراهيم الجعفري من المكون الشيعي، وروز نوري شاويش من المكون الكردي، والى جانبهم رئيس الوزراء إياد علاوي من المكون الشيعي وهو علماني، وبرهم صالح من المكون الكردي نائبًا لرئيس الوزراء، وتشكلت الحكومة الموقتة بعد مشاورات واسعة ومكثفة بين أعضاء مجلس الحكم وسلطة التحالف المؤقتة، وشاركت فيها الأمم المتحدة ممثلة بالأخضر الإبراهيمي، وقد حلت هذه الحكومة محل سلطة الائتلاف المؤقتة ومجلس الحكم، مع أن الولايات المتحدة الأميركية اعترفت بالحكومة المؤقتة كممثل شرعي للعراق، إلا أن إدارة الاحتلال الأميركية في العراق احتفظت بصلاحيات واسعة، وكانت هي صاحبة القرار في أثناء مدة الحكومة المؤقتة. [١]

يلي ذلك عقد مؤتمر وطني عراقي وذلك لتشكيل مجلس وطني مؤقت بموجب ما جاء في القسم الثالث من ملحق قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية التي أقره مجلس الحكم، وكان من المقرر أن تعقد في بغداد خلال شهر تموز ٢٠٠٤ وأضم ١٠٠٠ ألف شخصية عراقية، تمثل جميع الفئات والمذاهب والأعراق، و يكون حضور المؤتمر مفتوحًا أمام القوى الدولية الفاعلة وأعضاء مجلس الأمن لتحقيق أقوى مساندة دولية، وقد ضم هذا المؤتمر أعضاء سابقين من "مجلس الحكم" من الذين لم يتولوا مناصب حكومية، ومن ممثلي المحافظات والشخصيات العراقية المعروفة، بنزاهتها، وكفاءتها، ومن ممثلي الأقضية والنواحي، متمثلة، بشيوخ العشائر والأحزاب والتيارات السياسية و الدينية. وخصصت، للمرأة نسبة لا تقل عن ٢٥%من مجموع الأعضاء الذين يشاركون في المؤتمر الوطني، ليجتمع في النهاية "١٠٠٠ "عراقي لمدة "ثلاثة" أيام، وذلك لاختيار "١٠٠ " عضو يمثلون "المجلس الوطني المؤقت". وقد شهدت بغداد والمحافظات، أول ممارسة ديمقراطية انتخابية بعد سقوط النظام، لاختيار الشخصيات التي ستمثل الشعب العراقي، في المؤتمر، إذ، يمثل كل عضو واحد "٥٠٠٠٠ "مواطن. [٢]

وجاءت خطوة تشكيل المفوضية العليا للانتخابات كخطوة مهمة جدًا لضمان سريان الانتخابات على اقل قدر من التزوير والتلاعب وتم إنشاء هذه المفوضية وفقًا لقرار كان قد أصدره بريمر ضمن المقررات واللوائح التي أصدرها فترة حكمه إلا أن "الأمم المتحدة" هي التي اختارت أعضاءها، من بين ١٨٠٠ شخص، تقدموا للعمل في المفوضية، وقد تم هذا الاختيار بالفعل، بأشراف لجان دولية من الأمم المتحدة عبر استمارة معلومات قدمت عن طريق شبكة الأنترنت، أما تكوين هذه

---

[١] – إبراهيم خليل العلاف، **هياكل صنع القرار السياسي مصادره وآلياته**، الموصل، سلسلة أوراق إقليمية، ١١ تشرين الأول، ٢٠٠٨، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، ص١٥.

[٢] – جريدة البيان العراقية، العدد ١٢٠ في ٣١ تموز ٢٠٠٤

المفوضية وتشكيلتها، فهي تتألف من مجلس للمفوضين يبلغ عددهم تسعة منهم سبعة عراقيون، لهم حق التصويت والقرار والإشراف التوجيه، و تعيين مديري الدوائر مساعديهم في المكتب الوطني وفي المحافظات، ومن عضوين تنفيذين، ليس لهما حق التصويت والقرار، أحدهما، مدير عام الإدارة الانتخابية، وهو عراقي الجنسية والآخر خبير دولي في الانتخابات، ليس عراقي الجنسية تم اختياره من قبل الأمين العام للأمم المتحدة، وتعد مجلس المفوضين بأعضائه التسعة الهيئة العليا للمفوضية.( )[١]

لم يكن بالإمكان إجراء الانتخابات إلا بعد استكمال الخطوات القانونية التي كانت الضرورة تقتديها والمتعلقة بإصدار قانون للانتخابات، وبالفعل تم ذلك، من خلال الأمر المرقم ٩٦ في /15حزيران/ ٢٠٠٤ وكما هو معلوم فإن عملية اختيار نظام انتخابي، يعد واحدًا من أصعب القرارات، التي يشترط الاتفاق عليها، كخطوة أولى، في بناء المؤسسة الدمقراطية، اعتمادا على أوضاع البلاد السياسية والاجتماعية والثقافية والأمنية، كون الانتخابات في محصلتها النهائية تمثل ترجمة واقعية تنقل أصوات الناخبون إلى مقاعد البرلمان وفق صيغة حسابية يتم إقرارها في النظام الانتخابي، و هي تعبير عن إرادة الصراع السياسي بشكله السلمي والشرعي، وبذلك فأن مسألة النظام الانتخابي، تعد من المسائل الحساسة و الحيوية التي توقف على ضوئها، استقرار النظام السياسي وترسيخه، لديمومه العملية الدمقراطية، وشد الناخبون إلهها، وتماسك الأحزاب السياسية، وتقليل النزاعات الانشقاقية، وتعزيز الثقة بين الشعب وممثله.

ويلاحظ على قانون الانتخابات العراقي لعام ٢٠٠٤ أتباعه طريقة التمثيل النسبي التقريبي الأقوى وفي الحقيقة أن هذا النظام جاء لتؤكد بطريقة مباشرة، ما تضمنه قانون إدارة الدولة بصورة غير مباشرة، بخصوص اعتماد نظام (التمثيل النسبي) علمًا إن اختيار هذا النظام، جاء بعد دراسة أنظمة انتخابية عديدة منها التمثيل النسبي والأغلبية والأنظمة المختلطة. ( )[٢]

ولقد قدمت "الأمم المتحدة" إلى "اللجنة الانتخابية" في "مجلس الحكم"، مجموعة من ثلاثة خيارات للنقاش، كل واحدة من الخيارات، قدمت مع سيناريوهات حسابية، ودراسة الجدوى الفنية،

---

[١] – سعود منيف الفيصل، **التحولات الديمقراطية وأثرها على الحياة السياسية في العراق(٢٠٠٣ – ٢٠١٣)**، عمان، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، ٢٠١٣، ص٦١.

[٢] – انظر المادة ٣٠ الفقرة ج من وثيقة قانون إدارة الدولة المؤقت للمرحلة الانتقالية.

وبعد التمعن، في تلك الخيارات، صادقت اللجنة، على نظام التمثيل النسبي في الدائرة الانتخابية الواحدة وقدمته إلى مجلس الحكم العراقي الذي تبنى النظام الانتخابي النسبي. [1]

ولقد جرت الانتخابات فعلًا حسب التوقيت الذي حدده قانون إدارة الدولة يوم ٣٠/كانون الثاني/٢٠٠٥، وأنتجت الجمعية الوطنية الانتقالية التي تضطلع بمهام وضع الدستور كسلطة تأسيسية، علاوة على القيام باختصاصات السلطة التشريعية التقليدية سلطة مؤسسة وذلك وفقا للمادتين ٦٠ و٦١ من قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية ٢٠٠٤.

وقد شكلت الجمعية الوطنية من بين أعضائها لجنة لكتابة مشروع الدستور تألفت من ٥٥ عضوًا حيث عقدت أول جلسة للجمعية الوطنية في ١٦/أذار/٢٠٠٥.

يلاحظ أن في هذه المرحلة كأن هناك جهود مضاعفة من قبل الولايات الأميركية لإضفاء شرعية داخلية وخارجية على الوضع الراهن، وشهدت الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤ إصدار مجموعة من القرارات الهامة والخطوات الأساسية لتقنين الوضع القائم وإضفاء الشرعية لًاحقا عليه، كما لاحظنا صدور قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية، تشكيل الحكومة الانتقالية قصيرة الأمد، قرارات إنشاء المفوضية العليا للانتخابات، تشكيل لجان من أجل صياغة الدستور، قانون الانتخابات...وغيرها من الخطوات الهامة لبداية تكوين بنية الدولة العراقية الجديدة وإقامة التحول السياسي في العراق.

الفقرة الثانية: تشكيل الحكومة الانتقالية وإقرار الدستور ٢٠٠٥

كما ذكرنا إن انتخابات الجمعية الوطنية قد تمت في الوقت المحدد لها ولقد شارك فيها أغلب مكونات الشعب العراقي، وقاطعتها مكونات أخرى، إذ دعا القادة السياسيون والدينيون من طائفة المسلمون السنة إلى مقاطعة هذه الانتخابات، لذلك لم تشارك غالبية أبناء هذه الطائفة في الانتخابات، وهو قرار سرعان ما ندموا عليه بمرارة لأنه أدى إلى إبعادهم عن المشاركة في وضع أسس النظام السياسي العراقي الجديد. [2]

وشارك الشيعة والأكراد بكثافة في هذه الانتخابات، فقد وصلت نسبة المشاركة في المحافظات العراقية الجنوبية حوالي ٩٠% وفي المحافظات العراقية الكردية الشمالية حوالي85% وفي مناطق

---

[1] – ألن فيلوز، **العراق حقائق انتخابية**، مجلة البحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد الأول، بغداد، شباط ٢٠٠٥، ص.ص ١٦١-١٧٤.

[2] –تقرير الشرق الأوسط الصادر عن منظمة مجموعة الأزمات الدولية رقم ٥٢ في ٢٧ شباط ٢٠٠٦.

أخرى بلغت حوالي ٦٠%وشارك العراقيون المقيمون في ١٤ دولة بالاقتراع، إذ أدلى ٢٦٥ ألف عراقي بأصواتهم يمثلون ٣٠ % ممن حق لهم التصويت، وشهد عملية الاقتراع مراقبون دوليون. [١]

ورغم أن قانون الانتخابات الذي اعتمد التمثيل النسبي تعرض لبعض الانتقادات وقتها من أبرزها: إن هذا القانون قد تم وضعه من المحتل وليس من العراقيين. [٢]

كذلك إن نوعية القوائم الانتخابية كانت قوائم مغلقة ويقوم معظمها على أسس عرقية وطائفية مما يؤدي حتمًا للتجزئة والمحاصصة، و لمن يتم منح الناخب الحرية التامة في اختيار المرشحين وفق العدد المطلوب ودون التقيد بقائمة محددة، لأن ذلك يؤدي إلى اختبار من هو أكفأ وأجدر بتمثيل المواطنين في المجلس النيابي ليس على أساس عرقي أو طائفي.[٣]

إلا أن هناك من يعتقد أن نظام التمثيل النسبي له بعض الإيجابيات التي تتلاءم مع الواقع العراقي، فإذا كان إتباع نظام الأغلبية يتسم بالبساطة وعدم التعقيد، فأنه يعمل على قيام أغلبية متماسكة في المجلس النيابي ومن ثم إلى تأكيد الاستقرار، إلا أن نظام التمثيل النسبي هو نظام عادل يؤدي إلى دفع الغبن والظلم عن الأقليات السياسية، وذلك عن طريق تمثيل هذه الأقليات وغيرها تمثيلا يناسب والأصوات التي حصلت عليها في الانتخابات، وكذلك يحفظ للأحزاب الصغيرة استقلالها وبرامجها الذاتية كذلك يسمح بتمثيل الشعب بمختلف اتجاهاته وميوله، مما يؤدي إلى أن تكون الهيئة النيابية صورة صادقة ومعبرة عن آراء الشعب وميوله.

وعلى أثر ذلك جاء تشكيل الحكومة العراقية الانتقالية في أيار ٢٠٠٥ بموجب قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، هذا القانون الذي تمخض عن حالة غريبة في شكل النظام السياسي المراد بناؤه، فقد شاب الضعف والوهن كثيرا من المواد القانونية، وظهر ذلك واضحًا في محاولة الجمع بين النظامين الرئاسي والبرلماني معًا على نحو شديد الغرابة، فالحكومة العراقية الانتقالية المشكلة بموجب هذا القانون هي التي تتألف من: الجمعية الوطنية الانتقالية (السلطة التشريعية)، ومجلس

---

[١]– لطيف حسن الزبيدي وآخرون، **العراق والبحث عن المستقبل**، المركز العراقي للبحوث والدراسات، بيروت، ٢٠٠٨ ص٢١٣.

[٢] – فؤاد قاسم الأمير، **مقالات سياسية اقتصادية في عراق ما بعد الاحتلال**، بغداد، مؤسسة الغد للدراسات، ٢٠٠٥، ص١٦٣.

[٣] – مهدية صالح العبيدي، **الانتخابات والهوية الوطنية**، المجلة العراقية للعلوم السياسية، العدد١ بغداد، كانون الثاني ٢٠٠٥، ص٩١.

رئاسة الجمهورية (الرئيس ونائباه)، ومجلس الوزراء (السلطة التنفيذية) بضمنه رئيس الوزراء والسلطة القضائية.([1])

وبالطبع لم يكلن الأمر سهلًا فلقد شهد المشهد السياسي العراقي صراعًا ومخاضًا صعبًا استمر لأكثر من شهرين من أجل تكوين هذه الحكومة جرى بعدها الإعلان عن تشكيلة هذه الحكومة في / 28نيسان/ ٢٠٠٥، بعد أن نالت ثقة الجمعية الوطنية المشكلة وفق انتخابات (٢٠٠٥/١/٣٠)بأغلبية ١٨٠ صوتًا من مجموع الحضور البالغ ١٨٥ نائبًا، أي بغياب ٩٠ (نائبًا من أصل 275) مجموع أعضاء الجمعية الوطنية.([2])

ولمنصب رئيس الجمهورية وقع الاختيار على السيد جلال الطالباني ممثلًا للكرد رئيسا للجمهورية، وغازي عجيل اليازور ممثلًا للسنة وعادل عبد المهدي ممثلًا للشيعة مع كونهما نائبين لرئيس الجمهورية، فيما قام مجلس الرئاسة بأداء مهمته الأولى التي تتحدد بتسمية رئيس الوزراء، فقام الثلاثة باختيار إبراهيم الجعفري ليكون رئيسا للوزراء. ([3])

السياسة في العراق التي يفترض أن تقوم على تنفيذها السلطات التي تتحمل المسؤولية وتتعاقب على الحكم، وكان ينبغي لهذا الدستور إذا أريد له أن يكون ناضجًا أن يمر بثلاث مراحل أساسية هي:

مرحلة التصورات والرغبات والآراء والحاجات التي تمثل جميع مكونات الشعب، وهي المرحلة الأوسع والأهم، والتي تقع على عاتق المفكرين والنخب والقيادات، وينبغي أن تتم في مساحة واسعة، وأن تأخذ مداها الزمني الكافي. وقد تغلب مبدأ التوافق والمحاصصة في توزيع المناصب والمهمات والمسؤوليات في تشكيل الحكومة العراقية الانتقالية، بعد أن كشفت مفاوضات تشكيل هذه الحكومة بين الفرقاء السياسيين تغيرات مهمة في التعاطي السياسي العراقي، وأظهرت رغبة الأحزاب السياسية في تشكيل الحكومة من بين أعضائها، وبذلك طغى على التشكيلة الوزارية الطابع الحزبي بنسبة

---

[1] – وثيقة قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لعام ٢٠٠٤، المادة ٢٤.

[2] – غسان العطية، **الحكومة الجعفرية الأولى والمهمات الصعبة**، المعهد العراقي للتنمية الديمقراطية، بغداد، الملف العراقي، العدد ١٤٠، أيار ٢٠٠٥، ص ٢.

[3] – إبراهيم خليل العلاف، **هياكل صنع القرار السياسي مصادره وآلياته**، سلسلة أوراق إقليمية، الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، ١١ تشرين الثاني ٢٠٠٨، ص١٥.

٨٠%من مجموع الوزراء، وتم ترشيح حاجم الحسني رئيسا للجمعية الوطنية الانتقالية التي انتخبت بدورها مجلس الرئاسة. ( )[١]

ونرى أن أياد علاوي وقائمته رفضت المشاركة في الحكومة الحالية ووقفت في صف المعارضة. ونصل هنا إلى المرحلة الأساسية والهامة في التحول السياسي الذي سيشهده العراق وكذلك كيفية بناء الدولة العراقية من جديد بعد الغزو ٢٠٠٣، وهي مرحلة وضع الدستور الدائمة للبلاد.

وبعد الدستور العراقي الدائم أول وثيقة دستورية تصاغ على يد جمعية وطنية منتخبة، وقد اكتسبت قضية صياغة دستور دائم للعراق من قبل جهة وطنية أهمية ضرورية في تلك المرحلة، أذ إن للدستور مهمة تحديد شكل الدولة العراقية ونظام الحكم فيها، وتثبيت حقوق الشعب والعلاقة بين الشعب والدولة، إذ إن عملية كتابة الدستور والاستفتاء عليه تحتاج إلى تفاعل ودعم من مختلف مكونات الشعب العراقي لكي يصبح الدستور مجسدًا للهوية الوطنية لجميع المواطنين. ( )

1- يمثل الدستور الدائم الإطار العام للعملية.

2- مرحلة التكيف مع الظروف السياسية وطبيعة الأحداث الإقليمية والدولية وظروفهما، وهي مرحلة تقع على عاتق فقهاء السياسة ومنظرها.

3- مرحلة إنضاج النص والصياغة القانونية، وهي مرحلة فنية بحتة تقع على عاتق الخبراء في القانون الدستوري، وذوي القدرات العالية في مجال الصياغة وتركيب النص القانوني.

وقد شكلت الجمعية الوطنية لجنة لكتابة الدستور مؤلفة من ٥٥عضوًا بين أعضائها حيث عقدت أول جلسة للجمعية يوم ١٦/أذار/٢٠٠٥، ثم جرت اجتماعات الجمعية وتشكلت في اجتماعات لاحقة العديد من اللجان وكان أخرها اللجنة الخاصة رقم ٢٧ التي جرى انتخابها لكتابة الدستور العراقي.

---

[١] – شنو فائق جميل، **مستقبل العراق بين بناء الدولة، ومحاولات التقسيم**، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١، ص١٠٠.

[٢]– لطيف حسن الزبيدي وآخرون، **العراق والبحث عن المستقبل**، المركز العراقي للبحوث والدراسات، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٢١٦.

وكان لازما لإجراء الاستفتاء على هذا الدستور حسب ما نصت عليه الفقرة ب من المادة ٦١ من فأنود إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية، والتي تنص على (تعرض مسودة الدستور الدائم على الشعب العراقي للموافقة عليه باستفتاء عام وفي المدة التي تسبق إجراء الاستفتاء تنشر مسودة الدستور وتوزع بصورة واسعة لتشجيع إجراء نقاش عام بين أبناء الشعب بشأنها)، أما الفقرة ج من المادة ٦١ فنصت على أنه (يكون الاستفتاء ناجحًا ومسودة الدستور مصادق عليها عند موافقة أكثرية الناخبين في العراق و اذا لم يرفضها ثلثا الناخبين في ثلاث محافظات أو أكثر).

ولقد تمت فعلًا عملية الاستفتاء الشعبي على الدستور في ١٥ /تشرين الأول/ ٢٠٠٥ من أجل التصويت بقبول الدستور أو رفضه من قبل الشعب العراقي، إذ أعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق يوم ٢٥ تشرين الأول ٢٠٠٥ أن نحو (٧٨%) من الناخبين العراقيين صوتوا نعم للدستور العراقي الجديد، فيما رفضه نحو (٢١ %) إذ صوت معظم المكون السني لا للدستور بعد أن رفضته أغلبية المواطنين في محافظة صلاح الدين بنسبة ٨١% وفي محافظة الأنبار بنسبة ٩٦ % ومحافظة ننوى بنسبة ٥٥ % وهي أقل من نسبة الثلثين اللازمة لرفض الدستور التي حددها قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية الذي اشترط رفض ثلاث محافظات بأغلبية الثلثين لمشروع الدستور لكي يتم رفضه، فيما حظي مشروع الدستور بتأييد كبير في المناطق ذات الأغلبية الشيعية و الكردية، وبلغت نسبة المشاركة في الاستفتاء الشعبي على الدستور(٦٣%). [١]

ونقف هنا لقراءة مواد هذا الدستور الدائم للدولة العراقية منذ ٢٠٠٥ وحتى يومنا الحالي في عام ٢٠١٩، ونستعرض أهم مواده وبعض الثغرات أو المواد التي تميزت بعدم الوضوح ومواد أخرى أصبحت لاحقًا نقاط خلاف كبيرة بين الكتل السياسية العراقية.

ويجب أن نعترف أن مهمة وضع دستور دائمي لبلد ما هو عملية معقدة بحد ذاتها وكيف إذا كان هذا البلد هو العراق بجميع مكوناته المتنوعة والخلافات الداخلية والتأثيرات الخارجية متمثلة بدولة الاحتلال الولايات المتحدة الأميركية.

[١] – زكي جميل حافظ، **مذكرات شاهد على ثلاثة عهود من حكم العراق**، دار أبن بطوطة للنشر، دار الكتاب الثقافي، عمان، ٢٠١٠، ص٤٠٠.

وبالتالي ولد هذه الدستور ولادة صعبة فكان المشرع بين مطرقة خلافًا تبين الشيعة والأكراد من جهة ورفض المكون السني من جهة وتأثير الجانب الأميركي من جهة أخرى، ويجب ذكر أن اللجنة التي كانت مكونة لكتابة الدستور والتي تتألف من ٥٥ عضوًا توزعت على الشكل الآتي:

الائتلاف العراقي الموحد والذي يمثل الشيعة ٢٨ عضوًا.

التحالف الكردستاني ١٥ عضوًا.

القائمة العراقية ٨ أعضاء.

الحزب الشيوعي ١ عضو.

الجبهة التركمانية ١ عضو.

المكون المسيحي ١ عضو.

أما تمثيل المكون السني كان يتألف من ١٥ عضوًا إضافة إلى ١٠ مستشارين لهم، وهكذا تصبح اللجنة مكونة من ٦٩ عضوًا، ومن ثم تم لاحقًا اختيار همام حمدي رئيسًا للجنة وفؤاد معصوم وعدنان الجنابي نائبين للرئيس، وأما الناطق باسم اللجنة مريم الريس وكانت نسبة مشاركة المرأة حوالي ١٦%٤٠.

ولقد اعتبر أهل السنة أن هذا الدستور طائفي وأبدو الكثير من الاعتراضات على المواد حتى تم إجراء تعديلات عدة وخاصة على ال مادة١٠٤ فأعلن الحزب الإسلامي موافقته إلى الدستور.

جاءت ديباجة الدستور على النحو الآتي:

بسم الله الرحمن الرحيم ((ولَقَدْ كَرّمنا بني آدَمَ))

" نحنُ أبناء وادي الرافدين موطن الرسل والأنبياء ومثوى الأئمة الأطهار ومهد الحضارة وصناع الكتابة ورواد الزراعة ووضاع الترقيم. على أرضنا سنَّ أولُ قانونٍ وضعه الأنسان، وفي وطننا خُطَّ أعرقُ عهد عادل لسياسة الأوطان، وفوقَ ترابنا صلى الصحابةُ والأولياء، ونظَّرَ الفلاسفةُ والعلماء، وأبدعَ الأدباء والشعراء. عرفانًا منّا بحقِ الله علينا، وتلبيةً لنداء وطننا ومواطنينا، واستجابةً لدعوةِ قياداتنا الدينية وقوانا الوطنية وإصرارِ مراجعنا العظام وزعمائنا وسياسيينا، ووسطَ مؤازرةٍ عالمية من أصدقائنا ومحبينا، زحفنا لأول مرةٍ في تاريخنا لصناديق الاقتراع بالملايين، رجالًا ونساءً وشيبًا وشبانًا

في الثلاثين من شهر كانون الثاني من سنة ألفين وخمسة ميلادية، مستذكرين مواجع القمع الطائفي من قبل الطغمة المستبدة ومستلهمين فجائعَ شهداءِ العراق شيعةً وسنةً، عربًا وكوراد وتركمانًا، ومن مكونات الشعب جميعها، ومستوحيين ظُلامةَ استباحة المدن المقدسة والجنوب في الانتفاضة الشعبانين ومكتوين بلظى شجن المقابر الجماعية والاهوار والدجيل وغيرها، ومستنطقين عذابات القمع القومي في مجازرِ حليجة وبرزانَ والأنفال والكرد الفيليبين، ومسترجعين مآسي التركمان في بشير، ومعاناة أهالي المنطقة الغربية كبقية مناطق العراق من تصفية قياداتها ورموزها وشيوخها وتشريد كفاءاتها وتجفيف منابعها الفكرية والثقافية، فسعينا يدًا بيد، وكتفًا بكتف، لنصنع عراقنا الجديد، عراق المستقبل، من دون نعرة طائفية، ولا نزعة عنصرية ولا عقدة مناطقي ولا تمييز، ولا إقصاء.

لم يثننا التكفيرُ والإرهابُ من أن نمضي قُدمًا لبناء دولة القانون، ولم توقفنا الطائفية والعنصرية من أن نسير معًا لتعزيز الوحدة الوطنية، وانتهاج سُبُلِ التداول السلمي للسلطة، وتبني أسلوب التوزيع العادل للثروة، ومنح تكافؤ الفرص للجميع، نحنُ شعبُ العراقِ الناهض توًّا من كبوته، والمتطلع بثقة إلى مستقبله من خلال نظامٍ جمهوري اتحادي ديمقراطي تعددي، عَقَدَنا العزم برجالنا ونسائنا، وشيوخنا وشبابنا، على احترام قواعد القانون وتحقيق العدل والمساواة، ونبذ سياسة العدوان، والاهتمام بالمرأةِ وحقوقها، والشيخ وهمومه، والطفل وشؤونه، وإشاعة ثقافة التنوع، ونزع فتيل الإرهاب.

نحنُ شعبُ العراق الذي إلى على نفسه بكلِ مكوناته وأطيافه أن يقرر بحريته واختياره الاتحاد بنفسه، وأن يتعظ لغده بأمسه، وأن يسُنَّ من منظومة القيم والمُثُل العليا لرسالات السماء ومن مستجدات علمِ وحضارةِ الإنسان هذا الدستور الدائم/ إنّ الالتزام بهذا الدستور يحفظُ للعراق اتحاده الحر شعبا وأرضًا وسيادةً."

لقد تضمن الباب الأول مجموعة من المبادئ الأساسية من المواد ١ _١٣

جاءت المادة الأولى لتبين شكل النظام السياسي في العراق:

المادة (١):

جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي (برلماني) ديمقراطي وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق.

المادة (٢):

أولًا: الإسلام دين الدولة الرسمي، وهو مصدر أساس للتشريع:
أ . لا يجوز سن قانون يتعارض مع ثوابت أحكام الإسلام.
ب . لا يجوز سن قانون يتعارض مع مبادئ الديمقراطية.
ج . لا يجوز سن قانون يتعارض مع الحقوق والحريات الأساسية الواردة في هذا الدستور.
ثانيًا: يضمن هذا الدستور الحفاظ على الهوية الإسلامية لغالبية الشعب العراقي، كما ويضمن كامل الحقوق الدينية لجميع الأفراد في حرية العقيدة والممارسة الدينية كالمسيحيين واليزيدين والصابئة الندائيين.

كذلك المادة (٣):

العراق بلد متعدد القوميات والأديان والمذاهب، وهو عضو مؤسس وفعال في جامعة الدول العربية وملتزم بميثاقها وجزء من العالم الإسلامي.

ثم جاءت المادة (٥) لتبين أن الشعب هو مصدر السلطات: السيادة للقانون، والشعب مصدر السلطات وشرعيتها، يمارسها بالاقتراع السري العام المباشر وعبر مؤسساته الدستورية.

وتبين المادة (٧) رفضًا واضحًا للعنصرية والإرهاب.
أولًا: يحظر كل كيان أو نهج يتبنى العنصرية أو الإرهاب أو التكفير أو التطهير الطائفي أو يحرض أو يمهد أو يمجد أو يروج أو يبرر له، وبخاصة البعث الصدامي في العراق ورموزه وتحت لأي مسمى كان، ولا يجوز أن يكون ذلك ضمن التعددية السياسية في العراق، وينظم ذلك بقانون.
ثانيًا: تلتزم الدولة محاربة الإرهاب بجميع أشكاله، وتعمل على حماية أراضيها من أن تكون مقرًا أو ممرًا أو ساحة لنشاطه.

أما المادة (٩) في النقطة الأولى تنص على:

أولًا:
أ . تتكون القوات المسلحة العراقية والأجهزة الأمنية من مكونات الشعب العراقي، بما يراعي توازنها وتماثلها دون تمييز أو إقصاء وتخضع لقيادة السلطة المدنية وتدافع عن العراق ولا تكون أداة لقمع الشعب العراقي ولا تتدخل في الشؤون السياسية ولا دور لها في تداول السلطة.

أما المادة ١٣ فتبين سمو الدستور وضرورة الالتزام به:

أولًا: يُعدُ هذا الدستور القانون الأسمى والأعلى في العراق، ويكون ملزمًا في أنحائه كافة وبدون استثناء. ثانيًا: لا يجوز سن قانون يتعارض مع هذا الدستور، ويُعد باطلًا كل نص يرد في دساتير الأقاليم أو أي نص قانوني آخر يتعارض معه.

أما الباب الثاني من الدستور فلقد اختص بالمواد التي تبين الحقوق والحريات للأفراد من الماد ١٤_٤٦ وبعد قراءة مواد هذا الباب نجد انه يعتبر من أفضل الدساتير كنص قانوني لضمان حقوق وحريات الأفراد بمختلف انتماءاتهم، فلقد أكدت المادة ١٤ في نصها على تساوي جميع المواطنين أمام القانون:

"العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي."

ثم ننتقل بقراءتنا إلى الباب الثالث والذي حدد فيه التفاصيل الخاصة بالسلطات الاتحادية من المادة ٤٧_١٠٨.

ولقد أخذ المشرع العراقي بثنائية المجالس التشريعية فقد نصت المادة ٤٨ من الدستور العراقي على أن

" تتكون السلطة التشريعية الاتحادية من مجلس النواب ومجلس الاتحاد" .

أما المادة ٤٩ فتنص على:

"ويتكون مجلس النواب من عدد الأعضاء بنسبة مقعد واحد لكل مائة ألف نسمة من نفوس العراق يمثلون الشعب العراقي بأكمله، يتم انتخابهم بطريقة الاقتراع السري المباشر، ويراعى تمثيل سائر مكونات الشعب العراقي" .

وهنا يتبين لنا مشكلة واضحة في مسألة تمثيل الشعب، يعني إذا افترضنا أن الشعب العراقي سيصل عدد يوما ما إلى ١٠٠ مليون نسمة فهل سيتكون مجلس النواب من ١٠٠٠ عضو؟

فيما نصت المادة ٦١ على "أهم اختصاصات مجلس النواب تشريع القوانين الاتحادية، والرقابة على أداء السلطة التنفيذية وانتخاب رئيس الجمهورية ".

والمادة ٦٥ من الدستور على " إنشاء مجلس تشريعي آخر يدعى " بمجلس الاتحاد " عبر قانون يقر بأغلبية ثلثي أعضاء مجلس النواب ويضم ممثلين عن الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم ".

غير أن هذا المجلس لم تحدد اختصاصاته في العقد المنشئ للاتحاد وهو الدستور، وبالتالي " لا يمكن أن تنشأ هيئة فيدرالية بقانون اعتيادي" [1] لأنه يمكن أن يؤدي إلى تحكم مجلس النواب في تحديد اختصاصات مجلس تشريعي ثاني منافس، والجدير بالذكر إنه لم يتم سن قانون إنشاء هذا المجلس حتى اليوم على الرغم من تبني خيار الفيدرالية كنظام حكم للعراق كما هو موضح في الدستور.

ووصولًا إلى عقدة الفصل بين السلطات في الباب ذاته نجد أن الفقرة الأولى من المادة ١١٠ تنص على أن من "اختصاص السلطات الاتحادية رسم السياسة الاقتصادية والتجارية الخارجية السيادية"

أما المادة ١١١ من الدستور تنص على أن "النفط والغاز ملك كل الشعب العراقي في كل المحافظات والأقاليم".

ويفهم من النص هذا إن النفط والغاز ملك للشعب العراقي الذي تدير شؤونه السلطة المركزية، لكن تأت الفقرة الأولى من المادة ١١٢ فصلت ذلك بأن "تقوم الحكومة الاتحادية بإدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة ".

وهذا يعني إدارة مشتركة للنفط والغاز بين الحكومة المركزية والأقاليم المنتجة على الحقول الحالية، دون التطرق إلى الحقول ومناطق النفط التي سيتم اكتشافها لاحقًا وطبعًا هذا اللغط خطير جدًا يكونه يتعلق بالثروة النفطية العراقية وكيفية تقسيمها داخل البلد والاستفادة منها، وهنا نطرح أيضًا علامة استفهام عن التناقض الموجود بين المادة ١١١ والمادة ١١٢.

أما الباب الرابع يبين اختصاصات السلطات الاتحادية من المادة ١٠٩_١١٥

والباب الخامس الذي بين بدوره سلطات الأقاليم من المادة ١١٦_١٢٥

[1]– منذر الشاوي، **فلسفة الدولة**، الطبعة الأولى، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١٢، ص ١٠٨.

وأخيرًا الباب السادس بفصليه بين الأحكام الختامية والانتقالية ولقد تطرقت المادة ١٢٦ عن كيفية تعديل هذا الدستور فنصت في أولًا على:

" لرئيس الجمهورية ومجلس الوزراء مجتمعين أو لخمس (٥/١) أعضاء مجلس النواب، اقتراح تعديل الدستور"

وعادت وأضافت نوعًا من الجمود الموقت والصعوبة لتنفيذ مبدأ التعديل في ثانيًا:

" لا يجوز تعديل المبادئ الأساسية الواردة في الباب الأول والحقوق والحريات الواردة في الباب الثاني من الدستور، إلا بعد دورتين انتخابيتين متعاقبتين، وبناء على موافقة ثلثي أعضاء مجلس النواب عليه، وموافقة الشعب بالاستفتاء العام ومصادقة رئيس الجمهورية خلال سبعة أيام ".

ويجب أن نذكر إن كتابة دستور ٢٠٠٥ جاء ضمن ظروف استثنائية كان يمر بها العراقيون ويمكن تلخيصها بالنقاط التالية:

1. الاحتلال الأميركي وما عانته البلد من فوضى نتيجة لسياسة الاحتلال في إسقاط ليس السلطة فحسب بل إسقاط الدولة العراقية من خلال إنهاء مؤسساتها الرسمية لاسيما العسكرية منها والأمنية وما فرضته السياسية الأميركية من أمور ثبتت على الدستور العراقي النافذ ومنها على سبيل المثال:

- تحديد سقف زمني في كتابة دستور العراق بحسب المادة ٦١ من قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية، والتي نصت على تكليف الجمعية الوطنية الانتقالية بكتابة الدستور والانتهاء منه في ١٥/ آب/٢٠٠٥. بينما كتابة دستور دائم يتطلب عدة سنوات كي يكون ملائم للبيئة التي سيطبق عليها، ويجب أن يكون وليد لخبرات أبناء الشعب ورغباته وليس إسقاطًا مفاجئًا على الشعب بقوانين ومبادئ جديدة.
- فرضه خيار الدولة الاتحادية المركبة على حساب الدولة البسيطة والتي هي أصل الدولة العراقية منذ تأسيسها مع إغفال لنوع الاتحاد من خلال المادة الأولى من الدستور النافذ محاباة لمصالح إقليم كردستان، أن غرابة هذا المفهوم في الأوساط العربية العراقية وعدم الاتفاق عليه داخل هذه الأوساط جعله موضوع جدل إلى يومنا هذا.
- الأطروحة المعروضة الأميركية هي فرض الأيديولوجية الديمقراطية المتضادة مع تبنى الخيار الثيوقراطي المتناغم مع الأحزاب الإسلامية المسيطرة على العملية السياسية آنذاك.

●فرض الاحتلال الأميركي اعتماد معيار المكونات الاجتماعية كأساس للدولة العراقية كما هو الحال مع المادة (٣) من الدستور، بدل من معيار المواطنة فضلًا عن تأسيسه لمبدأ المحاصصة الطائفية في المناصب التشريعية والتنفيذية بدء من أول سلطة عراقية وهي مجلس الحكم المشكل في العام ٢٠٠٤. [١]

2. ضعف العقلية التأسيسية للطبقة السياسية الجديدة، وهيمنة العقلية الثأرية عليها، وعدم امتلاكها لمشروع سياسي ناضج ما بعد الاحتلال زاد من صعوبة مهمة كتابة الدستور الجديد، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

●هيمنة العقلية السياسية غير التخصيصية على رئاسة اللجان المعنية بكتابة الدستور، إذ أن رئاسة اللجان لم تكن من ذوي الاختصاص في القانون الدستوري بل هي شخصيات سياسية وحتى دينية لا تملك تخصص أو خبرة في القانون الدستور إلا ما ندر، لذا اتسمت النصوص الدستورية بابتعادها عن الصياغة الدستورية القانونية واقترابها من النصوص العاطفية والسياسية وحتى الفئوية.

●استغلال الكرد خبرتهم السياسية في كتابة نصوص دستورية فيها غلو ومراعاة لمصالح إقليم كردستان بمعزل عن المحافظات الأخرى أسست قواعد الانفصال لأنه أعطى أولوية لعلوية سلطة إقليم كردستان على حساب السلطات الاتحادية، وعلى حساب باقي المكونات الأخرى وخاصة التركمان، والاحتيال على نوع الاتحاد، إذ انه عمليًا الاتحاد بين إقليم كردستان والمركز هو شبه كونفدرالي وليس فدرالي، واستخدام تعابير ليس في محلها مثل المناطق المتنازع عليها . وغير ذلك من القضايا التي أسست نزعة انفصالية لحساب الإقليم، نجد خطواتها واضحة جدًا بعد تحرير المحافظات العراقية من عصابات داعش الإجرامية.

●الإرادة السياسية في احتساب دستور عراقي دائم والعجلة في هذا الموضوع يرجع إلى عدم القدرة في استشراف المستقبل وسوء التقدير للتبعات التي تترتب على الدستور الجامد والدائم في الوقت الذي كان يفترض فيه أن يكون مؤقت للمرحلة الانتقالية لإدراك الخطأ وتعديله في الوقت المناسب[٢].

---

[١] – حمد كامل ليلة، **النظم السياسية الدولة والحكومات**، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت ١٩٦٩، ص.ص ١٠٩-١٣١.

[٢] – ديم الجابري، **البعد السياسي والفكري في كتابة الدستور العراقي الدائم**، مؤسسة الفضيلة للدراسات والنشر بغداد، ٢٠١٨، ص ٢.

3. التقاليد الاجتماعية لدى الجمهور العراقي الفاقد لكثير من الأمور ومنها:

- عدم القدرة في التأثير على القيادات السياسية إلا عن طريق التعبئة أو التحشيد الحزبي واحيانًا التعبئة الدينية عبر رجال الدين.
- عدم الاكتراث بالدستور من قبل الجمهور العراقية نتيجة ضعف الثقافة الدستورية وبالتالي مررت عليه الدستور بسهولة من خلال التصويت على كل الدستور وليس مادة.
- تقبل الجمهور العراقي لطروحات الإسلام السياسي الفاقد للخبرة السياسية جاء كرد فعل للنظام السابق الذي اضطهد الأحزاب المعارضة وخاصة الأحزاب الإسلامية الشيعية.

جميع تلك الثغرات الموجودة في الدستور والصعوبات التي رافقت إقراره في عام ٢٠٠٥ تحت ظل الاحتلال الأميركي والضغوطات الداخلية، ستتجلى أمامنا بشكل واضح في كيفية صعوبة تطبيق مبدأ الفيدرالية في العراق اليوم، وسيادة المحاصصة العرقية والمذهبية في المناصب السياسية ومؤسسات الدولة على الرغم من وضع قوانين تنادي بالديمقراطية وتطبيقها وممارسة السلطة بشكل ديمقراطي، الا أن سيادة الأساس العرقي والمذهبي لا يتوافقان تمامًا مع الديمقراطية.

لقد رأينا من خلال هذا الفصل بمباحثه الثلاث كيفية بداية الغزو الأميركي على العراق في أذار ٢٠٠٣ واستعرضنا بشكل مقصود تفوق وقدرة القوات الأميركية ونوعية الأسلحة التي تم استخدامها في الحرب والتي تعتبر بحد ذاتها انتهاكًا لحقوق الإنسان وحقه في العيش، وبعضها محرم دوليًا، كذلك بينّا كيفية التفاف أميركا وبجانبها بريطانيا حول قرار مجلس الأمن المرقم ١٤٤١ والذي لم يبيح لأي دولة أن تستخدم القوة ضد العراق ورغم ذلك دخلت أميركا وحلفائها الحرب وذلك يعد خرقًا واضحًا للقانون الدولي، وانتقلنا في المبحث الثاني لنبين مرحلة الحكم الأميركي المباشر تحت سلطة بريمر والتحضير لنقل السلطة إلى حكومة عراقية مؤهلة لهذه المهمة وما رافق ذلك من صعوبات وخطوات عديدة شابها بعض الغموض أو التخبط ونذكر مثلا وضع قانون إدارة الدولة ٢٠٠٤ والذي كان محط نقد الكثيرين خاصة أنه كان الأساس القانوني في وضع الدستور الدائم للبلاد في عام ٢٠٠٥، " الدستور الذي أسماه الكثيرين من المفكرين السياسيين ومنهم الدكتور عبد الحسين شعبان بدستور نوح فيدلمان، وهو القانوني الأميركي المناصر لإسرائيل الذي أعد مسودة الدستور الأولى كذلك عمل "بيتر كالبراية" الخبير الأميركي على صياغة بعض مواده التي اعتبرت فيما بعد ألغامًا قابلة للانفجار في

أي لحظة لأنها تشكل مصدر خلاف واختلاف وتباعد وتناحر".( ) كما وضحنا في المبحث الثالث وتطرقنا لبعض مواد الدستور في قراءة مختصرة للدستور العراقي الدائم والذي ما زال العمل سار به حتى يومنا هذا.

وما رافق وضعه من صعوبات وعثرات، والاعتراض من بعض العراقيين على مواد معينة فيه خاصة تلك التي تبين شكل نظام الحكم في العراق بين النص والتطبيق، وعملية فصل السلطات، وأن دين الدولة هو الإسلام، فهل هذا الدستور سيدعم العملية السياسية في العراق ويحقق التحول الديمقراطي المرجو ويؤسس لبناء دولة عراقية جديدة قائمة على المؤسسات وليس على المحاصصة العرقية والمذهبية والانتماءات العشائرية والمذهبية التي تعلو فوق انتماء المواطنة، هل ستتحقق الديمقراطية التي نادت بها الولايات المتحدة الأميركية وروجت لها كسببٍ لدخولها العراق، وهل ستطبق فعلا مواد الدستور العراقي المتعلق بالحقوق والحريات الخاصة بالأفراد ومنها حرية التعبير والرأي؟

كيف سيكون وضع الدولة العراقية بعد هذه المرحلة، وخاصة أن العراق اختبر الكثير من العقبات في السنوات الأخيرة وأوضاع أمنية خطرة ودخول تنظيم داعش إلى أراضيه، وتناقل السلطة عبر حكومات متتالية ساد فيها التوزيع الطائفي وخروقات كثيرة لقوانين الدستور العراقي ٢٠٠٥.

---

[١] – عبد الحسين شعبان، **الأزمة العراقية الراهنة: مستقبل الدولة والسيناريوهات المحتملة**، مجلة المستقبل العربي، ص٢٦.

انظر أيضا للمزيد: عبد الحسين شعبان، **إشكاليات الدستور العراقي المؤقت: الحقوق الفردية والهياكل السياسية**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، حزيران، ٢٠٠٥.

الفصل الثالث: نتائج وآثار التدخل الأميركي في تشكيل بنية الدولة والنظام السياسي.

يقول "فرانسيس فوكو ياما" في كتابه بناء الدولة أن الوضع في العراق كان مختلفًا جدًا (ويقصد اختلافه عن الوضع في أفغانستان)، حيث الأهداف السياسية أكثر طموحًا، ومقاربة الحكم أشد وطأة بكثير، فقبل بداية الحرب أعلن الرئيس بوش صراحة أن العراق سيتحول إلى دولة ديمقراطية، وأن الحرب بحد ذاتها إن هي إلا المرحلة الأولى في خطة أوسع لتغيير سياسيات الشرق الأوسط الكبير.[1] ويعاود "فوكو ياما" الكلام عن دور الولايات المتحدة في العراق قائلا: "أن مهمة بناء الدولة على المدى البعيد بدأت لتوها في العراق، وأن كتابة دستور جديد لا تشكل إلا جزءًا صغيرًا من هذه العملية الطويلة والمعقدة....وأن التحدي الذي يفرضه بناء الدولة على المدى البعيد يكمن في قدرة الولايات المتحدة على الالتزام به لأمد طويل"[2].وهذا الكلام يؤيد وجهة نظرنا حيث أن عملية بناء الدولة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ يقع عاتقها على الولايات المتحدة الأميركية و العراقيون معًا في تلك المرحلة لأن عملية وضع قانون إدارة الدولة ٢٠٠٤ ووضع الدستور الدائم ٢٠٠٥كانت بإشراف وتدخل الطرف الأميركي وبهذا يكون الاحتلال قد لعب الدور الأساس في عملية بناء الدولة العراقية ووضع بنية الأساس وهي الدستور. وعملية الاستمرار كانت هي التحدي الحقيقي أمام الولايات المتحدة الأميركية والعراقيون ببناء دولة مؤسساتية قائمة على الديمقراطية وتعدد الأحزاب وتداول السلطة بشكل

---

[1] – فرانسيس فوكوياما، **بناء الدولة (النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين)**، ترجمة مجاب الإمام، مكتبة العبيكان، ٢٠٠٧، ص ٢٨.

[2] – المرجع السابق، ص.ص ٢٩–٣٠.

سلمي، ونظام سياسي برلماني وعملية سياسية ناجحة وإعادة ترميم وبناء البنى التحتية وحل المعضلات الاقتصادية والاجتماعية المتجذرة في العراق منذ أمد.

هل فعلا استطاعت أميركا القيام بهذا الدور على الوجه الصحيح بما يتناسب مع أهمية موقع العراق الاستراتيجي وخيراته كذلك دوره في المنطقة، وبما يلائم تطلعات واستحقاق الشعب العراقي؟ وكيف كانت نتائج التدخل الأميركي في عملية بناء الدولة من جديد في العراق؟ كذلك هل نجحت الحكومات المتعاقبة منذ عام ٢٠٠٦ حتى يومنا هذا أي ما يقارب أربعة عشر عام حتى بعد الانسحاب العسكري الأميركي، وهل حقق العراقيون حلمهم بوطن آمن وحياة كريمة تتوفر فيها أبسط حقوقهم من حرية رأي وتعبير خدمات صحية، وظائف على أساس الكفاءة وليس المحسوبية، تعليم جيد، وصولًا إلى مجتمع خال من النزاعات العشائرية والمذهبية والمحاصصة الطائفية؟

المبحث الأول: نظرة عامة على مجريات التحولات السياسية في العراق خلال فترة ٢٠٠٦_٢٠١٨

الفقرة الأولى: تشكيل الحكومة الدستورية في ٢٠٠٦

لقد شهد العراق في المرحلة الممتدة بين ٢٠٠٣_٢٠٠٦ عدة مراحل هامة وإتباع عدة آليات سياسية هامة جدًا كخطوات في عملية التحول الديمقراطي و إذ قام أبناء الشعب العراقي خلال هذا خلال هذه الفترة بالتوجه إلى صناديق الاقتراع في ثلاثة نشاطات سياسية، فقد كانت عملية الاقتراع الأولى تهدف إلى إجراء انتخابات الجمعية الوطنية الانتقالية في ٣٠ /كانون الثاني/ ٢٠٠٥، أما عملية الاقتراع الثانية فقد جرت في/١٥ تشرين الأول/ ٢٠٠٥ وكانت مخصصة للإدلاء بأصوات العراقيين على مشروع الدستور العراقي ،و عليه فقد كان التصويت على الدستور العراقي بمثابة مقدمة لإجراء عملية الاقتراع الثالثة التي تهدف لانتخابات برلمانية جديدة في كانون الأول 2005 من أجل تشكيل مؤسسات دستورية، وحكومة دائمة مدتها أربع سنوات وفعلا تم إجراء انتخابات برلمانية في ١٥ /كانون/ الأول ٢٠٠٥ ،إجراء الانتخابات البرلمانية الجددة بهدف انتخاب مجلس نواب جدد تتمتع بصلاحيات دستورية كاملة لدورة انتخابية تستمر ٤ سنوات، و قد صوت العراقيون هذه المرة على قوائم بعينها لتتم توزيع ٢٣٠ مقعدًا بالتناسب على محافظات العراق الثماني عشرة، كما خصص ٤٥ مقعدًا (تعويضا) ، يتم توزيعها على الأحزاب وفق أدائها في الانتخابات.

وقد اختلف النظام المعمول به في هذه الانتخابات عن سابقتها التي جرت في /٣٠ كانون الثاني/ ٢٠٠٥ لانتخاب الجمعية الوطنية الانتقالية، فقد أصبح بموجب النظام الانتخابي الجديد لكل محافظة من محافظات العراق الثمانية عشرة عدد ثابت من المقاعد البرلمانية تتناسب مع تعداد سكان المحافظات، فحصلت كل محافظة على المقاعد المخصصة لها بغض النظر عن نسبة الإقبال على الانتخابات. وأسفرت عن هذه الانتخابات التي تلتها عدة اتفاقات لاحقة وجلسات لمجلس النواب بانتخاب محمود المشهدان من كتلة التوافق (السنية) رئيسا للمجلس، وخالد العطية من كتلة الائتلاف العراقي (الشيعية) نائبًا أول، وعارف طيفور من كتلة التحالف الكردستاني نائبًا ثانيا، واختيار نوري المالكي كبديل عن الجعفري لشغل منصب رئيس الوزراء, وبالطبع لم يجر الوضع السياسي في العراق ببساطة وأسر، فقد شهدت البلاد جدلًا عنيفا بين الكتل السياسة ظهر بصورة حراك سياسي نشط في أعقاب الانتخابات التشريعية التي جرت في / 15كانون الأول/ ٢٠٠٥ برزت فيه اختلافات عميقة في وجهات نظر هذه الكتل، ويمكننا أن نلحظ عدة سمات تميزت بها هذه المرحلة أهما:

1. غياب التوافق الوطني:

بعد انهيار السلطة المركزية في عام ٢٠٠٣ وتفكك الدولة، وسقوط النظام السياسي، بدأت تظهر شيئًا فشيئًا مكونات المجتمع العراقي التي كانت تحكم من قبل حكومة واحدة مركزية تتسم بالقوة والسلطة و الشمولية على هيئة جزيئات يتكون منها هذا المجتمع، وبدأت تتعالى أصوات الطائفية والمذهبية والانتماء للعشيرة ولجهات معينة على حساب الانتماء للوطن، وبانهيار الدولة المركزية إنهار الرابط الاجتماعي العام والوطني أو المجتمعي الذي كان العراقيون منخرطين فيه، فعاد الأفراد إلى الرابط الضيق تحت الرابط الوطني الخاص بفئة معلنة، وبالتالي، كان من الطبيعي أن يتمسك كل عراقي بهذا الانتماء القديم المستعد. [1]وقد أوصل غياب التوافق الوطني عن الشعب العراقي خلال فترة الاحتلال، وعلى وجه الخصوص بعد تصاعد الخندق الطائفي إلى حافة الحرب الأهلية خلال الأعوام ٢٠٠٥_٢٠٠٧ هذا الأمر الذليق بالضد مما تطلبه الديمقراطية في مسارتها الصعبة والطويلة الأمد في محاولتها لتحقيق التوافق بين المجموعات المختلفة والمصالح المتنافرة من أجل الصالح العام. [2]وقد أدى غياب التوافق الوطني خلال مرحلة الاحتلال إلى الإضرار بالوحدة الوطنية

---

[1] – سامح راشد، **العراق المحتل.. تقويض الدولة والنظام**، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية العدد١٦٤، نيسان ٢٠٠٦، ص١٣٧.

[2]– Robert A. Dhal, **Democracy and its Critics**, Yale University Press, 1989, p54.

في سياق فرض المحاصصة الطائفية كجزء من مخطط نفذه الاحتلال من خلال تشجيع هذه الأشكال من الاصطفاف الطائفية، لأنه يريد عراقًا موحدًا شكلًا ومفتا واقعًا في صورة كانت ونات وطوائف وعرقيات بعيدا عن الاعتبارات الوطنية العراقية ومحيطها العربي والإسلامي.[1]

2. غياب الحرية

بالنظر لأن الدمقراطية تقوم على مبادئ الحرية Freedom هذه الحرية الغائبة عن الشعب العراقي خلال الفترات السابقة وحتى اليوم، تجسد قضية إنسانية وتعبر عن ملكية الإنسان لفكره وإرادته وتمنحه شعور المواطنة، وتعمل على تحرير عقله من القيود والمحرمات والممنوعات، إذ تقوم الحرية على مفهوم نوعي إيجابي يتضمن مبادئ حقوق الإنسان، ومن هنا تشكل الدمقراطية / الحرية " قيمة عليا كالطعام والشراب والملبس والمسكن، وعندما يشعر الناس بهذه القيمة عندئذ فقط تصبح قابلة لممارساتهم "، والتي جسدتها في العراق قوى المقاومة المتعددة والمختلفة الاتجاهات ولتتطور في ما بعد إلى المطالبة بتحرير الاقتصاد من القيود المفروضة عليه من قوانين النظام السابق الشمولية. [2]

1. ظاهرة انتشار الأحزاب

يعد ظهور الأحزاب والحركات والمنظمات السياسية بهذه الكثرة أحد أوجه الديمقراطية الجديدة بعد إسقاط النظام السياسي في العراق وبعد سقوط نظام سياسي دام لثلاثين عامًا كان يمنع ظاهرة التحزب إلا للحزب الحاكم وهو حزب البعث العربي الاشتراكي، غير أن هذه الكثرة تمخضت عن حالةٍ جديدة من الاصطفاف الطائفي أو بتعبير أصح المذهبي الذي لم يعرفه تاريخ العراق السياسي المعاصر منذ تأسس الدولة العراقية عام ١٩٢١،كما أن بعض هذه الأحزاب والحركات قد جرى تأسسها خارج العراق، حتى أن بعضها كان محط شكوك وعدم مصداقية عند العراقيين.

---

[1] –جاسم يونس الحريري، **الوحدة الوطنية**، مجلة المستقبل العربي، العدد٣٠٥، السنة ٢٧ تموز ٢٠٠٤، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص.ص ٦٠–٦١.

[2] – حسيب خير الدين، **مستقبل العراق: الاحتلال المقاومة التحرير والديمقراطية**، سلسلة كتب المستقبل العربي، العدد ٣٥، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص٢٠٩.

2. الخوف من تقسيم العراق

إن انهيار الدولة والسلطة كذلك غيبا المؤسسات الأساسية لقيام أي دولة وخاصة الجيش، أتاح لبعض السياسيين الفرصة لبناء جوهر جديد وأساس مختلف للدولة العراقية يعتمد مبدأ الفيدرالية كأساس للنظام الجدد، حيث نصت المادة ١ من المبادئ الأساسية في الباب الأول من الدستور العراقي الجدد الذي أصبح نافذ المفعول بعد حصول موافقة الشعب عليه في الاستفتاء الشعبي الذي أجري في (١٥ تشرين الأول ٢٠٠٥، على أن "جمهورية العراق دولة مستقلة ذات سيادة، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي" برلماني "ديمقراطي اتحادي " [١]، كان يرى البعض إن تطبيق الفيدرالية حلًا أمثل لأزمة العراق وخاصة الأكراد حيث راودهم حلم انفصال اقلي كردستان منذ زمن بعيد، والبعض الأخر كان متخوفًا جدًا من فكرة تقسيم البلاد.

3. تدهور الوضع الأمني

إن الأوضاع الأمنية في العراق كانت في تطور خطير جدًا في مرحلة ما بعد الاحتلال ويكاد أن تسمى حربًا أهلية شرسة ومخيفة خلال عامي ٢٠٠٦/٢٠٠٧ وانتشرت ظاهرة القتل على الهوية والخطف وتصفيات الأحزاب المتناحرة، الانفجارات المتكررة، فضلًا عن بروز عوامل عديده ساعدت على انهيار الوضع الأمني في العراق يمكن اعتبار أهمها:

- الحدود المفتوحة: إن استمرار فتح الحدود الرسمية بين العراق ودول الجوار استمر لفترات طويلة جراء حالة التدمير التي تعرضت لها المنافذ الحدودية الأمر الذي فتح الباب أمام المتسللين الأجانب للدخول إلى العراق ومن ضمنهم عناصر الإرهاب والتخريب.
- تأخير إعادة بناء الجيش العراقي: إن تسريح قوات الاحتلال للمؤسسة العسكرية والأمنية بتشكيلاتها المختلفة من جيش وقوى الأمن الداخلي وجهاز المخابرات، التي كان لها تصورٌ كاملٌ عن الحالة الأمنية في البلاد والتهديدات الخارجية على الحدود، أثبت خطئًا التصورات الأميركية لهذا الإجراء، مما دعا لإعادة التفكير ببناء الجيش العراقي لتكون رديفا ومساعدًا لقوات وزارة الداخلية في التصدي للوضع الأمني المتدهور في العاصمة بغداد وبقبة محافظات العراق.

---

[١] – ينظر في الملحق: وثيقة الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥.

●الميلشيات الحزبية المسلحة: إن بقاء الأحزاب والحركات والمنظمات السياسية التي دخلت العراق في أعقاب الاحتلال، أوجد حالة عسكرية دائمة في البلاد، فضلًا عن قيام التنظيمات السياسة الأخرى بتشكيل تنظيمات مسلحة لها لمواجهة الآخرين الناشطين في الساحة السياسية.

4. هشاشة التوازنات السياسية

بينت المرحلة التناقضات الكبيرة الموجودة بين الأطراف السياسية والتنظيمات السياسية، ورغم محاولاتها الدخول في تحالفات وإقامة توازنات لكنها لم تنجح بمعنى النجاح الحقيقي وغالبًا ما كانت تنهار بسرعة، كما أن وصول العملية السياسية إلى طرق مسدود، واستمرار التدهور الأمني، دفعا بهذه التناقضات إلى الواجهة، مما أدى إلى تفكك التحالفات والائتلافات والتفاهمات التي تشكلت خلال العملية الانتخابية أو دفعها نحو التفكك، ولم يكن انهيار هذه التحالفات سوى دليل على هشاشة التنظيمات السياسية التي أفرزتها الحاجة الآنية. ([1])

5. فرض التحول السياسي ومبادئ الديمقراطية والحرية من الخارج

يعود غياب الديمقراطية في العراق وخاصة أبان حكم النظام العراقي السابق إلى فشل بناء القاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تطلبها، هذه القاعدة التي ما زالت تفتقر إلى العمق الذي يمكنها من أن تجعل الديمقراطية السياسية قادرة على تثبيت جذورها ومواصلة تطورها، لذا قامت الولايات المتحدة الأميركية بفرض بقاء الديمقراطية على قيد الحياة في العراق، فعمدت إلى إعادة بناء البنية التحتية العراقية الاجتماعية و السياسية والاقتصادية إضافة إلى البنية المادية وفق تصورات غريبة لا تمت إلى الواقع العراقي بصلة، فكان الوليد تشكيل نظام سياسي نظر له كثير من العراقيين بمثابة طفل غريب غير شرعي، ووجد الأكراد مرة أخرى أنفسهم هائمين على وجوههم، معتمدين في حماية أنفسهم على ضمانات صحفية تتلخص في دستور يمكن لحكومة مركزية سيطر عليها العرب أن تتقيد به أو لا تتقيد، وشعرت جماعات معينة من العرب السنة بالاستياء لخسارتهم سلطتهم ووضعهم الشرعي، وظهر حشد من جماعة المنتفعين من التدهور الذي أصاب المجتمع جاهزًا لتخريب

[1] – صلاح النصراوي، **العراق.. تحولات سياسية وتوازنات هشة**، مجلة السياسة الدولية، العدد، ١٦٩، يوليو، ٢٠٠٧، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ص١٥٧.

التجربة الديمقراطية، فكان تدمير الديمقراطية أسر بكثير من ابتداعها، هذه الديمقراطية التي كانت غير موحدة تغطيها بصمات الولايات المتحدة في قلب الشرق الأوسط فكانت هدفًا سهلًا. ( )

الفقرة الثانية: تشكيل حكومة ما سمي بالشراكة الوطنية ٢٠١٠

جرت عملية الاقتراع في ٧/ أذار/ ٢٠١٠ وهي الفرصة الثانية، بعد الاحتلال لإجراء انتخابات مجلس النواب العراقي، وقد رأى الكثير من المراقبين للشأن العراقي أن هذا الاقتراع كان امتحانا للدمقراطية، فقد تنافس ٦١٧٢ مرشحًا يمثلون (١٦٥) حزبًا سياسا و(١٢) تكتلًا انتخابيا على (٣٢٥) مقعدا نيابيا.

شارك في الانتخابات حوالي (١٢) مليون عراقي من أصل (١٩) مليونا يحق لهم الانتخاب، أو (٥,٦٢%) من إجمالي الناخبين الذين حق لهم المشاركة في الاقتراع من ضمنهم (٤,١) مليون مواطن عراقي يقيمون في الخارج.

على الرغم من نيل القائمة العراقية على أكثرية أصوات الناخبين، إلا إنها لم تنل أحقية تشكيل الحكومة عبر رئيسها إياد علاوي، بل ذهب الأمر إلى نوري المالكي الذي كلف من قبل البرلمان بتشكيل الحكومة، والسبب يعود إلى تفسير المادة ٧٦ من الدستور والتي لم تحسم أحقية تشكيل الحكومة بين القائمة الفائزة في الانتخابات أو الكتلة النيابية الأكبر التي تتشكل بعد انعقاد الجلسة الأولى للبرلمان أزمة التفسير هذه حسمتها المحكمة الاتحادية العليا لصالح الكتلة الأكبر، وبالطبع رفض علاوي هذا الأمر معتبرا أن القرار جاء متحيزًا لحساب طرف سياسي وطالب بتشكيل " حكومة إنقاذ وطني وإعادة الانتخابات، الأمر الذي رفضته أطراف عراقية وعدته انهيارًا للعملية السياسية. ( )

استغرق تشكيل هذه الحكومة التوافقية ثمانية أشهر ما يدل على صعوبة التوافق بين الأطراف السياسية خاصة بين الكتلتين الكبيرتين كتلة الائتلاف الوطني وتضم كل من كتلة دولة القانون برئاسة نوري المالكي، وكتلة التحالف الوطني برئاسة السيد عمار الحكيم ويستند في قوته إلى كتلة التيار الصدري بزعامة السيد مقتدى الصدر الحاصل على أربعين مقعدًا في البرلمان إضافة إلى شخصيات

---

[١] – ندرسن ليام وغاريث ستانسفيلد، **عراق المستقبل دكتاتورية، ديمقراطية أم تقسيم**، مراجعة وتقديم وتعليق: ماجد شبر، دار الوراق للنشر، لندن، ٢٠٠٥، ص٣٧٠.

[٢] – التقرير الاستراتيجي العراقي ٢٠١٠–٢٠١١، مرجع سابق، ص ١٣٢.

سياسية كالدكتور إبراهيم الجعفري رئيس الوزراء السابق، والدكتور عادل عبد المهدي نائب رئيس الجمهورية.

كان من المؤمل نجاح هذه التجربة الديمقراطية ولكن كما ذكرنا الوضع الداخلي وهشاشة التحالفات وتناقض المصالح بين الكتل والأحزاب السياسية وتدهور الأوضاع الأمنية ووجود الطرف الأميركي كلها عوامل ساهمت في التأثير على هذه الانتخابات، وبدل من أن تكون هذه الحكومة فعلًا حكومة للشراكة الوطنية وحكومة توافقية كما أسماها البعض سادت المشكلات منذ تكوينها ورافقتها الأزمات طوال فترة حكم المالكي الثانية وعدت من أسوء السنوات التي تمر على العراقيين، وبدأت تظهر ملامح هذه الأزمات منذ البداية حيث أثناء منح فيها مجلس النواب الثقة لحكومة المالكي الجديدة "حيث صوت ٢٦٦ نائب من أصل ٢٧٩ نائبًا كانوا موجودين في جلسة منح الثقة، أي موافقة تقترب من الأجماع"[١] إلا أن هذا الأجماع لم يستمر طويلًا ترأس نوري ليتدنى إلى أقل مستوياته مخلفًا أزمة سياسية حادة استمرت طيلة سنوات المالكي لمجلس الوزراء، وتركزت الأزمة باتهامات "لرئيس الوزراء بالتفرد بالسلطة، وقد بلغت الأزمة مستوى غير مسبوق منذ انسحاب آخر جندي أميركي من العراق في ديسمبر ٢٠١١،وإزدادت حدة مع مطالبة بعض القوى السياسية بسحب الثقة من رئيس الوزراء نوري المالكي. [٢]

وتعتبر هذه الأزمة بمثابة " الاختبار الحقيقي الأول لأسس النظام الذي أرست الإدارة الأميركية في العراق، بعد انسحاب القوات المقاتلة.. ما يتعلق منها بفكرة التداول السلمي للسلطة، وباحترام وتحديدًا اللعبة السياسية التي تم إرساؤها في الدستور العراقي. [٣]

ويرى المحللين السياسيين إن رفض حكومة المالكي من قبل الشعب العراقي تزايد جدًا بعد دخول التنظيم الإرهابي داعش إلى أراضي العراق وسقوط مدينة الموصل في يد التنظيم في أواخر

---

[١] – طارق حرب، **الحياة الإدارية في العراق**، الطبعة الأولى، دار الحكمة، لندن، ٢٠١١، ص١٣.

[٢] – الشيماء عبد السلام إبراهيم، **أزمة محاولة سحب الثقة من المالكي**، مجلة الديمقراطية، العدد ٤٨، اكتوبر ٢٠١٢، ص٢٠٠.

[٣] – إيمان رجب، **تعقيدات هيكلية: التأثيرات الإقليمية أزمة الحكومة العراقية**، السياسة الدولية، العدد ١٨٩، يوليو ٢٠١٢، المجلد ٤٧، ص١٣٢.

عام ٢٠١٤،" ولقد سيطر شعور الخيبة على المواطن العراقي الذي كان يتطلع إلى مستقبل واعد مع حكم جديد، خاصة أن المالكي كان قد أجرى تغييرات هيكلية في المؤسسات العسكرية". [١]

ويبدو أن المالكي عمد إلى تجاهل أطرافًا كثيرة في العملية السياسية وحقا كانت هناك ملامح واضحة لتفرد بالسلطة، وإن تجاهل نوري المالكي لمطالب الكتل السياسية المشاركة معه في الحكومة والمتمثلة بالقائمة العراقية بزعامة إياد علاوي، ورئيس إقليم كردستان مسعود البارزاني، وانضمت فيما بعد كتلة الأحرار بزعامة السيد مقتدى الصدر، وبعد عدة اجتماعات بين النجف وأربيل أكدوا في بيانهم "على أهمية وضع حد للانفراد والتسلط مستنكرين الخطوات والتدابير التي سعى إليها المالكي وفريقه لإحباط المساعي الدستورية الصالح الوضع السياسي في العراق. [٢]

حيث اعتبر الصدر أن سياسة المالكي ستؤدي إلى " عزل وانعزال الشيعة عن كل الأطراف في العراق، وسحب الثقة مقدمة للإصلاحات" ، في حين أكد مسعود البرزاني إصراره على سحب الثقة من المالكي والتهديد بالانفصال في حال "إعادة إنتاج الديكتاتورية ".

على الرغم من تقدم أكثر من نصف الأعضاء بطلب سحب الثقة لرئيس الجمهورية وفقًا لما تنص عليه المادة ٦١ من الدستور العراقي، ويتطلب الأمر وفقا للمادة المذكورة أن "يقدم رئيس الجمهورية طلبًا إلى مجلس النواب بسحب الثقة" ، إلا أن مشروع سحب الثقة فشل نتيجة إبلاغ عدد من النواب مكتب رئاسة الجمهورية بتزوير توقيعهم في الطلب، وبالتالي لم يكتمل النصاب القانوني لذلك.[٣]

وهنا زادت الأزمة حدة في البلاد ولقد بين الطرف السني موقفه عدة مرات من المالكي ووصلت إلى حد اندلاع التظاهرات في المناطق السنية التي شعرت بالغبن السياسي ووصلت حد المطالبة بالانفصال في محافظة صالح الدين والأنبار، وهناك من اعتبر أن "مطالبة بعض المحافظات العراقية حيث الغالبية السنية بأن تكون إقليما وفقًا للدستور العراقي الذي يسمح بذلك كان ردة فعل على ممارسات الحكومة التي يقودها المالكي وتعمل على تهميشهم"، إلا أن الدعوات لم تتوقف عند حدود المطالبة بالانفصال بل رفعت شعار "إسقاط حكومة المالكي وهددت إما القتال بالسيف أو الانفصال،

---

[١] – ارث حسن، **عن مرحلة ما بعد المالكي**، مصدر سابق.

[٢] – الشيماء عبد السلام إبراهيم، **أزمة محاولة سحب الثقة من المالكي**، مصدر سابق، ص ٢٠٢.

[٣] – المصدر السابق، ص ٢٠٢.

وهنا دق ناقوس خطر تقسيم البلاد بشكل حقيقي وتأزم الوضع بشكل سريع، وكان من الصعب وصول المالكي مجددًا إلى الحكم خلال انتخابات ٢٠١٤.

الفقرة الثالثة: اتفاقية الإطار الاستراتيجي والانسحاب الأميركي من العراق

إن الوضع الداخلي في العراق وحل الجيش وتلكؤ إدارة الاحتلال في إعادة تأهيل القوات المسلحة والأجهزة الأمنية، والأوضاع الأمنية المتردية وحداثة التجربة الديمقراطية والعقبات التي رافقت الحكومات، كل هذه العوامل "جعل العراق ضعيفًا ومضطرًا لقبول شروط المحتل خاصة في ظل غياب مصالحة وطنية حقيقة وإجماع شعبي". ( )[١]

لذا يمكننا اعتبار هذا عاملًا هامًا في قبول الاتفاقية الأمنية المفروضة من قبل أميركا في عام ٢٠٠٨، وعاملا آخر لم تكن المعاهدة تحظى بشرط الرضا الكامل من الطرفين ونقصد هنا الطرف العراقي، "لأن البديل عن عدم توقيع الاتفاقية سيكون إما بقاء الحكومة العراقية أو رحيلها".( )

وذلك وفقا لما نقله وزير خارجية العراق هوشيار زيباري " قد هددت الولايات المتحدة بوقف المساعدات والتسهيلات الأميركية للحكومة العراقية بما فيها الحماية الأمنية والعسكرية والسياسية إذا لم توقع الحكومة العراقية على الاتفاقية قبل ٣١ /كانون الأول /ديسمبر ٢٠٠٨ ". ( )[٣]

ولقد "ساد اعتقاد بأن الولايات المتحدة تخطط لوجود عسكري دائم في العراق وهو ما أفقد مشروع إعادة بناء الدولة العراقية في ظل الاحتلال شرطًا آخر مهمًا يتمثل بأهمية وجود قناعة لدى المجتمع المحتل بصدقية الاحتلال حول الانسحاب وإعادة السيادة الكاملة إلى حكومة وطنية خلال فترة زمنية محددة ". ( )[٤]

وهذه الفترة الزمنية تنتهي وفقا لقرارات مجلس الأمن التي أعطت فعليًا الغطاء الشرعي لوجود الاحتلال (١٥٤٦،١٧٧١)، في ٣١ كانون الأول /ديسمبر/٢٠٠٨, وهو العام ذاته الذي وقعت فيه الاتفاقية الأمنية بين بغداد وواشنطن بحجة أن إلغاء هذه القرارات سينجم عنه فراغ قانوني إذا لم يتم

---

[١] – عبد الحسين شعبان، **المعاهدة العراقية – الأميركية**، مصدر سابق، ص٥٩.

[٢] – عبد الحسين شعبان، **العراق ٢٠٠٩ تضاريس السياسة وجدل الواقع**، التقرير الاستراتيجي الخليجي ٢٠٠٩-٢٠١٠ مركز الخليج للدراسات، ص. ٤.

[٣] – عبد الحسين شعبان، **العراق ٢٠٠٩ تضاريس السياسة وجدل الواقع**، مرجع سابق، ص ٨.

[٤] – محمد مايز فرحات، **الاحتلال إعادة بناء الدولة**، مرجع سابق، ص٤٠٠.

توقيع الاتفاقية لانتهاء صلاحية استخدام القوات المسلحة الأميركية وانتهاء الحصانة القضائية في العراق. ( )[١]

ورغم التخوف السائد من عدم مغادرة القوات الأميركية العراق وبين الخوف أيضًا من مغادرتها ومن مآل الأوضاع بعد الانسحاب، لكن فعلًا جاء قرار واشنطن بسحب القوات الأميركية في عام ٢٠١١ وهذا يعني بعد الاتفاقية الأمنية بثلاثة أعوام لذا لم يكن هناك من داع لتجديد الاتفاقية بين الطرفين، ولكن يجب أن نذكر أيضا الاتفاقية الأخرى التي وقعت في ذات اليوم الذي تم فيه توقيع الاتفاقية المذكورة وسميت الاتفاقية الثانية باتفاقية الإطار الاستراتيجي وكما أشرنا لقد " تنازع العراقيون رغبتان متعارضتان الأولى الرغبة في رؤية آخر جندي أميركي يغادر العراق والأخرى الخوف مما يمكن أن يحدث في العراق إذا تم الانسحاب الأميركي كليا ونظرا لعدم قدرة القوات العراقية على حفظ الأمن وتوفير الاستقرار وعدم نضوج العملية السياسية". ( )[٢]

وطبعا هذه الاتفاقية (اتفاقية الإطار الاستراتيجي) كانت موضع جدال بين الأطراف العراقية بين مؤيد وبين متحفظ، وبين طرف رافض تمام التفاهم أو الاتفاق مع الاحتلال، ويدعو إلى خروج المحتل دون شروط واتفاقيات، ولكن المبرر كان المبرر لعقد اتفاقية الإطار الاستراتيجي التي " نظمت انسحاب القوات الأميركية وسعت لبناء علاقات متطورة، لتفعيل مجالات العلاقات كافة وفي مقدمتها الديبلوماسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية. ( )[٣]

هناك أطراف "وجدت في عقد اتفاقية عسكرية وسياسية واقتصادية مع العراق المخرج الوحيد لها من الأصوات الداعية إلى خروج قواتها من العراق". ( )[٤] في حين ربط آخرون توقيع الاتفاقية بضمان الحصول على امتيازات نفطية لأنه " سيكون من ضمن العلاقات التفضيلية بعد بقاء طويل للقوات الأميركية، امتيازات واسعة النطاق للاستثمارات الأميركية وبخاصة في مجال النفط". ( )[5] وبالتأكيد هذه الاتفاقية ستعطي الولايات المتحدة الأميركية أكثر بكثير مما ستقدمه للعراق، تعتبر هذه

---

[١] – عبد الحسين شعبان، **المعاهدة العراقية – الأميركية**، مرجع سابق، ص٢٥.

[٢] – **التقرير الاستراتيجي العراقي٢٠١٠-٢٠١١**، مرجع سابق، ص٣٥.

[٣] – ينظر في نص اتفاقية الانسحاب الأميركي من العراق، مجلس الوزراء العراقي، مطابع مجلس الوزراء، ٢٠٠٨.

[٤] – التقرير الاستراتيجي العراقي ٢٠١٠ – ٢٠١١، ص٣٤.

[5]– Seumas Milne, **Bush is trying to impose a classic colonial status on Iraq**, The Guardian, 26-6-2008.

الاتفاقية بمثابة تأطير استراتيجي للعلاقات الأميركية –العراقية، والسند القانوني لأي تدخل مستقبلي من قبل الولايات المتحدة الأميركية بالشأن العراقي. بالمقابل يرى آخرون أن أهمية عقد هذه الاتفاقية يتجلى " في ترسيم أفق العلاقات المستقبلية بين البلدين في سياق الرغبة المشتركة لإقامة علاقة طويلة الأمد، وتلبية الحاجة لتوفير الدعم الازم لإنجاح العملية السياسية في العراق، وتعزيز المصالحة الوطنية وتعزيز قدرته على تحمل كامل المسؤولية عن أمنه، وسلامة شعبه".( ) [١]

وفي عام ٢٠١١ جاء الانسحاب وفقًا لعدة معطيات وأسباب منها الاتفاقيات التي تم عقدها، كذلك ما سماه البعض بفشل المشروع الأميركي في العراق وما بين رفض الطرف العراقي لتجديد الاتفاقية الأمنية وبين استياء الرأي العام الأميركي وتحوله من مؤيد إلى رافض للاستمرار بهذه الحرب التي كلفت الشعب الأميركي الكثير من الضحايا .

خلاف ذلك من الواضح كانت رغبة الولايات المتحدة بالبقاء في العراق وهو أمر أشار إليه السفير الأميركي في العراق في الفترة ٢٠١٠–٢٠١٢ جيمس جيفري حيث يقول " كنت اعتقد أن بقاء القوات في العراق كان أمرا بالغ الأهمية، ومع ذلك فإن فشل الولايات المتحدة تعدى إدارة الرئيس أوباما ". ( ) [٢]

ورغم ذلك تم الانسحاب للأسباب التي ذكرناها إضافة إلى أسباب أخرى هامة جدا تمثلت بفترة الجمود التي استمرت ثمانية أشهر حول تشكيل حكومة عراقية جديدة بعد انتخابات عام ٢٠١٠ ما أدى إلى تأجيل الموافقة النهائية في واشنطن، ويعود حيفري ليبين أن "الوجود العسكري الأميركي في العراق بعد ٢٠١١ كان أمرًا محبذًا للعديد من القياديين الأميركيين والعراقيين على المستوى الأمني...والسياسي ". ( ) [٣]

---

[١] – سامر مؤيد، **الإبعاد السياسية الاتفاقية الإطار الاستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة**، نشرت بتاريخ،–2016 5–10

www.shrsh.com

[2]-James F. Jeffery, **Behind the U.S Withdrawal from Iraq**, wall street Journal, November 2, 2014.

[3] -James F. Jeffery, **Behind the U.S Withdrawal from Iraq,** IBID.

إضافة لثغرات أخرى بينها السفير جيفري ولعل أهمها رفض الحكومة العراقية آنذاك بمنح الحصانة القضائية للجندي الأميركي المتواجد على الأراضي العراقية عدا الأكراد الذي وافقوا على هذا الأمر، وانسحب آخر جندي أميركي أواخر عام ٢٠١١ من الأراضي العراقية.

الفقرة الرابعة: تشكيل حكومة العبادي ٢٠١٤

وتعد أول انتخابات برلمانية منذ الانسحاب الأميركي من العراق عام2011 ، وثالث انتخابات منذ الغزو الأميركي للعراق عام2003 ، وتنافس أكثر من ٢٧٧ حزبًا وتيارًا عراقيًا على ٣٢٨ مقعدًا في البرلمان العراقي، وقد جرت الانتخابات في/ 30 إبريل/نيسان 2014 وفي ١٨ محافظة عراقية بما فيها الأنبار التي تشهد موجات متصاعدة من القتال بين قوات الحكومة العراقية وثوار عشائر الأنبار.

وقد استثنيت محافظة الفلوجة ومدينة الكرمة من إجراء الانتخابات فيه وحق لأكثر من ٢٢مليون عراقي التصويت في هذه الانتخابات' بلغت نسبة الاقتراع في الانتخابات أكثر من ٦٠% بما يشكل أكثر من ١٢ مليون ناخب ممن يحق لهم التصويت وقد أُعلنت النتيجة النهائية للانتخابات في19 /مايو/ ايار 2014 ولقد منح البرلمان العراقي لاحقًا الثقة لبرنامج حكومة رئيس الوزراء المكلف حيدر العبادي بأغلبية ١٧٧ من إجمالي ٢٨٩ شاركوا في جلسة البرلمان.

وأكد العبادي أمام البرلمان أثناء عرض برنامج الحكومة، أن حكومته ستعمل بصفة عاجلة على طرد كافة المجموعات الإرهابية من أراضي الدولة، وتوطين آلاف النازحين وضمان إلحاق أطفالهم بالمدارس.

وأعلن العبادي في جلسة منح البرلمان الثقة للحكومة أن خطته ترتكز على حظر كافة التشكيلات المسلحة خارج سلطة الدولة، وضمان حقوق الإنسان، وقال العبادي إن الحكومة ستعمل على إعادة بناء كافة مؤسسات الدولة وفق أسس حديثة، وشدد رئيس الحكومة على التزام حكومته بتسوية كافة القضايا العالقة مع إقليم كردستان. ( )[١]

[١] – العراق–حكومة–العبادي–مؤجلة–والأكراد–يحسمون–اليوم–قرارهم–ttps://www.alarabiya.net/ar/arab–and–world/iraq/2014/09/08/

ويمكننا أن نعتبر أن الانتخابات البرلمانية ٢٠١٤ هي الأصعب من بين سابقاتها وذلك نتيجة للأحداث الأمنية الخطيرة في العراق، وجود تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، الخلافات مع حكومة المالكي والرفض الشديد لحكومة ثالثة له، فأعدها الكثير هي امتحان الوطنية الأصعب أمام العراقيين.

وإذا رغبنا بتقييم حكومة حيدر العبادي ما بين ٢٠١٤_٢٠١٨ بعد تسليم حكومته حقائبها إلى الحكومة الجديدة برئاسة عادل عبد المهدي بعد الانتخابات البرلمانية الأخيرة في عام ٢٠١٨.

فيمكننا أن نبين وباختصار أهم الملفات التي تناولتها حكومة العبادي وسمات المرحلة المنصرمة تلك:( )[١]

1. ملف تنظيم داعش:

سيطر تنظيم داعش على مناطق عراقية واسعة بدءًا بمحافظة الموصل من شمال العراق في بداية شهر حزيران من عام ٢٠١٤ وهي الفترة كان يدير الدولة رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي، وعدت مرحلة سيطرة داعش على محافظة الموصل ثم مناطق أخرى من شمال غرب بغداد أخطر مرحلة أمنية مر بها العراق بعد عام ٢٠٠٣، وبعد تسنم حيدر العبادي رئاسة الحكومة، تعهد العبادي كما أشرنا سابقًا منذ البداية باسترجاع الأراضي من سيطرة داعش. لكن كيف حقق هذا الوعد بسحق تنظيم داعش وطرده من العراق؟ يبدو انه عمل على جهتين:

الأولى: أعاد هيكلة القوات العسكرية الرئيسية باعتباره القائد العام للقوات المسلحة، وطور المؤسسات العسكرية الهامة كجهاز مكافحة الإرهاب، وقوات الشرطة الاتحادية، وإيجاد نوع من التفاهم مع القوات الشعبية الساندة التي انبثقت أثر فتاوى الدفاع المقدس التي أعلنها السيد السيستاني ضد تنظيم داعش وتشكيل ما يعرف بالحشد الشعبي.

أما الجهة الأخرى التي عمل معها حيدر العبادي فهي التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأميركية ووظف عوامل المقبولية التي حضي بها كشخص بديل ومقبول عن سلفه المالكي، من قبل الدول المشتركة في التحالف الدولي ومنها كما ذكرنا الولايات المتحدة إلى جانب بريطانيا وفرنسا وكندا والدانمارك وأستراليا ودول أخرى، وبعد توظيف العوامل الداخلية والخارجية استطاعت حكومته من تحقيق إنجاز عسكري ضد تنظيم داعش ودحره من مدينة إلى أخرى وصولًا إلى عاصمة خلافته

[١] – مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية http://mcsr.net/news434

المزعومة في محافظة الموصل، فكان ذلك الإنجاز بعد مرور ما يقارب ثلاث سنوات من تشكيله للحكومة العراقية.

2. ملف استفتاء الكُرد

من الملفات التي فاجأت حكومة العبادي التعامل مع الاستفتاء الذي قرر الكُرد إجراؤه بعد تحرير الموصل مباشرة وذلك بعد تحديد يوم ٢٥ أيلول من عام ٢٠١٣ كيوم تأريخي يقرر الكُرد بموجبه الانفصال عن العراق وضم المناطق المسيطر عليها بحكم سياسة الأمر الواقع والمناطق المتنازع عليها إلى إقليم كُردستان، إذ إن الكُرد كانوا يشعرون بأن الحكومة الاتحادية في بغداد وقواتها العسكرية منهكة من جراء حربها العسكرية والمخابراتية مع تنظيم داعش، لكن المفاجئة أن حكومة العبادي منذ ما قبل الاستفتاء وحتى مراحل ما بعد إجراؤه لم تعترف به ورفضت كل مخرجاته، وذهبت إلى أبعد من ذلك حينما أرسلت قواتها العسكرية إلى تلك المناطق وأخضعتها لسيطرة القوات العراقية الاتحادية متجنبة في الوقت ذاته الدخول بحرب مباشرة مع الكُرد، موظفة في السياق ذاته، الرفض الإقليمي وبالتحديد رفض تركيا وإيران لمسألة انفصال الكُرد، وكذلك تحذير الدول الكبرى كالولايات المتحدة من خطورة المضي بالاستفتاء. وعلى أثر ذلك قدمت حكومة العبادي على خطوات إضافية منها: التعامل مع حكومة إقليم كُردستان بإجراءات رادعة كالإيعاز بتوقيف العمل بالمطارات والمنافذ الحدودية ووصلا إلى تعيين محافظ جديد لكركوك ومساواة حصة إقليم كُردستان مع المحافظات العراقية الأخرى.

3. ملف الفساد المالي والإداري

من الملفات التي ورثتها حكومة العبادي والتي بدورها ستورثها لحكومة عادل عبد المهدي ملف الفساد الذي استشرى في مؤسسات الدولة وصل إلى مرحلة بيع وشراء المناصب الثلاثة ووزارات الدولة والوظائف العليا وفي الاستثمار وفي العقود ناهيك عن التشريعات والجانب الإداري، فمن الملاحظ أن حكومة العبادي لم تتعامل مع هذا الملف بطريقة منشودة وذلك لأسباب نرجعها إلى الآتي: إن العبادي ذاته هو من ذات الطبقة السياسية الحاكمة وما يشملها قد يشمل العبادي ذاته، ثانيا قد يكون عجز العبادي عن معالجة ملف الفساد، فهمه لطبيعة الخارطة السياسية وطريقة تشكيل العملية السياسية، كما قد يكون هناك ضغطًا سياسيًا وحتى أمنيًا قد ينسف حكومة العبادي نفسها إذا ما اتخذت خطوات جريئة باتجاه مكافحة الفساد بعيدًا عن الإجراءات الروتينية، بالحقيقة هذه الأسباب وأن كان بعضها قد يشكل عائقا فعليًا لكن ذلك لا يبرر بطء العبادي وبالتالي فشله الذريع في معالجة

هذا الملف خصوصًا وأنه كان يحظى بدعم من قوى برلمانية عديدة وشعبية ومرجعية بصورة مباشرة لاسيما بعد هزيمة داعش من العراق، وهذا الملف لو نجح فيه العبادي إلى جانب الملفات السابقة لكان غير الكثير من موازين القوى داخل العملية السياسية وكسب به العبادي بعدًا وطنيًا تاريخيًا فضلًا عن المكاسب الآنية في مجال كسب الانتخابات لصالح ائتلافه مما قد يجعله يشكل الحكومة بأريحية لكن الذي حصل هو بالعكس من ذلك وأكتفى بمرحلة ما بعد داعش بإطلاق الشعارات والوعود، كما أن هذا الملف قد يكون من الملفات التي أنهت حظوظه بولاية ثانية خصوصًا بعد تأكيد المرجعية الدينية على وقع الاحتجاجات المتكررة بضرورة توفر الحزم في شخص رئيس الوزراء والقادر على أن يعالج ملف الفساد والملفات الشائكة الأخرى كملف الخدمات وتوفير فرص العمل.

4. ملف الخدمات

أحد الملفات التي ظلت مهملة منذ سقوط النظام البعثي السابق وإلى اليوم ملف الخدمات وإعادة بناء المدن والبنى التحتية، وتوفير الحياة الكريمة كحق أساسي من حقوق الإنسان العراقي، وبعد أن فشلت الحكومات السابقة في تحسين واقع الخدمات في البلد أستمرت معاناة المواطنين وركود الحياة العامة في البلد في حكومة العبادي التي عادة ما تبرر الفشل الحاصل إلى التقشف أثر انخفاض أسعار النفط منذ نهايات عام ٢٠١٣، لكن هذا التبرير يدل مرة ثانية على غياب الحلول وإيجاد البدائل التي من الممكن لا تعالج ملف الخدمات فحسب وإنما تقضي على مشاكل أخرى كإيجاد فرص العمل للعاطلين من كافة الشرائح ومنهم خريجي الجامعات والمعاهد عبر فتح المجالات الصناعية والزراعية والسياحية كبدائل هامة قد لا تكون مساندة إلى الاقتصاد النفطي فقط وإنما بديلًا عنه، لكن لم نلحظ أي تقدم ملموس في هذا المجال وأخذ يسوء الوضع العام من يوم إلى آخر خصوصًا مع أجواء الطقس الحارة في فصل الصيف وانقطاع الكهرباء لساعات طويلة، وشحة المياه وعدم توفر المياه الصالحة للاستعمال البشري في أكثر من محافظة ومنها محافظة البصرة، ولعل هذا الملف كان بمثابة القشة التي أنهت طموح العبادي بولاية ثانية وسببًا أساسيا في اندلاع الاحتجاجات الشعبية في منتصف هذا العام. لذا يمكن أن نسجل هنا إخفاقًا على صعيد الملف الخدمي في ظل حكومة حيدر العبادي.

5. ملف الاحتجاجات

أختلف تعامل العبادي مع الاحتجاجات بصورة متباينة ففي احتجاجات عامي ٢٠١٥و٢٠١٦ التي كان فيها التيار المدني والتيار الصدري طرفًا أساسيا فيها، تعامل العبادي بنوع من الذكاء والمرونة، ربما من أجل ضمان عدم سحب الثقة منه أو إزاحته عن رئاسة الوزراء أو على الأقل يدرك

أهمية الصدريين ككيان سياسي وشعبي له ثقله في العملية السياسية وبالتالي باعتبارهم حلفاء داعمين له، وربما كان هذا الدعم سيستمر إلى حد الأحداث التي شهدتها البصرة في قبال منافسيه من حزبه كالمالكي وشخوص آخرين يحضون بدعم كبير من إيران، لكن هذا التعامل اختلف في مرحلة بعد انتخابات عام ٢٠١٨ حيث توسلت حكومته بمنطق التصادم مع المحتجين وحالات القتل التي طالت العزل وتكرر ذلك في أكثر من محافظة كالبصرة والنجف والديوانية وبغداد وبابل وكربلاء، بدل الاحتواء كما في الاحتجاجات السابقة، وبغض النظر عن الدوافع والجهات المشبوهة في كل ما حصل من عمليات الحرق، لكن علينا أن نقر أن هناك شرائح منتفضة لها أهداف مطلبية في مدن عراقية عديدة، وهناك قسوة في استعمال القوة اتجاه هذه الشرائح وإذا كان هناك من أراد افتعال ذلك من أجل إسقاط العبادي لاسيما وهو على أبواب ولاية ثانية كان عليه أن يمنع ذلك ويعالج أسبابه ومغذياته قبل أن تستغل، هذا إذا ما ذهبنا مع الافتراض الذي يقول بأن الأحداث العنيفة التي شهدتها البصرة ومدن أخرى كانت مفتعلة، لذا نسجل إخفاقًا آخر أفقد العبادي شعبيته نوعًا ما نتيجة كيفية تعامله مع الاحتجاجات والمظاهرات.

لكن يجب التنويه لخطوة هامة سجلت في المرحلة السابقة وهي إقرار قانون الأحزاب، هذا الملف الذي لطالما بقي مؤجلًا حيث شرع قانون الأحزاب العراقي يوم ١٧/أيلول / ٢٠١٥ ويحمل الرقم ٣٦ استنادا لأحكام البند (أولا) من المادة (٦١) والبند (ثالثًا) من المادة (٧٣) من الدستور العراقي الدائم, بوصفه قانونًا مكملا للدستور ينظم الحياة السياسية. ( )[١]

ورغم تشريع القانون المرتقب المتكون من ٦١ مادة إلا انه جاء حاملًا معه جدالًا واسعًا وخاصة حول عدة مواد أهمها هي المادة الخامسة من القانون التي نصت على أن "يؤسس الحزب أو التنظيم السياسي على أساس المواطنة وبما لا يتعارض مع أحكام الدستور، ولا يجوز تأسيس الحزب أو التنظيم السياسي على أساس العنصرية أو الإرهاب أو التكفير أو التعصب الطائفي أو العرقي أو القومي". ( )[٢]

ويشهد للعبادي نقطة هامة هي كيفية تسليمه السلطة لبديله الجديد عبد المهدي وكان تطبيقًا بشكل واضح لتداول السلطة بشكل ديمقراطي سلمي شفاف.

---

[١] –ينظر في الدستور العراقي الدائم ٢٠٠٥.

[٢] – ينظر في قانون الأحزاب السياسية في العراق 17/9/2015

ويتفق الكثيرون أن العبادي حقق بعض النجاح على صعيد السياسة الخارجية، إذ يرى النائب مظهر الجنابي أن في انفتاح العبادي على الدول العربية "خطوة إيجابية لتصحيح الفشل الذريع في الفترات السابقة", وتقول رئيسة كتلة التغيير النيابية الكردية سروة عبد الواحد إن "الشيء الوحيد" الذي نجح فيه العبادي هو خلق جو من العلاقات الدولية الجيدة والمساهمة في إعادة العلاقات مع أميركا والسعودية والخليج بطريقة أفضل". ( )[١]

فكما هو معروف أن أغلب الكتل والأحزاب السياسية في العراق منذ عام ٢٠٠٣ وحتى الآن هي أحزاب طائفية أو قومية وتعتبر هذه المادة ضرورية للحد من التمييز والعنصرية في البلاد في حال طبقت بالشكل السليم، لكن هذه المادة تفتقر إلى تعريف العنصرية أو الطائفية والجهة المسؤولة عن وصف الحزب وتحديد هويته.

المادة الثامنة من الفقرة رابعًا نصت على "أن لا يكون تأسيس الحزب وعمله متخذًا شكلًا التنظيمات العسكرية أو شبه العسكرية كما لا يجوز الارتباط بأي قوة مسلحة" ( )[٢]، للحفاظ على سلمية النشاط السياسي وهو شرط أساسي من شروط الديمقراطية فلا يمكن الحديث عن تهديد أو ردع يفرض إرادات ويقمع حريات في ظل أي نظام سياسي يدعي أن آلياته ديمقراطية، وهنا ستكون مشكلة الأحزاب والتيارات السياسية التي تمتلك علانية فصائل مسلحة وترفض حلها، كذلك يمكن اعتبار ابرز نقاط الضعف الأخرى في القانون هي المادة (٢) التي تنص على تأسيس "دائرة الأحزاب" وربطها بمجلس مفوضية الانتخابات والذي يخضع بدوره لهيمنة الكتل السياسية الفائزة في الانتخابات فقط ويوصف بأنه مجلس محاصصة طائفية وحزبية سيتحكم بطبيعية الحال بقبول وتسجيل الأحزاب أو التوصية بإلغاء واستبعاد بعضها، وكان من الأفضل ربطها بسلطة قضائية مستقلة أو وزارة العدل أو كما هو معمول في أغلب دول المنطقة بوزارة الداخلية على أقل تقدير.

القانون المرتقب سيشهد عثرات كبيرة لتطبيقه في العراق لأنه بات من المعروف أن جميع الأحزاب في العراق هي تابعة لجهات سياسية طائفية ومذهبية أو عرقية.

هذا الأمر سيدخل البلاد في حالة سجال جديدة حول عملية تطبيق القانون بين المنتقدين والمؤيدين لسير التطبيق وبين المطالبين بتعديل القانون وبين الأطراف المستفيدة من بقاء القانون

---

[1]– https://www.alhurra.com/a/iraq-alabadi-3-years-/391537.html

[٢] –ينظر في قانون الأحزاب ٢٠١٥

بوضعه الحالي. [1] وبعد عرض الملفات أعلاه يتبين أن رئيس الوزراء حيدر العبادي قد أصاب في بعضها وفشل في أخرى في ظروف ومرحلة غاية بالتعقيد داخليًا وخارجيًا وأهم أوجه هذا التعقيد هو ملف الإرهاب والأوضاع الإقليمية المضطربة المحيطة بالعراق، بعد النصر على داعش فأن الحكومة الجديدة برئاسة عادل عبد المهدي في وضع داخلي أفضل مما قد يسمح لها أن تحقق إنجاز في معالجة الملفات وتقدم باتجاه إعمار البلد وتوفير الخدمات والحياة الكريمة لأبناء الشعب العراقي كافة وهو ما سيوفر استقرار سياسي واقتصادي واجتماعي يساهم في تقدم الدولة العراقية، أما إذا ما فشل فأن الشعب العراقي سيكون له وقفة جديدة لا تطال حكومة عبد المهدي فحسب، وإنما قد تشمل العملية السياسية.

المبحث الثاني: بين مقومات ومعوقات بناء الدولة في العراق

((إمكانية تطبيق مبدأ الفيدرالية وظهور بوادر التقسيم، الطائفية السياسية وأزمة المحاصصة))

إن محاولة تقييم عمل الحكومات العراقية المتتالية منذ عام ٢٠٠٣ هو أمر معقد جدًا وذلك لكثرة المشكلات الداخلية التي كان يعاني منها العراق في كل مرحلة من المراحل السابقة وما زال حتى اليوم، ولكن تأثير الاحتلال الأميركي لم يقتصر على إسقاط النظام السياسي في العراق وبناء نظام سياسي جديد بل فعليًا يمكننا اعتبار أن العراق تعرض لعملية تفكيك دولة بأكملها، بمؤسساتها، جيشها، البنى التحتية، السيادة الداخلية والحرية في السياسة الخارجية، لذا يمكننا اعتبار إننا أمام عملية بناء دولة جديدة في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣، وان عمل الحكومات العراقية لم يكن إلا اختبار حقيقي وفعلي لتطبيق الأسس التي بنيت عليها هذه الدولة.

ومن خلال دراستنا وعرضنا لعمل الحكومات العراقية المتعاقبة حتى عام ٢٠١٨ نجد أن هناك رغم التعقيد في الأوضاع العراقية قواسمًا مشتركة بين كل الحكومات العراقية التي تشكلت بعد ٢٠٠٣،تتمثل بتحديات شبه ثابتة في الحياة السياسية العراقية ولا تختص بفترة حكم محددة، بحيث أصبحت من معالم العملية السياسية الجديدة في العراق ومتجذرة بالواقع السياسي والاجتماعي والثقافي، ويعتبر البعض إنها دخيلة على المجتمع العراقي وإن الاحتلال أوجدها، " أميركا حولت الشعب العراقي

[1] –https://www.niqash.org/ar/articles/politics/5304/

إلى سنة وشيعة وعرب وأكراد وتركمان، وبأنها ركبت العملية السياسية على أساس طائفي، اثني" [1] وأخرون يرون إنها متجذرة في المجتمع العراقي وربما الاحتلال ساعد على ظهورها على السطح وبشكل أكثر وضوحًا. وأهم تلك المشكلات والتحديات هي الطائفية والتي يرغب الباحث بتسميتها بشكل أكثر دقة بالمذهبية لأنها لم تكن بين طائفة مسيحية وأخرى مسلمة بل هي تفاقمت ووصلت إلى انقسامات داخل أصحاب الدين الواحد والمذهب الواحد، وتنامي شعور الانتماء إلى عرق معين أو جماعة دينية معينة أو عشيرة على حساب الانتماء للوطن، كذلك مشكلة الخوف من تقسيم البلد إلى أقاليم وتفكيك دولة عريقة لها تاريخ عظيم في المنطقة وموقع استراتيجي هام ومصادر اقتصادية غنية وهامة أولها النفط، وخشية جعل العراق منطقة للحروب بالوكالة، تدخلات خارجية، تبعية الطبقة الحاكمة لأطراف خارجية، الإرهاب، الفساد الإداري والمالي والكثير من المشكلات التي تواجه الدولة العراقية اليوم.

الفقرة الأولى: مقومات بناء الدولة العراقية بعد الغزو الأميركي ٢٠٠٣

يمكننا اعتبار أن العراق مر بمرحلة انتقالية هامة جدًا وشديدة الخطورة في الوقت نفسه، ولتحقيق حلم بناء دولة ديمقراطية بنظام سياسي ديمقراطي يعتمد على الانتخابات النزيهة وتبادل السلطة بشكل سلمي وتعددية سياسية تحول دون العودة إلى زمن حكم الحزب الواحد والديكتاتورية فيمكننا حصر أسس بناء الدولة في العراق من جديد أو مقومات هذه الدولة وأهمها:

1. التحول الديمقراطي
2. التعددية السياسية والحزبية

البند الأول: التحول الديمقراطي

بالطبع إن قيام عملية التحول الديمقراطي تستلزم حد معين من تطبيق الديمقراطية، لذا يتطلب قياس درجة ديمقراطية النظام من حيث مدى تراجع سلطة الدولة لحساب وتصاعد القوى غير الرسمية، التي تصل إلى نوع من التوازن عن طريق آليات مؤسسية، ولا يمكن إنجاح التحول الديمقراطي من

[1] –حسيب خير الدين، **العراق من الاحتلال إلى التحرير**، مرجع سابق، ص٣٦٢.

غير عدة شروط ومراحل ومن أهم تلك الشروط، شرط الخلفيات، "ويقصد به أن معظم الناس لا تخاطرهم أي شك أو تحفظات ذهنية حول ماهيته الوحدة السياسية التي ينتمون إليه". ( )

أما المراحل التي تمر بها عملية التحول الديمقراطي فهي " المرحلة التحضيرية ومرحلة لحظة القرار وأخيرا مرحلة التعود ". ( ) ٢

ولان عملية التحول الدمقراطي لا يمكن أن تحدث إلا بتراجع نظم الحكم السلطوي بكافة أشكالها وألوانها لتحل محلها نظم أخرى في الحكم تعتمد على الاختيار الشعبي الحقيقي وعلى المؤسسات السياسية المتمتعة بالشرعية وعلى الانتخابات النزيهة كوسيله لتبادل السلطة أو الوصول إليها وذلك كبديل عن حكم الفرد وانتهاك القوانين والدستور". (٣)

إذ تبدأ التحول الديمقراطي بزوال النظم السلطوية، يتبعها ظهور ديمقراطيات حدثة تسعى إلى ترسيخ نظمها وتعكس هذه العملية إعادة توزيع القوى بحث تضائل نصب الدولة منها لحساب منظمات المجتمع المدني، بحيث حصل نوع من التوازن بين الدولة والمجتمع أي بين القوى الرسمية والقوى غير الرسمية، مما ستوجب بلورة وتنمية مراكز عدة للقوى، إلى جانب تقبل الجدل السياسي، واحترام الرأي والرأي الآخر، ثم تأتي مرحلة الانتقال الديمقراطي، تلدها مرحلة رسوخ أو فشل الديمقراطية، وتتطلب في هذه المرحلة إزالة العقبات التي تحول دون نجاح التحول الديمقراطي عبر اتفاق النخب السياسة حول مختلف الإجراءات المتخذة مع مشاركة شعبة واسعة في الانتخابات. ( ) ٤

البند الثاني: التعددية السياسية والحزبية

تعتبر التعددية الحزبية الأداة الكفيلة بامتصاص الاحتقان السياسي والاجتماعي الناشئ بفعل سياسات الأنظمة الشمولية القائمة على مزج كافة التيارات السياسية والاجتماعية والقومية في بوتقة

---

١ – نصر محمد مهنأ، **في النظم الدستورية السياسية**، دراسة تطبيقية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠٠٥، ص٤٤٢.

٢ – نجيب الغضبان، **التحول الديمقراطي والتحدي الإسلامي في العالم العربي**، دار المنار، عمان،٢٠٠٢، ص٢٠.

٣ – إكرام بدر الدين، **اتجاهات التحول الديمقراطي في شرق آسيا، التحولات الديمقراطية**، القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، ١٩٩٩، ص٢.

٤– نصر محمد مهنأ، **في النظم الدستورية السياسية**، مرجع سابق، ص٤٤٥.

واحدة قسرًا، وكذلك لقدرتها على إيجاد فضاء سياسي واجتماعي وثقافي يتيح درجة عالية من الحرية، حرية الفكر، والرأي، والتعبير، والاختيار، والاعتقاد، وكذلك ممارسة دور التثقيف، والرقابة، والنقد لكافة مؤسسات الدولة وأجهزته". ( )[١]

ولنجاح أي وجود للتعددية السياسية والحزبية يتطلب وجود قواعد وأسس نظام ديمقراطي تحتكم إليها المتنافسون في آلية سياسية ديمقراطية كما أن وجود مثل هذا النظام سوف تفسح المجال لتمثيل جميع الأحزاب السياسية في المجالس النيابية، لذلك فإن هذه المجالس سوف تعبر وتعكس أفكار جميع الاتجاهات السياسية في الدولة والمجتمع، كما أنه يساعد على تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات، فالتعددية السياسية هو مفهوم عام تعبر عن عناصر ذات خصائص مختلفة تتماز عن بعضها البعض داخل بناء شامل يشكل الإطار التشاركي في هذه العناصر.

ولتطبيق الديمقراطية وتحقيق قيام نظام سياسي ديمقراطي يتوفر فيه الشروط السابقة يجب أن نذكر أن الانتماء للوطن هو عامل أساسي لنجاح النظام أي سمو شعور المواطنة فوق أي شعور انتماء آخر.

"وبعد مبدأ المواطنة حجر الزاوية للمذهب الدمقراطي، ويرتبط بالتحول من الحكم المطلق إلى الحكم المقيد بانتقال الفرد من صفة الرعية في دولته إلى صفة المواطنة". ( )[٢]

بعد استعراض هذه المقومات ومحاولة تطبيقها على واقع الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ سنجد عدة عقبات أمام إنجاح عملية التحول الديمقراطي وتوفير أرضية ديمقراطية حقيقة لها، كذلك واقع يحول دون وجود تعددية حزبية بالمعنى الحقيقي للمصطلح.

وإذا رغبنا باختصار تلك العقبات نذكرها على الشكل الاتي:

- عدم الاستقرار السياسي وعدم توفر الأمان.
- ضعف المؤسسات السياسية والقانونية.

---

[١] – مؤيد جبير محمود، **التعددية السياسية في عراق ما بعد عام ٢٠٠٣**، مجلة دراسات عراقية، العدد، ٤ نيسان، ٢٠٠٦، ص ١٨٩.

[٢] – لاري دايموند، **مصادر الديمقراطية، ثقافة المجموع أم دور النخبة**، ترجمة سمية فلو عبود، دار الساقي، ١٩٩٤، ص٧٥.

- المعوقات الخارجية المتمثلة بالضغوط السياسة والاقتصادية وغيرها من العوامل الأخرى التي تقييد السيادة الوطنية.
- عدم وجود أحزاب منظمة لها وجود وهيكل تنظيمي حقيقي.
- ضعف الوسط الديمقراطي وعدم امتلاكه المؤسسات أو القدرة التنظيمية لتعبئة الجماهير وعدم قدرته على التنافس مع التيارات الأخرى.
- قلة المبالغ المخصصة لدعم عملية الديمقراطية في العراق بشكل عام.
- نظام الحصص القائم على الطائفة والعرق تقوض الأمل في إنجاز مواطنة عراقية عامة بتأكيد الهوية الوطنية والولاء على حساب الهوية العراقية، كذلك لا تمكن تجاهل ما خلفه النظام السياسي السابق وأثره على عملية التحول الديمقراطي في العراق.

الفقرة الثانية: معوقات بناء الدولة العراقية بعد الغزو الأميركي٢٠٠٣

البند الأول: مبدأ الفيدرالية وبوادر التقسيم

لقد تطرقنا بشكل مسهب وكافي في المبحث الأول من الفصل الأول في بحثنا هذا إلى مفهوم الفيدرالية، واستعرضنا تعريفات عدة له، كما وجدنا أن الاتحاد الفيدرالي يتكون عادة لاعتباريين

الأول: انضمام عدد من الدول والإمارات المستقلة إلى بعضها البعض مكونة دولة اتحادي، ويدفع الدول أو الولايات إلى هذا الاتحاد وجود روابط قومية مشتركة بينها كوحدة اللغة أو الدين أو الثقافة أو العادات والتقاليد أو الانتماء إلى جنس واحد، أو قد يدفعها المصالح المشتركة كالرغبة في تكوين دولة كبيرة قوية ومؤثرة، والرغبة في الحفاظ على مصالحها، والدفاع عن كيانها ضد عدو خارجي مشترك .وهذه الطريقة اتبعت في نشأة الولايات المتحدة الأميركية وسويسرا وألمانيا وكندا وأستراليا وجنوب أفريقيا.

الثاني: ويتكون الاتحاد الفيدرالي عن طريق تفكك إحدى الدول البسيطة أو الموحدة إلى ولايات وأقاليم، مع بقاء الرغبة لدى هذه الولايات والأقاليم في الاستمرار أو الارتباط في اتحاد يجمع بينها وتلجأ الدول إلى هذا النوع من الاتحاد في بعض الحالات لأنها قد تكون نشأت أصلا من خلال هيكل واحدي شديد المركزية، غالبا ما يكون سلطويا وغير ديمقراطي أو قد يكون اختيار الفيدرالية في هذه الحالة استجابة للضغوط السياسية والديمقراطية نحو نقل السلطة أو تحويلها بسبب تعددية الدولة اللغوية أو الدينية أو الأثنية لكونها تتكون من جماعات غير متجانسة، أوهناك فروق محلية

بين أجزائها مثلا وجود فروق اقتصادية كبيرة بين الأقاليم، وقد تكون للأقاليم التي تضغط باتجاه الاستقلال الذاتي في بعض الدول كيانات سياسية مميزة في الماضي، يصبح إطار الدولة الموحدة غير ملائم لها، فتتفتت أو تتفكك إلى دويلات صغيرة، وترى كل دولة ان مصلحتها في أن تحتفظ بالاستقلال في أمورها الداخلية أو معظمها، وأن تتولى شئونها الخارجية دولة أكبر هي دولة الاتحاد، ولذا يقوم بين تلك الدويلات اتحادا مركزيا، نشأت بهذه الطريقة دويلات روسيا البلشفية بعد تفتت الدولة الروسية القيصرية، وأيضا اتحادات دول أمريكا اللاتينية في البرازيل والمكسيك والأرجنتين.

الثالث: قد تنشأ الفيدرالية في حالات أخرى من دمج الطريقتين السابقتين، فقد نشأت كندا عن طريق إقامة أونتاريو وكيبك من نظام واحدي سابق ومن ثم إضافة مقاطعات جديدة، كما قامت الهند أيضا بدمج هذين المسارين.

وتقتضي الفيدرالية توافر شرطين:

الأمر الأول :أقاليم أو ولايات عدة كل ولاية تمتاز عن غيرها من الولايات بالعادات والتقاليد والثروات واللغات، ولكن هناك قواسم مشتركة وحاجات أساسية لكل ولاية لا تتحقق إلا بالإعلان عن كيان موحد[1] وهذا ما أوضحه ألبرت دياستي في نظريته حول الفيدرالية، فقد حدد دياسي شرطين لتشكل الدولة الفيدرالية، أولهما "هو وجود دول عدة وثيقة الارتباط ببعضها محليا وتاريخيا وعرقيا أو ما شابه يجعلها قادرة على ان تحمل – في نظر سكانها – هوية وطنية مشتركة"، والشرط الثاني هو "الرغبة الوطنية في الوحدة الوطنية والتصميم على المحافظة على استقلال كل دولة في الاتحاد" [2]، وماي نطب فعلى الدول آلتي أشار إليها ديستي يمكن أن يطبق على الأقاليم والولايات.

الأمر الثاني :هو أن يتم تقاسم السلطة بين هيئات حكومية قومية ومحلية استنادا إلى سلطة قانونية أو دستورية مستقلة، أي إن الفيدرالية تستوجب توزيع السلطات ويطرح الباحثون عدة تساؤلات حول هل يجسد نظام الحكم الفيدرالي تقسيما كبيرا في السلطات بين المركز والأقاليم؟ تنسق كل واحدة من تلك الحكومات في إطار صلاحياتها مع الآخر وتعتمد عليها، مؤكدين نتيجة أساسية لتقسيم السلطات تتمثل في عدم قدرة أي من الحكومتين (المركز – الأقاليم) على ممارسة القدر نفسه من السلطة التي كانت ستمارسها في ظل دولة موحدة غير فيدرالية. إلا انه وعلى الرغم مما قد يثيره

---

[1] –أمير جبار الساعدي، **الطريق إلى الفيدرالية**، مجلة أوراق عراقية، العدد٢، نيسان، ٢٠٠٥، ص٤٥.

[2]–علي حسين جلود، **ماجد عيال وهيب ـ النظام الفدرالي في العراق بين الواقع والطموح**، المجلة السياسية الدولية، كلية العلوم السياسية الجامعة المستنصرية، العدد ٢، ٢٠٠٨، ص ٢٠٧.

موضوع توزيع السلطات إلا انه هناك شبه اتفاق على انه و في ظل الفيدرالية تتنازل كل واحدة من الولايات أو الأقاليم الداخلة في الاتحاد بمقتضى الدستور عن بعض سلطاتها الداخلية وكل سلطاتها الخارجية لصالح دولة الاتحاد والتي يعترف لها بالشخصية الدولية[١] وبهذا المعنى فأن الفيدرالية تختلف عن الدولة الموحدة حيث تكون السلطة فيها واحدة والأجهزة الحكومية التي تمارس الاختصاصات المنوطة بها هي الأخرى واحدة يمتد سلطانها إلى جميع إقليم البلاد الذي يكون وحدة واحدة بكل أجزائه بصرف النظر عما بين تلك الأجزاء من فوارق محلية أو إقليمية.

لم تتضمن الدساتير العراقية السابقة لعام ٢٠٠٣ أية إشارة صريحة وواضحة للفيدرالية كتلك التي أشار إليها قانون إدارة الدولة لعام ٢٠٠٣ ودستور العراق ق لعام ٢٠٠٥، الذي صيغ لدولة اتحادية فيدرالية .ومن المعروف أن الدستور هو الوثيقة التي تحدد شكل الحكم في بلد ما، واذا أردنا العودة إلى الدستور العراقي الذي وضع في ظروف خاصة جدًا ومعقدة تحت مظلة الاحتلال في عام ٢٠٠٥ سنجد أن في المادة ١ من المبادئ الأساسية، ينص على: (جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي برلماني ديمقراطي وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق)". [٢] ( )

ولقد خصص الباب الثالث للسلطات الاتحادية التي تتكون وحسب المادة 47 من " السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، تمارس اختصاصاتها ومهماتها على أساس مبدأ الفصل بين السلطات "وحدد الفصل الأول من هذا الباب بمواده من ٤٨ وحتى ٦٥ كل ما يتعلق بالسلطة التشريعية الاتحادية وكيفية تكوينها واختصاصاته

أما الفصل الثاني فقد خصص للسلطة التنفيذية الاتحادية بمواده من ٦٦ وحتى ٨٦ .والفصل الثالث فقد اختص بالسلطة القضائية بمواده من ٨٧ إلى ٩٤، وجاء الباب الرابع ليحدد اختصاصات السلطات الاتحادية الحصرية.

أما فيما يتعلق بالأقاليم فقد حددها الباب الخامس حيث نصت المادة ١١٦على " يتكون النظام الاتحادي في جمهورية العراق من عاصمة وأقاليم ومحافظات لامركزية وإدارات محلية" والمادة ١١٧ نصت على "يقر هذا الدستور عند نفاده إقليم كردستان وسلطاته القائمة إقليما اتحاديًا"

---

[١] – سعيد السيد علي، **المبادئ الأساسية للنظم السياسية وأنظمة الحكم المعاصرة**، دار الكتاب الحديث، القاهرة،٢٠٠٧، ص ١٩٦.

[٢] – ينظر في الملحق: دستور العراق الدائم ٢٠٠٥.

ويقر هذا الدستور، الأقاليم الجديدة التي تؤسس وفقا لإحكامه. وهو ما حددته المادة ١١٩ التي نصت على انه " يحق لكل محافظة أو أكثر تكوين إقليم بناءً على طلب بالاستفتاء عليه " والمادة ١٢٠ التي نصت على " يقوم الإقليم بوضع دستور له، يحدد هيكل سلطات الإقليم، وصلاحياته، وآليات ممارسة تلك الصلاحيات".( )[١]

ونصت المادة ١٣ من المبادئ الأساسية، ثانيًا: (لا يجوز سن قانون يتعارض مع هذا الدستور، ويعد باطلًا كل نص يرد في دساتير الأقاليم أو نص قانوني آخر يتعارض معه). ( )[٢]

وأصبح معروفا أن هذا الدستور استند بشكل أو بآخر على قانون إدارة الدولة لعام ٢٠٠٤ حيث أقر قانون الدولة العراقية المؤقت الفدرالية فقد جاء في المادة الرابعة منه (نظام الحكم في العراق جمهوري، اتحادي فدرالي، ديمقراطي، تعددي)، ويجري تقاسم السلطات فيه بين الحكومة الاتحادية والحكومات الإقليمية والمحافظات والبلديات والإدارات المحلية ويقوم النظام الاتحادي على أساس الحقائق الجغرافية والتاريخية والفصل بين السلطات، وليس على أساس العرق، أو الأثنية أو القومية أو المذاهب. ( )[٣]

واللافت في الموضوع أن شكل الدولة العراقية قد تغير من دولة موحدة إلى دولة مركبة فيدرالية من دون أن يكون للشعب العراقي أي دور في ذلك التغيير، وهذا يعني أن هذا القانون قد فرض على العراق، لذلك يطلق فيلدمان على هذا أن الدستور العراقي ٢٠٠٥ لم يوضح العلاقة بين الحكومات الاتحادية وحكومات الأقاليم المفترضة بشكل مفصل ودقيق، فالفيدرالية حسب الدستور العراقي جاءت موسعة وصلاحياتها مفتوحة، على عكس صلاحيات السلطة الاتحادية التي جاءت مقتصرة على أبواب محددة، واذا ما حصل خلاف بين الدستور الاتحادي والدستور الإقليمي فإن الأول يخضع للثاني وليس العكس....وان ليس بمستطاع قيادة الجيش بمن فيه القائد العام للقوات المسلحة نقل أو تحريك قطعات عسكرية أو حتى جندي واحد من الأقاليم واليها إلا بموافقتها، وبحسب الدستور يحق

---

[١]– المرجع نفسه.

[٢] – المرجع نفسه.

[٣] –ينظر في الملحق: قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية ٢٠٠٤.

للأقاليم فتح ممثلات بها في السفارات العراقية في الخارج لمتابعة القضايا الإنمائية والثقافية والاجتماعية، وإن مثل هذا الوضع سيكون نواة لدويلة داخل الدولة. ( )[١]

ما زالت الفيدرالية موضع جدل إلى اليوم داخل العراق بين مؤيد ومعارض فبعد أيام قليلة من سقوط نظام صدام حسين أصدر مائة شخصية عراقية في١٥ نيسان /أبريل ٢٠٠٣ بيانا أكدوا فيه عدم قبولهم مبدأ الفيدرالية كمبدأ مسلم به، وطالبوا بإجراء مشاورات واسعة على مستوى البلاد للتأكد من حجم التوافق على هذا المبدأ ". ( )[٢]

وبالتأكيد كان من أول المؤيدين لتطبيق الفيدرالية في العراق هو المكون الكردي فهم ينتظرون الفرصة ومنذ زمن للتعبير عن كياناتهم المستقلة ويريدون قبل ذلك تحقيق أكبر المكاسب تمهيدًا لإعلانهم، وإذا ما توافرت اللحظة المناسبة وحصلوا على تأييد دولي وموافقة إقليمية ضمنية بعد معارضة ذلك، علمًا أن مبدأ حق تقرير المصير يشكل المنطلق القانوني والدولي لمشروعهم التاريخي.( )[٣]

ويرى آخرون من خارج العراق بأن الولايات المتحدة "أسست لفيدراليات في المنطقة عبر طرح الفيدرالية في العراق ووضع دستور بريمر الذي مهد لذلك بهدف تقسيم العراق وإضعاف الدولة " ( )[٤]

في حين رأى البعض أن ما حصل في العراق هو "تفكيك دولة قوية وتحويلها إلى دولة شبه طوائف".[٥]من المهم جدًا أن نذكر بأن عملية وضع الدستور العراقي أصلا كانت تشوبها الكثير من المعوقات والمشاكل والمفروض أن الدستور يأتي نتيجة اختيار الشعب وتلبية لإرادته كذلك الفيدرالية وغيرها من أنظمة الحكم هي لا تأت إسقاطًا وفرضًا من قبل قوى الاحتلال أو قوى خارجية بل يجب أن تأت تلبية لحاجات البلد المعين وشعبه وليس تحت وقع ظرف آني وفي ظل ظروف غير طبيعية،

---

[١] – عبد الحسين شعبان، **الأزمة العراقية الراهنة: مستقبل الدولة والسيناريوهات المحتملة**، حلقة نقاشية، مجلة المستقبل العربي، ص ٣١.

[٢] – محمد مايز فرحات، **الاحتلال وإعادة بناء الدولة**، مصدر سابق، ص ٣٨٧.

[٣] – عبد الحسين شعبان، **الأزمة العراقية الراهنة: مستقبل الدولة والسيناريوهات المحتملة**، مرجع نفسه، ص٣٢.

[٤] – صبحي غندور، مدير مركز الحوار العربي في واشنطن، مقابلة لبرنامج لعبة الأمم، قناة الميادين، ١٦–٢٠١٦/٣ ساعة٩ مساء.

[٥] – أمين إسكندر، **كاتب وقيادي في حزب الكرامة المصري**، برنامج لعبة الأمم، مرجع سابق.

"وليس في ظروف احتلال و حرب أهلية وضحايا يصل عددهم يوميًا إلى أكثر من ١٢٠ شهيدًا (إحصاءات الأمم المتحدة) وهي الفترة التي شهدت مناقشة قانون الأقاليم في البرلمان". ( )

وبالعودة إلى مشكلة الصلاحيات الواسعة التي أعطاها الدستور العراقي لحكومات الأقاليم فهو أيضا أعطى حق تشكيل الشرطة والأمن وحرس الحدود وكان الأفضل أن يشترك في هذا الموضوع السلطة الاتحادية مع السلطات الإقليمية للولايات والأقاليم لأنه يتعلق يتعمق بسيادة الدولة ولا يجوز أن يترك مثل هذا الموضوع للسلطات الإقليمية دون إشراف من السلطة الاتحادية.

هناك الكثير من الإشكاليات فيما يخص تطبيق الفيدرالية في العراق من الناحية الدستورية، من أهمها إشكالية مجلس الاتحاد، فعلى الرغم من أن الدستور قد نص في الفصل الأول من الباب الثالث الخاص بسلطات الاتحاد في المادة ٤٨ على أن السلطة التشريعية الاتحادية تتكون من مجلس النواب ومجلس الاتحاد، إلا إننا نجد أن المشرع قد خصص هذا الفصل لتبيان كل ما يتعلق بمجلس النواب فقط، أما مجلس الاتحاد فانه قد خصص له المادة ٦٥ فقط والتي نصت على أن يتم إنشاء مجلس تشريعي يدعى بمجلس الاتحاد يضم ممثلين عن الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة بإقليم، وينظم تكوينه، وشروط العضوية فيه، واختصاصاته، وكل ما يتعلق به، بقانون يسن بأغلبية ثلثي أعضاء مجلس النواب أي أن تفاصيل الغرض من مجلس الاتحاد وصلاحياته، وواجباته، وإجراءات تشكيله واختياره أسقطت بالكامل من الدستور، على أمل أن يتولى مجلس النواب إصدار لائحة تشريعية لملىء هذا الفراغ، والواقع إن تشكيل مجلس الاتحاد وهو شق مهم من البرلمان على يد مجلس النواب وهو شق ثان من البرلمان، أمر غريب تماما فذلك يعني أن جزءً من البرلمان(مجلس النواب) سيحظى بسلطة مطلقة تتحكم بقوام وتكوين الجزء الأخر من البرلمان نفسه ولعل هذا الأمر هو من ثمار العجلة في وضع الدستور.

المسألة الأخرى التي تثير الاستغراب بشأن مجلس الاتحاد أن المادة ١٣٧من الدستور تؤجل "العمل بأحكام المواد الخاصة بمجلس الاتحاد أينما وردت في هذا الدستور، إلى حين صدور قرار من مجلس النواب، بأغلبية الثلثين، وفي دورته الانتخابية الثانية التي يعقدها بعد نفاد هذا الدستور ولعله يراد بذلك تشجيع البرلمان على التأني في كتابة التشريع الخاص بمجلس الاتحاد وان يأخذ

[1] – عبد الحسين شعبان، **جدل الهويات في العراق**، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٠، ص٨٣.

فسحة أطول من الوقت لذلك، بدل أن يشعر بالغيرة والتنافس من هذه الهيئة البرلمانية الجديدة بما سيكون لها من صلاحيات.

كذلك من أهم المآخذ على الدستور لاسيما في المواد الخاصة بالأقاليم انه أقر مسبقا بإقليم "كردستان وسلطاته القائمة، إقليما اتحاديا " حسب الفقرة الأولى من المادة ١١٧ وبالأقاليم الجديدة التي تؤسس وفقا لأحكامه " حسب الفقرة الثانية المادة ١١٧ دون أن يحدد ماهي القوانين التي تؤسس عليها هذه الأقاليم .وترك مسألة سن قانون يحدد الإجراءات التنفيذية الخاصة بتكوين الأقاليم إلى مجلس النواب على أن يتولوها في مدة لا تتجاوز ستة أشهر من تأريخ أول جلسة حسب المادة118 ، الإشكالية الأخرى التي تثيرها المادة ١١٨ انه بإمكان مجلس النواب وبالأغلبية البسيطة للأعضاء الحاضرين أن يقروا القانون الذي يحدد الإجراءات الخاصة بتكوين الإقليم.

إن مسألة السهولة التي أجازها الدستور في مسألة تكوين الأقاليم توضحها المادة 119 أيضًا التي نصت على انه يحق لكل محافظة أو أكثر تكوين إقليم بناءً على طلب بالاستفتاء عليه. يقدم بأحده الطريقتين:

الأولى: طلب من ثلث الأعضاء في كل مجلس من مجالس المحافظات التي ترغب بتكوين الإقليم.

الثانية: طلب من عشر الناخبين في كل محافظة من المحافظات التي تروم تكوين الإقليم، إن نسبة ثلث أعضاء مجلس المحافظات أو عشر الناخبين تعد نسبة ضئيلة إلى حد ما بإمكان أي مجلس تحقيقها.

"إن الفيدرالية هنا تخرج عن كونها اتحاد طوعي بين القوميات في بلد واحد، وتتعداه إلى ما يمكن أن يؤدي إلى فيدرالية طائفية "( )[١].

إضافة للمسائل التي ذكرناها من إشكالية مجلس الاتحاد ومسألة تكوين الأقاليم كذلك لدينا إشكاليات تتعلق بكيفية توزيع السلطات، فلقد خصص الباب الرابع من دستور العراق ٢٠٠٥ توزيع

---

[١]– ليوار لوكيتز، **العراق والبحث عن الهوية الوطنية**، ترجمة دلشاد يران، أربيل، دار ئاراس للطباعة، ٢٠٠٤، ص ٧.

* للاطلاع أكثر ينظر في وثيقة دستور العراق ٢٠٠٥.

الاختصاصات بين سلطة الاتحاد وسلطات الأقاليم، وتظهر عد إشكاليات في كل من المواد ١١٠، ١١٤،١١٥ من شانها أن توسع سلطات الأقاليم الاتحادية على حساب السلطة المركزية.

كذلك فيما يتعلق بالمادتين ١٢٠و ١٢١ التي تختص بحق سلطات الأقاليم في كتابة دساتير لها وسن الكثير من القوانين، لا يسعنا التطرق لها الآن. *

كذلك يلاحظ إن بعض النصوص الدستورية لا تنسجم مع بعضها خاصة فيما يتعلق بمسألة توزيع الثروات،

جاءت المادة ١١١ لتقر أن النفط والغاز هو ملك كل الشعب العراقي لكنها تسارع إلى إضافة عبارة في كل (الأقاليم والمحافظات) مما يخلق الالتباس وعدم الفهم فليس واضحا ان كانت منافع هذه الموارد توزع توزيعا متساويا في عموم البلاد أم تقاسمها مع الوحدات الصغرى الأقاليم والمحافظات).

وهذا يشمل كل الموارد الطبيعية بما فيها المياه التي ذكرها الدستور في نص المادة ١١٠ والمادة ١١٤ وهما مرتبطان أيضًا بتطبيق المادة ١١٥ فكان الأفضل النص على الموارد الطبيعية بالمجمل وتلافي عدم الانسجام في هذه النصوص التي تبدو لنا متناقضة إلى حد ما.

أما المادة ١١٢ نصت على أن:

١ .تقوم الحكومة الاتحادية بإدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة، على أن توزع وارداتها بشكل منصف يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع أنحاء البلاد، مع تحديد حصة لمدة محددة للأقاليم المتضررة، والتي حرمت منها بصورة مجحفة من قبل النظام السابق، والتي تضررت بعد ذلك بما يؤمن التنمية المتوازنة للمناطق المختلفة من البلاد وينظم ذلك بقانون.

٢ .تقوم الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة معا برسم السياسات الاستراتيجية اللازمة لتطوير ثروة النفط والغاز، بما يحقق أعلى منفعة للشعب العراقي، معتمدة أحدث تقنيات مبادئ السوق وتشجيع الاستثمار.

أن هذه العبارات تحمل الكثير من المعاني التي قد تسبب مشاكل وخلافات بين الاتحادية وسلطات الأقاليم والمحافظات المنتجة، وكأن هذه الجهات ليست داخلية وإنما علاقات بين الدول،

كما أنها لتحدد كيفية إدارة النفط والغاز المستخرج، وكأن السلطة الاتحادية مساوية لسلطة الأقاليم المنتجة في إدارة الثروات، في حين يحرم الأقاليم والمحافظات غير المنتجة من مسؤولية إدارتها، وهو أمر يتناقض مع سمات الفيدرالية التي تجعل من استخراج الثروات وتوزيعها واستثمارها من صلاحية الحكومة الاتحادية.

والمادة نفسها تتحدث عن توزيع الإيرادات بشكل منصف، دون أن يحدد معنى (منصف) وتستخدم عبارة) الأقاليم المتضررة (وهنا سيكون من الصعب تحديد أي المناطق هي التي كانت أكثر تضررًا وستصبح هذه النقطة محل خلاف محتمل.

وفي التطبيق العملي للفدرالية الذي أقره الدستورين المؤقت والدائم عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ نجد أنه "وخلال المدة من عام ٢٠٠٤ وحتى الآن لم تتشكل أي أقاليم، رغم الدعوات إلى إقامة إقليم الجنوب أو الإقليم الغربي". ( )[١]

أما عن الحلم الكردي في الانفصال وتأسيس الإقليم فهو قائم منذ أمد طويل ولن يتردد الأكراد في انتهاز أي فرصة ملائمة لتحقيقه، فالأكراد مارسوا الحكم الذاتي في الإقليم منذ العام،١٩٩١.

وبالرغمم من تأكيد مسعود البراني على أن " كردستان هي جزء من العراق الفدرالي ولامجال للانفصال" ( )، نجده نفسه يقود مغامرة الاستفتاء على انفصال كردستان والذي أجري في ٢٥ سبتمبر /أيلول ٢٠١٧ رغم كل التحذيرات من حكومة بغداد، والدول المجاورة وأبرزها إيران وتركيا و "صرحت حكومة كردستان بأن الاستفتاء سيكون ملزمًا،" [٣] لأنه سيؤدي إلى " بناء الدولة وبداية للمفاوضات مع العراق بدلًا من إعلان الاستقلال الفوري " ( )، وسبق وأن ذكرنا إن هذا الأستفتاء رغم نتيجته التي وصلت إلى ٩٢% مؤيدة بالانفصال، إلا أن خطوة الانفصال لم تلق الدعم الكافي الأميركي البريطاني، وجوبهت بالرفض والمقاومة من قبل دول الجوار تركيا / إيران التي ستتضرر بشكل مباشر من فكرة انفصال إقليم كردستان عن العراق وذلك لكونها هي أيضا تضم نسبة سكان أكراد سيبادرون لتحقيق

---

[١] – الحمداني قحطان أحمد سليمان، **الفدرالية في العراق بين الدستور والتطبيق العملي**، المستقبل العربي، ٢٠٠٩/٢، ص٢٢.

[٢] – تصريحات ل نصر الله السروجي عضو الجمعية الوطنية عن القائمة الكردستانية، المدى،٢٠٠٥/٨/٨

[3] -Masoud Barzani, **Why It`s Time For Kurdish Independence**, Foreign Policy, 15 June, 2017.

[4]- David Zucchino," **Iraq Orders Kurdistan to Surrender Its Airports** ", New York Times, 26 September 2017.

الحلم الكردي في مناطقها، أما الحكومة المركزية في بغداد أثناء حكومة العبادي واجهت هذه الرغبة بالانفصال بالقوة لأنها اعتبرتها تهديدًا لوحدة العراق، ودخلت القوات العراقية مدعومة بقوات الحشد الشعبي والسيطرة على كركوك وإخراج قوات البشمرجة، الأمر الذي قطع الطريق على نتائج الاستفتاء وإمكانية تحقيق الانفصال. نظرا لكون كركوك العصب الاقتصادي لإقليم كردستان و"تشير بعض التقديرات إلى أنها تحوي ٤٠ بالمئة من احتياطيًا لنفط العراقي ونحو ٧٠ % من احتياطي الغاز" ( )؟ ما أدى إلى قرار مسعود البرزاني بتقديم استقالته من منصب رئيس حكومة الإقليم في خطوة اعتبرت اعترافا بخسارة تحقيق حلم الانفصال على الأقل حاليًا، وينطلق الأكراد بالطبع في تبينهم مبدأ الفيدرالية من اعتبارات (أثنية /عرقية)، ورأت بعض الأطراف العراقية أن هذا الأمر سيؤدي إلى شرذمة العراق ووحدته، وإن تطبيق الفيدرالية يجب أن لا يكون على أساس عرقي أو ديني أو مذهبي بل مناطقي أو ما يسمى بفيدرالية المحافظات، "وتكمن صعوبة الحل اليوم في تمسك كل طرف برؤيته، وعدم توصل الفئات المكونة للشعب العراقي إلى صيغة توافقية اختيارية لنوع الفيدرالية التي يمكن اعتمادها للبلاد."( )

البند الثاني: الطائفية والطائفية السياسية وأزمة المحاصصة

أن الانتماء للطائفة حين يعلو على الانتماء للوطن أو الأمة فنحن أمام معضلة كبيرة وكون الشخص طائفي هذا يعني أن ولائه لطائفته أصبح فوق الولاء للوطن وهناك رفض مبطن أو علني للطوائف والجماعات الأخرى في المجتمع ذاته، ومن الممكن جدًا أن يتحول الاختلاف مع الآخر إلى خلافًا دينيًا يتعلق بالمقدس، فهو هنا خلاف جذري " يسهل استدراجه إلى ممارسة العنف ضد الأخر".( ) [٣]

الكثير من المحللين السياسيين يرون أن المشكلة الطائفية في العراق ليست بحديثة بل تعود جذورها إلى النظام السابق /نظام صدام حسين وما سبقه حتى، وان الممارسات العنيفة ضد الشيعة والأكراد والتهميش المتعمد خلقت حافزًا كافيًا للانتقام ما أن سمحت الفرصة، والرأي الآخر يقول إن

---

[١] – خمس حقائق عن مدينة كركوك، الموقع الإلكتروني ل بي بي سي عربي، ١٣ أكتوبر / تشرين أول –٢٠١٧، وقت الدخول للموقع

[٢] – ابتسام محمد العامري، **الأكراد واستراتيجية بناء الدولة في العراق بعد الاحتلال**، في: مجموعة من المؤلفين، كردستان إقليم فدرالي أم دولة؟، بغداد، مركز العراق للدراسات، ٢٠١٤، ص٤١–٤٢.

[٣]– مازن كم الماز، **الطائفية وإشكالية التغيير الاجتماعي**، الحوار المتمدن، ال عدد١٨١٦، ٢٠٠٧/٢/٤
http://www.ahewar.org/debat/nr.asp

الطائفية في العراق وخاصة التي كادت أن تتحول لحرب أهلية في عامية ٢٠٠٥/٢٠٠٦ هي سياسية بحتة، وان مكونات الشعب العراقي العرقية أو الدينية والمذهبية كانت متعايشة فيما بينها بسلام.

ولكن لا يمكن أن ننكر بغض النظر عن أصل هذه المشكلة أن ما حدث بعد عام ٢٠٠٣ كان وضعًا مختلفًا جدًا شهده العراق لأول مرة بهذا الوضوح وربما من أهم أسباب استثارة هذه النزعة الطائفية هي دخول قوات الاحتلال الأميركي إلى العراق وليس فقط إسقاط النظام السابق بل هدم دولة بمؤسساتها كافة وحل الجيش العراقي، والمؤسسات الأمنية، والكثير من الوزارات، حيث عانى العراق من فراغ أمني كبير وأصبحت الحدود العراقية مفتوحة أمام الجميع.

ولعل أخطر ما جاء به الاحتلال هو اعتماد المعايير الطائفية والثنية في إعادة تشكيل الأطر الجديدة للدولة بعد أن قام بتدميرها, وهذه المعايير دفعت المواطن إلى التمسك بمرجعيات أخرى بديلة عن مرجعية الدولة الوطنية، وإلى تفكيك المجتمع وتحويله تدريجيًا إلى مجتمع طوائف وقوميات متصارعة, بدأت بوادرها بالظهور من خلال التشكلات التي أقامها الاحتلال, ممّا عرض الاستقرار السياسي في العراق إلى التصدع, والوحدة الوطنية للانفراط، ورفع في حالات أخرى درجة الاحتقان السياسي إلى المدى الذي انفجرت فيه غرائز التوترات الاجتماعية منفلتة من كل سيطرة وضبط. ( )

وفي عمق هذه الفوضى الأمنية والتعقيد جاء تشكيل الدولة العراقية الجديدة حيث الزمت أميركا القوى السياسية العراقية حينها بسقف زمني محدد لتشكيل الحكومة العراقية ووضع الدستور العراقي عام ٢٠٠٥ في أجواء مشحونة وصولًا لإجراء الانتخابات وتشكيل حكومة قائمة أصلًا على المحاصصة الطائفية ووجود نوع من عدم الثقة بين الشعب وحكوماته المتعاقبة حتى اليوم ومن يمثل الشعب في البرلمان، لذا نجد أن الحكومات العراقية حتى اليوم لم تلبي رغبات الشعب بالشكل المطلوب ولطالما كان هناك صراعات داخلية بين القوى السياسية وانقسامات وأصبحت الطائفية السياسية من أهم المعضلات التي يعاني منها النظام السياسي في العراق اليوم.

وبالعودة إلى الاحتلال الأميركي فان ممارساته أدت بشكل كبير "إلى الإضرار بالوحدة الوطنية في سياق فرض المحاصصة الطائفية" . ( ) [٢]

---

[١] – هاني فارس، **الأثار السياسية والاجتماعية للحرب ضد العراق على المنطقة العربية**، مجلة المستقبل العربي، ال عدد٢٥٩، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٣، ص٣٨.

[٢] – عبد الوهاب حميد رشيد، **التحول الديمقراطي في العراق**، مصدر سابق، ص ١٧١.

حيث انه يريد عراقًا موحدًا شكلًا ومفتا واقعًا في صورة كانت ونات وطوائف وعرقيات بعيدًا عن الاعتبارات الوطنية العراقية ومحيطها العربي والإسلامي. ( )[١]

وإذا اعتبرنا ان هذه فعلًا كانت رغبة الاحتلال الأميركي فهو بالتأكيد استغل هذه البذرة الطائفية الموجودة ووظفها لصالحه في العراق، ورسخه أكثر بتحويلها إلى طائفية سياسية عبر نظام المحاصصة الذي تم إتباعه في توزيع المناصب الأساسية والهامة في الحكومة والمنظومة السياسية، حيث أصبح عرفًا أن يكون رئيس الجمهورية كرديًا، ورئيس الحكومة شيعيًا، وحصة السنة رئيس مجلس النواب.

البعض يرى إن المحاصصة الطائفية هي تمثيل عادل للأقليات وضمان حقوقهم، كذلك تجنبًا للدخول في دكتاتورية فئة واحدة على حساب الفئات الأخرى والمكونات الباقية لأي مجتمع، وربما هذا صحيح ولكن حين يتم تسيس الطائفة وجعل الولاء لها أهم وأسمى من الولاء للوطن وتتفوق هنا على شعور المواطنة فنحن أمام معضلة كبيرة هي أساسًا حجر عثرة في تطبيق ما يسمى بالديمقراطية التي كانت شعارًا رفعته الولايات المتحدة الأميركية واعتبرته سببًا هامًا يجب تطبيقه وأساسيا في عملية الدخول إلى العراق.

ويصبح الأمر أكثر تعقيدًا حين تتغلغل الطائفية في توزيع المناصب الأقل أهمية وصولًا إلى الموظف العادي، أو حصول المواطن على عوائد اقتصادية ومناصب سيادية أو اجتماعية نظرًا لانتمائه لطائفة ما وعدم اعتماد مبدأ الكفاءة في التعيين الحكومي أو الوظائف.

و" عندما يقترن هذا التسيس الطائفي باقتتال أهلي تنتهك فيه أبسط حقوق الإنسان، أي الحق في الحياة يصبح الحديث عن الديمقراطية ترفًا، لا يملك المحلل السياسي الخوض فيه ". ( )

وفي سياق بحثنا عن الطائفية لا بد أن نلحظ أن تاريخ العراق الحديث لم يشهد حربًا أهلية أو اقتتالًا داخليًا طائفيًا أو مذهبيًا إلا بعد دخول الاحتلال الأميركي إلى أراضيه عام ٢٠٠٣، حيث كانت العلاقات الاجتماعية متماسكة داخل المجتمع العراقي بين أبناء الأديان المختلفة أو المذاهب المختلفة

---

[١] –جاسم يونس الحريري، **العراق.. إلى أين؟**، ملف: الوحدة الوطنية، المستقبل العربي، السنة ٢٧، العدد ٣٠٥، تموز /يوليو ٢٠٠٤، ص. ص٦٤٥–٦٤٨.

[2]-Haiku Widman, D**ivisive Rule, Sectarianism and Power Maintenance in the Arab Spring Bahrain**, **Iraq, Lebanon and Syria,** SWP Research Paper, March 2014.

" العلاقة بين السنة والشيعة علاقة متداخلة من الزواج المختلط إلى الانتماء المشترك للحزب الواحد إلى الوحدة الوطنية داخل الوطن الواحد ". ( )[١]

وهنا يظهر جليًا التداخل بين الطائفية والعنف، العنف الذي شهده العراق وظهر على عدة أوجه بعد الاحتلال الأميركي إذا كان من خلال ممارسات الاحتلال نفسه، قصف مساجد ومراكز دينية، اعتقال شخصيات دينية، في مناطق مثل الكوفة، النجف الأشرف، الرمادي، بغداد، الفلوجة وغيرها،" إن الطائفية لم تبلغ مدى هائلًا من التسيس والعسكرة إلا بعد الاحتلال الأميركي للعراق".( )[٢]

كذلك ساهمت بشكل كبير عمليات التهجير القسري التي تعرض لها العراقيين على أساس اثنى/ديني /طائفي/مذهبي و انطوى هذا التهجير المنظم و المنهج على أغراض هدفها خلق خطوط تماس عرقية وطائفية بين العراقيين وعزل العراقيين فيما بينهم على أساس هذه الهويات الفرعية وخلق مناطق طائفية خالصة وتصاعدت بشكل كبير عمليات التهجير هذه في عام ٢٠٠٦ خاصة في مناطق بغداد وكركوك والبصرة، و " قد استخدم في هذا التهجير أساليب تهديد متعددة لإجبار السكان على ترك منازلهم ومناطقهم, سواء داخل البلد أو خارجه، توزعت ما بين, التهديد والوعيد بالقتل أو التصفية أو التعذيب ". ( )[٣]

ومن ممارسات العنف التي ارتبطت بشكل كبير بالطائفية هي عمليات الخطف والقتل على الهوية، عمليات القتل والتعذيب هذه التي كانت على أسس طائفية، أسهمت فيها مجوعتان أساسيتان:

الأولى: مجموعات معزولة وغير منضبطة وطنيًا تورطت في ممارسة العنف والجرائم ذي البعاد العنصرية والطائفية كفعل مضاد للتركيبة السياسية الناجمة عن الاحتلال الأميركي.

معظم العمليات التي قامت بها هذه المجاميع اتسمت بالعشوائية، وجاءت كردود أفعال على عنف المحتلين وقسوتهم على السكان، أو كردود أفعال على الأعمال الإجرامية التي قامت بها المليشيات والجماعات الطائفية والعنصرية المرتبطة جبهات متعددة داخليًا وخارجيًا، لقد ساهمت هذه

---

[١] – خير الدين حسيب، **العراق من الاحتلال إلى التحرير**، مصدر سابق، ص ١٧٢.

[٢] – فالح عبد الجبار، مرجع سابق، ص٢٢.

[٣] – حسن محمد حسن،" **التهجير القسري في العراق، دراسة تطبيقية على المهاجرين في قضاء خانقين**، مجلة الفتح، ال عدد٣٤، جامعة السليمانية، ٢٠٠٨، ص٧–٢٣.

المجاميع في إيجاد اصطفاف طائفي، وقدمت لسلطة الاحتلال مقوما مهما من مقومات نجاح مشروعها التقسيمي.

المجموعة الأخرى: فيمثلها العراقيون الذين استوردوا تفسيرات دينية متطرفة بعيدة عن تقاليد الشعب العراقي إجراميًا ناقضة لمبادئ الدين الإسلامي وتعاليمه الإنسانية. فقدم هؤلاء نهجًا إجراميًا خطيرًا على أمن شعب العراق وقضيته الوطنية، وشنوا حملات عنف على الأبرياء من أتباع الأديان والمذاهب الأخرى وقاموا بها بعدة أشكال سواء عبر السيارات المفخخة أو الأحزمة الناسفة أو مهاجمة السكان ومناطق التجمع بالرصاص الحي والعبوات الناسفة والأسلحة الكاتمة، "أن العنف الدموي الذي قامت به هذه المجموعات يشكل جرمية منظمة، وبعيدة عن المصالح العراقية المشتركة لأبناء الشعب العراقي، وقد أسهمت عملياتهم الإجرامية هذه في تشويه القضية الوطنية العراقية من خلال إلغائها المشروع الوطني للمقاومة, وربط مشروع المقاومة والجهار بمشروع صراع ديني، غدته أطراف خارجية عّدة في مقدمتها الولايات المتحدة الأميركية ودول إقليمية." ( )، وطبعا لم يقتصر الأمر على كونهم عراقيين بل استقطبت هذه المجموعات كل المتطرفين دينيًا من مختلف الجنسيات والبلدان وكان ظهور داعش لاحقًا في العراق هو مثالًا حيًا على هذه المجموعات.

المبحث الثالث: الإشكاليات الاقتصادية والاجتماعية بعد الغزو الأميركي عام٢٠٠٣

إذا كانت التنمية الاجتماعية_ الاقتصادية هي أحدى أهم الأهداف التي تهتم بها الدولة، وتسعى لتحقيقها، فإن أهم أسباب تحقيق هذا الهدف هو وجود مؤسسات دولة فاعلة تضطلع بهذه المهمة، وبالرغم من تعاقب الأنظمة السياسية والحكومات في العراق على مدى طويل جدًا لكن لم نر أنها تمكنت من إنجاز عملية بناء الدولة المؤسساتية بشكل صحيح، وواجهت الدولة في العراق عدة عقبات وبالتأكيد هذه العقبات إن كانت سياسية أو أمنية هي ترتبط بشكل كبير وتؤثر في الوقت ذاته على الجانبين الاقتصادي والاجتماعي وكل ما يتعلق ببنية المجتمع العراقي كذلك.

---

[١]– سعد داود قراقوش، " **مأساة العنف في العراق.. محاولة لقراءة ظاهرة مجنونة**"، بحث منشور على الموقع: http://articles.abolkhaseb.net/ar_articles_2006

الفقرة الأولى: الإشكاليات الاقتصادية

إن المشهد الاقتصادي العراقي لا يقل سوءًا عن المشهد السياسي والأمني في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وخاصة إن الوضع الحالي جاء كنتيجة لظروف سابقة تمثلت بالحصار الاقتصادي على العراق وحكم النظام السابق والحروب التي مرت على العراق، وإذا أردنا أن نلخص المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي اليوم سنقوم باستعراضها في نقاط واضحة:

البند الأول: الفساد المالي والإداري

إن الفساد الإداري آفة متفاقمة جدًا في الاقتصاد العراقي الحالي وخلال الفترة السابقة القريبة حيث سرقت مليارات الدولارات في مشاريع وهمية خاصة تلك التي تخص حقل النفط وفي نفقات تخص الطبقة الحاكمة والمسؤولين حيث بلغت خسارة العراق فقط في خمسة أعوام من عام ٢٠٠٣ حتى نهاية ٢٠٠٨نحو ما يقارب ٢٥٠ مليار دولار أميركي، مما يعكس ضخامة تأثير ظاهرة الفساد الإداري في العراق.

حيث صنفت" منظمة الشفافية العالمية حول الفساد في العالم " العراق ثالثًا في لائحة من ١٨٠ دولة، بعد بورما والصومال.([1])

كذلك "فتحت لجنة الرعاية الأميركية التقرير الأخير لوزارة الخارجية الأميركية، يذكر تحول العراق إلى واحد من ستة من أكثر الدول فسادًا في العالم، وبأن الفساد المستشري بات يؤثر في كافة مستويات الحكومة".([2])

إن شيوع الفساد وبوتيرة عالية عن ذي قبل واتخاذه أشكالًا متعددة و مستويات مختلفة، فعلى صعيد أشكاله برزت في الجوانب المالية والإدارية، أما مستوياته فقد وصلت إلى أعلى المستويات في إدارة الائتلاف المؤقتة ممثلة برئيسها السفير (بول بريمر) الذي يعد مسؤولًا بصورة مباشرة عن اختفاء ما يقدر٨,٨ مليار دولار بحسب ما يذكر مدير مكتب المفتش الأميركي العام ستيوارت براون وقد قيل بأنها أُنفقت على شكل رواتب ونفقات تشغيلية ورأسمالية ومشاريع إعادة تعمير خلال المدة بين (تشرين الأول ٢٠٠٣ إلى حزيران ٢٠٠٤) وإن أصل هذا المبلغ يعود إلى ما تحقق

---

[1] – نهلة الشهل، **دولة حديثة وديمقراطية وفساد: العراق نموذجًا**، جريدة الحياة، ٢٠٠٨/٦/٢٢.

[2] – جويل برين كلي، **العراق – الديمقراطية التي شوهها الفساد**، مصدر سابق.

من عوائد برنامج الأمم المتحدة السابق (النفط مقابل الغذاء والدواء) أي أنها أموال عراقية خالصة ولا تشمل أموال المساعدات سواء الأميركة منها أو تلك التي قدمتها الدول المانحة.[١]

أما فيما يخص الشق الأهم خاصة بعد احتلال العراق هو مسألة إعادة أعمار العراق تلك التي نادت بها الإدارة الأميركية ورفعتها كشعار أساسي للنهوض بالبلد وتوفير خدمات أفضل للشعب العراق وتأهيل البنى التحتية، وحسب الأرقام، فقد تمَّ إنفاق أكثر من ٢٢٠ مليار دولار على مشروعات إعادة بناء العراق خلال الفترة الممتدة ما بين ٢٠٠٣ و٢٠١٤، يشير تقرير التدقيق الأميركي الصادر عن معهد الأمن العالمي (Global Security Institute)، إلى أنّ البنية التحتية التي موَّلها المانحون والمنجزة منذ عام ٢٠٠٣ قد انهارت بالفعل بحلول عام ٢٠٠٥ بسبب عدم المشاركة الكاملة للمؤسسات العراقية خصوصًا من ناحية الصيانة، وكذا الانقسام المكثَّف في البيئة السياسية، ونقص الشركاء الوطنيين الشرعيين للعمل معهم.[٢] فلقد ظهر فسادًا كبيرًا على مٌستوى العقود الخاصة بإعادة الإعمار إذ بالرغم من أن منافع الأعمار تأتي من الامتيازات الممنوحة إلى شركات محددة ومعروفة في الأوساط الرأسمالية والاقتصادية، فإن نمط علاقاتها وولاياتها مع متخذي القرارات في الأوساط الأميركة معروفة جدًا أيضا لا سيما إن هذه الأنظمة تضم مجموعة منظمة من الصناعيين وذوي النفوذ السياسي الذين تمكنهم العمل على ضمان و حماية أرباحهم.[٣]

العراق الذي من أهم الدول من حيث الدول المنتجة للنفط ويحتل اليوم المرتبة الخامسة عالميا من حيث المخزون (الاحتياطي)، ويصدر في اليوم ما يقارب ٩٩ مليونا و٥٨٥ ألفًا و٢٨٣ برميلًا، بإيرادات بلغت مليارين و٩١ مليونا و٨١١ ألف دولار وهذا حسب ما أصدرته شركة تسويق النفط العراقية "سومو" كإحصائية لشهر مايو ٢٠٢٠.[٤] ما زال حتى يومنا هذا يعاني من سوء الخدمات وانقطاع التيار الكهربائي وتوفير مياه حلوة صالحة للشرب ويعاني بنى تحتية آيلة للانهيار حتى وصل

---

[١] – الربيعي، كوثر عباس، **أموال العراق وسوء الإدارة الأميركية**، أوراق دولية، ال عدد١٤٢، أذار،٢٠٠٥، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ص١.

[٢] –مقال حول معضلة إدارة الإعمار في العراق:

https://www.alaraby.co.uk/

[٣] – سالم توفيق النجفي، **لفساد، (دراسة حالة العراق تحت الاحتلال)، في: الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**، بيروت، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مر كز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤، ص٨١٨.

[4] –https://www.somooil.gov.iq/

الأمر إلى سوء الطرق والجسور، وتدهور كبير في القطاع الصحي العراقي برغم وجود كوادر طبية ولكن ينقصها المستشفيات المؤهلة والتقنيات لاستقبال المرضى العراقيين بدلا من تلقيهم العلاج في دول الجوار مثل لبنان و إيران والأردن كذلك دول أخرى كالهند على سبيل المثال لا الحصر، ويجدر بالذكر موقف قوات الاحتلال بعد دخولها العراق مباشرة فيما يخص مسألة حماية المؤسسات العراقية مثل البنوك والمصارف والمتاحف والوزارات عدا وزارة النفط والمنشئات النفطية الأخرى، ولم يكن هناك ما يشير إلى أي نوع من الحماية ضد السراق والعابثين في بنود اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ فلقد ورد في هذه الاتفاقية أن قوات الاحتلال تعمل على حماية البنى الارتكازية المادية، والمؤسسات النقدية للدولة التي تم احتلالها ولكن هذا الأمر لم يحدث، إذ إن الشعب العراقي شاهد برمته على موقف قوات الاحتلال في عدم حماية البنى الارتكازية للعراق المحتل، وقد زادت تلك الأحداث من دائرة الفساد.( ) ومن الأماكن الهامة جدا الّتي تعرضت للسلب والنهب وتركت أثرًا كبيرًا في نفوس العراقيين ومن شاهد تلك اللقطات لدخول الناس للمتحف الوطني العراقي وسرقة ما يقارب ١٧٠,٠٠٠ الف قطعة أثرية هامة جدًا، والملفت أن من بينها قطع كبيرة جدًا في الحجم، حيث صار البعض يشكك بأنها سرقة ممنهجة ومخطط لها ولم يقم بها أشخاص عاديون، ويقول بعض المراقبين أن جنود أميركان وبريطانيون قد شجعوا أعمال النهب.( )وبالعودة إلى قرارات مجلس[٢] الأمن وخاصة القرار رقم ١٤٨٣ الذي ينص على " أن مسؤولية العراق هي بيد الاحتلال الذي يسعى لتشكيل إدارة عراقية مؤقتة لحين اقامة حكومة ممثلة للشعب معترف بها دوليًا".( ) [٣]

وشكل تبعًا لذلك القرار مجلس الحكم الانتقالي في ١٣ حزيران ٢٠٠٣ المكون من ٢٥عضوًا وبالطبع لم يتم اختيارهم حسب الكفاءة، ولم تكن الفرص عادلة منذ ذلك الحين ويمكن القول حتى اليوم في اختيار الشخصيات السياسية العراقية التي قادت البلد منذ ٢٠٠٣ وحتى اليوم، وبالطبع إضافة لعدم أهلية هذه الشخصيات من حيث المعرفة والخبرة السياسية بل هي كانت تتمتع بولاءات لأطراف معينة ورغبتها في تطوير علاقتها مع الاحتلال بكونها معرضة لخسارة مناصبها بعد حل المجلس الانتقالي، فأصبحت هنا الرغبة في الربح والحصول على أكبر قدر من الوليمة قبل المغادرة،

---

[١] – سالم توفيق النجفي، **الفساد، (دراسة حالة العراق تحت الاحتلال)، في: الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**، مرجع سابق، ص٨١٧.

[٢] – جيف جسيمون، **عراق المستقبل والسياسة الأميركية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط**، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٤، ص٢٠٤.

[٣] – وثيقة قرار مجلس الأمن الدولي ١٤٨٣ في ٢٢ أيار ٢٠٠٣.

واستمر الحال في مرحلة الحكومات العراقية المتعاقبة، مثلما كان عليه فيما يتعلق بالفساد المالي والإداري، بل زاد الوضع سوء وظهرت حالات الفساد بشكل واضح جداً،" فعلى سبيل المثال أهدرت وزارة الدفاع العراقية مبلغاً قدره ٣,٢ مليار دولار على عقود تسليح وتجهيز معدات عسكرية، وكما أهدرت وزارة أخرى مبلغا قدره سبعة مليارات دولار في عقود إعادة إعمار العراق".[١] الكثير تحدث عن ما سمي بأكذوبة إعادة الإعمار وكشفت مفوضية النزاهة العراقية الكثير من العقود التي تم إبرامها بشكل وهمي وسرقة المليارات من الأموال العراقية وأصبح الفساد الإداري آفة مستشرية في النظام العراقي الإداري حيث بلغ مجموع ما تم إهداره نتيجة الفساد الإداري ٥ مليارات دولار للمدة من حزيران ٢٠٠٤ حتى كانون الثاني ٢٠٠٧.[٢] ونحن هنا نركز على هذه الفترات التي كانت سلطة الاحتلال مسؤولة بشكل كبير عن إدارة البلاد فيها وهذه على سبيل المثال لا الحصر، وفي تقرير نشرته الجارنيان في فبراير شباط ٢٠١٦ عنونته بـ«لا أمل في إصلاح الفساد بالعراق» بينت أن الفساد وصل إلى جميع مفاصل الدولة.[٣] و حسب مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية احتل العراق المرتبة ١٦٦ من مجموع ١٧٦ في مؤشر الفساد، أي ضمن الدول العشر الأكثر فسادًا في العالم، أما في تقرير المنظمة لعام ٢٠١٩ احتل العراق المرتبة ١٦٢.[٤]

البند الثاني: الديون الخارجية والتعويضات

رغم أن العراق يعتبر من أغنى دول المنطقة من حيث موارده وخاصة النفطية، إلا أن خوضه لعدة حروب متعاقبة من الحرب الإيرانية –العراقية التي استمرت ثمان سنوات منذ ١٩٨٠وحتى أب ١٩٨٨، وثم احتلال الكويت ١٩٩٠ وصولًا إلى حرب الخليج الثانية ١٩٩١، ثم مروره بمرحلة الحصار الاقتصادي وسياسية النفط مقابل الغذاء، وخضوعه لعقوبات اقتصادية صارمة خلال فترة التسعينات أدى كل ذلك إلى أحداث ضرر كبير جدا في المؤسسات السياسة والاقتصادية وحتى قدرة الفرد الشرائية. لقد ترتب على العراق فقط نتيجة حربه مع ايران ما يقارب ١٤٠ مليار دولار ولم يستطع النظام السابق بسياسته أن يعيد بناء الاقتصاد العراقي بالشكل الصحيح كذلك علاقاته المتوترة مع دول الجوار والدول العظمى لم تساعده البتة في صنع تجارة دولية تنقذ بلده من هذه الديون الضخمة

---

[١] – وجدان فالح حسن، **نمط إدارة الحكم في العراق وأثاره السياسية والاقتصادية لل مدة ١٩٢١ــ ٢٠٠٦**، بغداد، رسالة ماجيستر غير منشورة، كلية العلوم السياسية جامعة النهرين، ٢٠٠٧، ص٢٠٥.

[٢] –المؤتمر الصحفي لرئيس مفوضية النزاهة العراقية المنعقد بتاريخ ١٥ أيار ٢٠٠٧.

[3] –https://www.theguardian.com/world/series/the-guardian-in-arabic

[4] –www.transparency.org

وما عقبها، إضافة انه قد فرض على العراق عامة بعد غزو الكويت١٩٩١من قبل منظمة الأمم المتحدة تعويضات للدول والشركات والأفراد المتضررة من سلوكيات وسياسات النظام السابق حيث قرر استقطاع ٣٠ % من مبيعات النفط العراقي لدفع التعويضات التي قررتها اللجنة التي تم تخفيضها لاحقا إلى نسبة ٥%.[١]

هذه الديون الضخمة لم تكن معلومة من قبل الشعب العراقي خلال سنوات حكم صدام حسين، لكنها برزت بشكل كبير للإعلام بعد عام ٢٠٠٣ حيث تضمنها قراري مجلس الأمن ١٥٤٦/١٤٣٨،حينما أعيدت هيكلية الديون ولكن سرعان ما تركت بسبب الظروف التي مر بها العراق خاصة من الناحية الأمنية وبالذات خلال العامين ٢٠٠٦/٢٠٠٧ حين برزت بذرة للحرب الأهلية في البلاد حيث كان الاهتمام ينصب حول إدارة الأزمة والعبور إلى بر الأمان، بالتأكيد هذه المديونية الكبيرة للعراق تشكل عائقا كبيرا أمام إعادة الإعمار وبناء نظام سياسي واقتصادي ناجح وكذلك استعادة الأمن وبناء الحياة الديمقراطية المرتقبة في العراق.

لا يمكن إنكار دور منظمة الأمم المتحدة في الضغط على الدول الدائنة وخاصة دول نادي باريس.[٢]، التي قدرت ديونها بما يقارب٣٧,١٥ مليار دولار حينذاك، إضافة لديون خارج نادي باريس قدرت ب ٣٦ مليار دولار، وما يقارب ٢٥ مليار للمؤسسات الخاصة (ديون تجارية)،و حوالي ٠,٥ لأطراف أخرى متعددة.[٣] ومارس بريمر بعض الضغوطات على كل من السعودية والكويت من أجل تخفيض الديون والتعويضات ولكن محاولاته باءت بالفشل، كذلك المبعوث الأميركي جيمس بيكر حيث حاول التفاوض مع الدول الدائنة للعراق، ومن بعده مجلس الحكم الانتقالي والحكومات العراقية المتعاقبة التي طالبت تخفيض الديون العراقية أو إعفاء العراق من جزء كبير من ديونه على غرار

---

[١] – خضير عباس الندوي: **البطاقة التموينية في العراق بين الحاجات الوطنية والضغوط الخارجية، المجلة السياسية الدولية**، العدد١٢، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٩، ص٢٠٩.

[٢] – نادي باريس: هو مجموعة غير رسمية تضم دائنين رسميين – معظمهم بلدان صناعية – تسعى للتوصل إلى حلول منسقة وقابلة للاستمرار لصالح البلدان الدائنة التي تواجه مصاعب في السداد، ويعالج دائنو نادي باريس مشكلات ديون البلدان المدينة من خلال إعادة جدولة الديون أو تخفيض خدمة الدين أثناء فترة زمنية محددة أو اعتبارا من تاريخ محدد، ويرجع تاريخ هذا التجمع الطوعي إلى عام ١٩٥٦.

[٣] – أيسر الغرير، علي عبد الله الشيخ، **مديونية العراق الخارجية (الواقع والأفاق)**، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاجتماعية، مجلد٤، ال عدد١٠، ٢٠٠٨، ص٨٩.

ألمانيا وما حدث معها بعد الحرب العالمية الثانية وكذلك راوندا التي شطبت ديونها عام ١٩٨٨ من قبل مجلس العموم البريطاني، كذلك الأرجنتين التي أعفيت من ٥٧% من ديونها عام ٢٠٠١.[1]

في النهاية أسفرت الضغوطات التي مارستها الولايات المتحدة على دول نادي باريس من التوصل لاتفاق من أجل تخفيض الديون المترتبة على العراق خاصة حينما ربطت أميركا مشاركة دول نادي باريس بعقود إعادة إعمار العراق وإعادة تأهيل القطاع النفطي، حيث حصل العراق على تخفيض يقارب ٧٠-٨٠% وخاصة مع إبداء كل من فرنسا وألمانيا تعاونهما وفعلًا وصل العراق عام ٢٠٠٤ إلى اتفاق عرف ب EPCA برنامج المساعدات لما بعد الأزمات بالتخفيض الذي سيتم على عدة مراحل ووفق شروط وضوابط أهمها:

- إعادة النظر بأسعار المشتقات النفطية وموازنتها مع دول الجوار.
- رفع الدعم عن بطاقة التموينية واستبدال مفرداتها بتعويض نقدي.
- التوجه نحو خصخصة الشركات العامة.
- إصلاح مالي وإدارة جيدة للمصروفات.
- تفعيل شبكة الضمان الاجتماعي للعوائل الفقيرة ووصلت بعدها ديون نادي باريس إلى ما يقارب ٨ مليار فقط يترتب على العراق دفعها خلال ٢٣ عام وتلا ذلك الاتفاق عد اتفاقيات مثل اتفاقية الترتيبات السائدة SBA٢٠٠٥.

وفي عام ٢٠٠٥ ضمن اجتماع قمة سنغافورة، توصل العراق إلى عدة حلول بخصوص ديونه خارج دول نادي باريس حيث حصل على تخفيض بنسبة ٢٠% من الدين الأصلي للقطاع الخاص (شركات عالمية، بنوك)،إضافة إلى تسويات مالية مع ٨٠% من الدائنين الذين لهم مبالغ دون الـ ٢٥ مليار دولار مقابل استلام دفعة نقدية تعادل ١٢،٥ % من أصل الدين وإلغاء الباقي وهكذا توصل العراق إلى إلغاء ديون بقيمة ٩٧ مليار دولار من أصل الديون الخارجية المترتبة عليه، ورغم جميع تلك الجهود ما زال العراق يتحمل عبئا كبيرا يدفع ثمنه في بادئ الأمر الشعب العراقي، فما زالت تترتب عليه تعويضات دول الخليج (السعودية- البحرين)،تعويضات حرب الخليج(الكويت)،قروض صندوق النقد الدولي، القرض الياباني وغيرها من القروض الكبيرة التي لجأت إليها الدولة العراقية في ظروف خاصة.

---

[1]- زياد عربية، **المديونية الخارجية العراقية أحد معوقات إعادة الأعمار**، مجلة أراء، ال عدد٤٤، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات، ٢٠٠٨ ص٧١.

كذلك أعلن صندوق النقد الدولي، في وقت سابق، أن ديون العراق تفاقمت خلال السنوات الماضية حيث كانت قبل ٦ سنوات ٧٣,١ مليار دولار، وارتفعت في العام ٢٠١٤ إلى ٧٥,٢ مليار دولار، وفي العام ٢٠١٥ أصبحت ٩٨,٠ مليار دولار، وارتفعت في ٢٠١٧ إلى ١٢٢,٩ مليار دولار.

إضافة إلى ما ذكرناه من تفشي الفساد المالي والإداري في العراق حيث تبين إحصائية للبنك الدولي عام ٢٠١٨ تبين أن عدد سكان العراق الذي وصل إلى ما يقارب ٣٦ مليون نسمة، يبلغ فيه خط الفقر ٣,٢ دولار في اليوم، وأن ما يقارب ١١ مليون نسمة من الشعب العراقي يعيشون تحت خط الفقر كذلك تشير الإحصاءات إلى أن نسبة الفقر في العراق وصلت إلى ٤١,٢ في المائة في المناطق المحررة من تنظيم داعش الإرهابي مؤخرًا.

البند الثالث: مشكلة البطالة

أن البطالة ظاهرة اقتصادية كلية تعاني من آثارها العديد من البلدان باختلاف أنظمتها الاقتصادية، وقد اختلفت وجهات النظر بالنسبة للاقتصاديين في إعطاء مفهوم موحد للبطالة سبب تعدد أنواعها واختلاف تأثيراتها حسب كل نوع من هذه الأنواع، ولكن المفهوم الذي وضعته وأوصت به منظمة العمل الدولية يعد مفهوما أو تعريفا شاسعا للبطالة والذي ينص على:" إن العاطل عن العمل هو ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معينة بلا عمل وهو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه عند مستوى أجر سائد لكنه لا يجده"[1]. ومن الطبيعي أن تترك الظروف التي مر بها الشعب العراقي منذ أكثر من ثلاثين عام حتى اليوم أثارًا سلبية كبيرة على الجانب الاقتصادي والعلمي كذلك وحتى الاجتماعي، مشكلة البطالة هي ربما تبدو مشكلة اقتصادية فقط في بادئ الأمر ولكنها أيضا مشكلة اجتماعية ومرتبطة بشكل كبير بنظام التعليم، والأهم الوضع الأمني.

ويبدو أن المشكلة هذه أيضا تمتد جذورها إلى أعمق من عام ٢٠٠٣ ودخول قوات الاحتلال الأميركي إلى العراق فهي أيضا بدت معالمها واضحة في فترة الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق عام ١٩٩١، واستمرت حتى اليوم، حيث توضح إحصائية وضعت عام ٢٠١٥ إن نسبة البطالة بين (٢٠٠٥-٢٠١٥) هي ٢٨,١-٢٩% .[2] وهي بطالة هيكلية .

---

[1] -منظمة العمل الدولية، **نوع الجنس، العمل، الاقتصاد غير المنظم: قاموس المصطلحات**، بيروت، ٢٠٠٩، ص ٧٨.

[2] - عبد الله نداء، **واقع البطالة في العراق**، رسالة دبلوم عالي، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، بغداد، ص. ص٢٣-٢٤

ونلاحظ أن هذه النسبة تزداد بين الذكور أكثر من الإناث ربما يعود السبب أن أغلب النساء يقعن تحت تأثير البطالة الاختيارية السلوكية لوجود مصادر أخرى للدخل أو أن بعض الوظائف غير مرغوبة بالنسبة لهن وتبين الدراسات أن الفئة الأكبر المتأثرة بالبطالة هي الأعمار ما بين ١٥ عام وحتى ٢٩ عام، وما ضاعف من مشكلة البطالة هي انخفاض نسبة التوظيف في القطاع الحكومي منذ عام ٢٠١٥ والذي لم يشهد نموا واضحا وهذا يعني أن النسبة سترتفع بمعدلات تتراوح بين ١-١,٥ % سنويا إن لم يتم تفعيل التوظيف بشكل صحيح في القطاع الخاص أيضا.[١]

وإن بحثنا عن أسباب البطالة في الواقع الاقتصادي العراقي سنجد أهمها:

- عدم الاستقرار السياسي والأمني.
- الفساد المالي والإداري المستشري في أغلب مؤسسات الدولة.
- عدم كفاية رؤوس الإنتاج خاصة تلك المتعلقة برؤوس الأموال.
- أحادية الاقتصاد العراقي (القطاع النفطي) وإهمال قطاعي الصناعة والزراعة.
- كثرة العمالة غير الماهرة بسبب ضعف وتأخر النظام التعليمي مؤخرا في العراق.
- عجز الحكومات المتعاقبة عن إطلاق مشاريع تنمية حقيقية.
- توقف الكثير من الاستثمارات المحدد لها بسبب التدهور الأمني الواضح.[٢]
- هجرة الكفاءات والعقول العلمية العراقية وهروب رأس المال الوطني خارج العراق، وتوقف معظم الأنشطة الاقتصادية.[٣]
- حل الجيش العراقي بعد عام ٢٠٠٣ وعدة مؤسسات أمنية وعسكرية ومدنية.
- عمليات التحول نحو اقتصاد السوق (الخصخصة)، والتي أدت إلى تفاقم مشكلة البطالة من خلال تقليص فرص العمل في القطاع العام.
- إغراق السوق العراقي بالسلع المستورة دون قيود مصاحبة مما أدى إلى وضع تنافسي غير عادل مع المنتج العراقي الوطني وبالتالي توقف أغلب الأنشطة الاقتصادية وتسريح عمالها.

---

[١] – جليل كامل غيدان، هيثم حطيمان، **التكاليف الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي بعد ٢٠٠٣**، مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية والإدارية، ال عدد٣١، جامعة واسط، ٢٠١٦، ص.ب ٩٦-٩٨.

[٢] – باسل الحسيني، **الأساسيات الاقتصادية التي تواجه العمل التنموي في العراق بعد ٢٠٠٣**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، ورشة عمل بيروت،٢٠٠٤، ص٢١٩

[٣] – أحمد عمر أحمد الراوي، **دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام٢٠٠٣**، دار الدكتور للعلوم، شارع المتنبي، ٢٠٠٩، ص٢٨.

فعلا أن أسباب هذه الظاهرة عديدة بشكل عام وبشكل خاص في العراق الذي يعاني التدهور الأمني والتخبط السياسي والفساد السياسي والمالي والإداري، وكلها مجتمعة أدت اليوم إلى وجود نسبة بطالة كبيرة بين الشباب العراقي خاصة والتي أثرت بشكل سلبي جدا على وضعهم المعيشي والنفسي، وقد أعلن صندوق النقد الدولي في أيار ٢٠١٨ أن معدل بطالة الشباب في العراق تبلغ أكثر من ٤٠%.

بينما أعلنت لجنة الاقتصاد والاستثمار النيابية في شهر سبتمبر عام ٢٠١٩، عن تجاوز نسبة البطالة والعاطلين عن العمل أكثر من ٤٢% في عموم محافظات البلاد.

البند الرابع: أحادية الاقتصاد

بالتأكيد وكما أسلفنا الذكر أن أهم أسباب دخول القوات الأميركية إلى العراق عام ٢٠٠٣ هو تأمين الطاقة وأولها عنصر النفط، وفي الواقع أن أهمية الحصول والاستيلاء على عناصر الطاقة تتزايد عالميا، الأمر الذي يجعل الولايات المتحدة الأميركية تسعى للحصول على الطاقة من الدول الغنية بها وفق مبدأ التعاون أو حتى الصدام.( ) وهو ما تحقق في الحرب الأمريكية على العراق عام ١٩٩١، عندما أقدم النظام السياسي العراقي أنداك على غزو الكويت، والذي يعني عمليًا وقوع ٢٠% من الاحتياط العالمي من النفط تحت تصرف نظام سياسي مناوئ لها ويقف بالضد من مشاريعها السياسية في المنطقة، لذلك أعلن الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الأب في تصريح له نشرته مجلّة نيوزويك news week بتاريخ 29 تشرين الثاني نوفمبر ١٩٩١: إننا لا نستطيع أن نسمح لصدام حسين بأن يفرض علينا ابتزازا اقتصاديًا، إن أمن الطاقة جزء من الأمن القومي، وعلينا أن نتهيأ للتصرف على هذا الأساس"[٢] فإنَّ الهدف الأمريكي، تحوّل من السعي لتقليل الاعتماد على النفط العربي، إلى استهداف السيطرة على منابعه، للتحكم في تدفقه وأسعاره.( ) ٣

ويتوقَّع بعضُ خبراء النفط أن يمتلك العراق مكامن نفطية بحدود ٣٠٠-٤٥٠ مليار برميل، بمعنى أن مدة نفاذ النفط العراقي(على افتراض إنتاج 6 ملايين برميل يوميا) تتراوح بين ١٣٩-

---

[١] – سيرجي مارتي نوف، **الطاقة هل هناك سقف للنمو؟**، دراسة، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، ال عدد١٧٧، ٢٠٠٩، ص٤٣.

[٢] – حافظ برجاس، **الصراع الدولي على النفط العربي**، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٠، ص٣١.

[٣] – خليل حسين، **ذرائع الإرهاب الدولي وحروب الشرق الأوسط الجديد**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت،٢٠١١، ص.ب ١٨٢-١٨٣.

٢٠٨ عام وهذا يؤيد نظرية أن آخر برميل نفط في العالم من المتوقع أن يكون مصدره العراق.( )وعليه فأن دخول أميركا إلى العراق كان أمرا مدروسا وأهم أهدافه السيطرة على منابع النفط في العراق والتحكم في السياسات النفطية العراقية، ولأن العراق يحتل مركزا متقدمًا من حيث الاحتياطي العالمي مع جودته العالية، وقلة تكاليفه الإنتاجية وربما سيكون آخر نفط ينضب في العالم، وتدعيمًا لهذه الفكرة هو تصريح نائب وزير لدفاع الأميركي بول ولفوتي Paul Wolfowitz بعد احتلال العراق في مؤتمر أمني في سنغافورة قائلًا: " لم يكن أمامنا أي خيار في العراق، فالبلد يسبح على بحر من البترول".( ) إضافة إلى ذلك ذكر الآن[٢] غرين سبان Alan Greenspan رئيس اتحاد المصارف المركزية الأميركية في مذكراته المنشورة، حين تم سؤاله عن السبب الحقيقي وراء غزو أميركا للعراق، قال: أنه النفط. وهذا الأمر من المفترض به أن يكون نقطة قوة لدى العراق اقتصاديًا وسياسيًا، ولكن ما حدث على أرض الواقع بعد عام ٢٠٠٣ والسيطرة من قبل قوات الاحتلال على وزارة النفط والمؤسسات النفطية في البلد، ومن ثم الظروف التي توالت على العراق أدت بأن يكون الجانب النفطي هو أشبه بالجانب الاقتصادي الوحيد الفعال في العراق، وهذا ما نقصد به أحادية الاقتصاد أو الاقتصاد الريعي الذي يعتمد على عنصر واحد وحيد وهو النفط. حيث يمثل القطاع النفطي ٧٤% من الناتج المحلي الإجمالي، و٩٣% من عوائد الصادرات في العراق، ما يعني أن الاعتماد الكلي في تمويل المصروفات الاستثمارية والاستهلاكية وتمويل الاستيراد يقع عليه.( )[٣]

على سبيل المثال لا الحصر أن استخراج النفط الخام كان يتبوأ المقام الأول في توليد الناتج الإجمالي وبنسبة ٤٣% عام ٢٠١١،و ٩٧ % في تشكيل الموازنة الاتحادية، و ٩٣% في بنية الصادرات العراقية، مما يشوه العلاقة بين الدخل النفطي وحركة المتغيرات الكلية في الاقتصادي ويضعف ن درجة التماسك الاقتصادي طويل الأمد ومستقبل التنمية.( ) إن اعتماد العراق بشكل كلي[٤] على النفط كمصدر وحيد اقتصادي وحيد أمر خطير جدا فجميعنا نعام أن الاقتصادي الريعي غير

---

[١] – للمزيد راجع دراسة: مثنى مشعان المزروعي، **الهنية الاستراتيجية لنفط العراق في منظر الولايات المتحدة**، مجلة المستقبل العربي، بيروت، ال عدد٣٧٦، ٢٠١٠، ص.ب ٥٨–٥٩.

[٢] – إزهار عبد الله حسن، **السياسة الأميركية حيال العراق منذ التسعينات**، أطروحة دكتوراه كلية العلوم السياسة، جامعة النهرين، بغداد،٢٠٠٦، ص٤٧.

[٣] – خضير عباس الندوي، **أزمة المشتقات النفطية في العراق**، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ال عدد١٣، المجل د٤ ،٢٠٠٨، ص١٣٤.

[٤] – خالد روكان عواد، **الإصلاح الاقتصادي في العراق بعد عام ٢٠٠٣التجربة والتحديات**، مجلة زانك للعلوم الإنسانية، جامعة صلاح الدين، أربيل، ال عدد١، المجل د١٩، ٢٠١٥، ص٨٦.

مستقر بسبب تقلبات الأسواق العالمية والسياسات الاقتصادية المتبعة في هذا المجال وان للتصنيع المحلي وتطوير القطاع الزراعي أهمية كبيرة من أجل أن تستطيع الدولة بناء نفسها من جديد، ولا يمكننا تهميش دور الاقتصاد في عملية بناء الدولة واستقرارها بل بالعكس تماما.

الفقرة الثانية: الإشكاليات الاجتماعية

إن الظروف التي مر بها العراق منذ عام ٢٠٠٣ وحتى اليوم جعلت المجتمع العراقي في مواجهة مع تحديات كبيرة على عد مستويات، أمنية وسياسية، اقتصادية، واجتماعية وبالتالي كل تلك الظروف غير المستقرة أثرت بشكل مباشر على الفرد العراقي ومن المعروف أن أهم أسس بناء الدولة هي بناء الفرد بحد ذاته وتطوير قدراته وتوفير العيش الكريم له، لذا نرى اليوم الفرد العراقي يعاني عدة مشكلات على عدة أصعدة من حيث شعوره بعدم الأمان بسبب كل ما مر به من نزاعات مذهبية، تهجير، دخول تنظيم داعش الإرهابي إلى عدة مدن في العراق، اغتيالات، خطف،...الخ ،في المقابل هناك نسبة بطالة كبيرة كما وضحنا سلفا وشعور المواطن العراقي بعدم العدالة الاجتماعية في داخل بلده من حيث توزيع الوظائف وسيطرة المحسوبيات والرشاوي بسبب الفساد الإداري والمالي، أضف إلى ذلك معاناته اليومية مع سوء الخدمات في العراق وخاصة الطاقة الكهربائية وتوفير مياه حلوة صالحة للشرب، كل ذلك انعكس على واقع المجتمع العراقي ككل وأصبح واضحًا أن هناك عدم استقرار مجتمعي في العراق وعدم تمتع الشعب العراقي بخيرات بلده بالشكل الصحيح ولا بحياة آمنة بعيدة عن الخوف الذي لطالما كان يطارده أيام النظام السابق.

ربط الدكتور محمد عبد الرحمن حسن عدم الاستقرار المجتمعي بقابلية النظام السياسي، من خلال عدم قدرته وقابليته على التعامل مع الأزمات التي تواجه بنجاح وعدم قدرته على إدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله إن يحافظ عليها في دائرة تمكنه من السيطرة والتحكم فيها، ويصاحبه استخدام العنف السياسي من وتناقص شرعيته وكفائتة من جهة ثانية.[١]

في الواقع هناك الكثير من التفسيرات الخاصة بمفهوم عدم الاستقرار المجتمعي حيث يربطه البعض بعدم الاستقرار السياسي وعدم قدرة الدولة على تلبية مطالب الشعب السياسية وهذا يخلق نوعا من عدم الاستقرار في المجتمع، كذلك عجز النظام السياسي على إدارة الصراعات أو الأزمات الداخلية واستخدام العنف لقمعها وهذا تناقض كبير مع مبدأ الحرية الذي جاءت به الولايات المتحدة الأميركية

[١] – أحمد فاضل جاسم، **عدم الاستقرار المجتمعي في العراق ما بعد ٢٠٠٣ (دراسة تحليلية في التحديات المجتمعية والأفاق المستقبلية** مرجع سابق، ص٤.

كمطلب هام في بناء الدولة العراقية الجديدة وكذلك يناقض بشدة مفهوم الديمقراطية وكيفية ممارستها. ونرى من خلال التعريفين السابقين أن هذه الأمور قد واجهها الشعب العراقي خلال الفترة المنصرمة وفي عهد الحكومات المتعاقبة بعد عام ٢٠٠٣، وربط البعض الآخر عدم الاستقرار المجتمعي بعدم توفر الأمان، أو التعددية الإثنية والدينية في بعض المجتمعات ويبقى هذا الأمر الأخير نسبيًا، من أجل فهم التداعيات والإشكاليات الاجتماعية التي يعاني منها المجتمع العراقي اليوم بعد أكثر من ستة عشر عام من دخول قوات الاحتلال الأميركي إلى العراق وتعاقب عدة حكومات سنقوم استعراضها على هيئة نقطتين أو بندين أساسيين:

البند الأول: ضعف الشعور بالمواطنة وأزمة الهوية

البند الثاني: انتهاك حقوق الإنسان

البند الأول: ضعف الشعور بالمواطنة وأزمة الهوية

من أقسى المشكلات التي واجهها المجتمع العراقي بعد عام ٢٠٠٣ هي ضعف الشعور بالمواطنة، كما يقول الدكتور عبد الحسين شعبان في ورقة عمل قدمها تحت عنوان الأزمة العراقية الراهنة (مستقبل الدولة والسيناريوهات المحتملة): " أن الفرد العراقي أصبح يعود في الكثير من الأحيان إلى صيغ ما قبل الدولة، سواء الطائفية، أو الجماعة الإثنية، أو الدين أو العشيرة، أو الجهة أو المنطقة، وذلك للاحتماء بها والاختباء خلفها، ما دامت الدولة غير قادرة على حمايته، وتأمين الحد الأدنى من وظيفتها في تأمين الأمن والنظام العام وحماية أرواح وممتلكات المواطنين، وتلك هي الوظائف الأولى والأساسية للدولة، وأية دولة لا تستطيع القيام بذلك فلماذا إذًا هي دولة؟".( )

ضعف الدولة بجميع مؤسساتها، دفع الفرد العراقي إلى اللجوء إلى أطراف أخرى يقدم لها الولاء حيث كانت هي القادرة على حمايته وتوفير الوظيفة له على أساس المحسوبية والوساطات، ووجد فيها ضالته، وجود العشائر والقبائل أيضا ساهم بشكل كبير في خلق أزمة الهوية لدى المواطن العراقي، ذلك لان تنامي دور العشائر ولاسيما على الصعيد السياسي يؤثر في عملية التطور السياسي والديمقراطي إذا لم يوظف بشكله الصحيح، فضلا عن تأثيره في البناء الحقيقي للمجتمع المتحضر الذي يقوم على أسس مدنية، فهي تستقطب الولاءات الأعلى لقطاعات من المواطنين مما يؤثر سلباً في الولاء للدولة ولاسيما في حالة التشويه والتشوش التي أصابت مفهوم الدولة في وجدان العراقيين

[١] – للمزيد أنظر: عبد الحسين شعبان، المشهد **العراقي الراهن: الاحتلال وتوابعه في ضوء القانون الدولي**، المستقبل العربي، العدد٢٩٧، نوفمبر٢٠٠٣، ص.ص ٦٠-٦٩.

من ناحية والتفكك البنيوي لأجهزتها من ناحية أخرى كما إن تمدد نفوذها يؤثر في الأحزاب السياسية نفسها مما يضعف قدراتها على استقطاب المواطنين استنادا إلى أطر فكرية وبرامج سياسية وطنية عابرة للحدود العراقية والطائفية والدينية، كما أنه يلقي بتأثيراته على العملية الانتخابية، فتصبح في جانب منها محكومة بالتوازنات القبلية والعشائرية.

إلى جانب العشيرة ظهرت الولاءات الدينية أو القومية فهناك من يروج للهوية الإسلامية كما هو حال الأحزاب الدينية وهناك من يروج لمفهوم الأمة العراقية وهناك من يروج للعلمانية وهناك من يروج للهوية العربية وآخرون يتمسكون بالهوية كالكرد، ومن ثم أسهم هذا الارتباك والتخبط في الخطاب السياسي لمعظم القوى والتيارات السياسية يجعل المواطن العراقي لا يشعر بهويته الوطنية لأنه يراها أمام عينيه ضعيفة بفعل سيادة الولاء الحزبي على الولاء الوطني وضعف سلطة القانون.

كذلك شارك بشكل كبير غياب التوزيع العادل لخيرات الدولة، الوظائف والتعيين الحكومي، الوضع الاقتصادي المتردي، سوء الخدمات، الوضع الأمني غير المستقر، جميعها أسباب جعلت من ولاءات أخرى تسيطر على شعور المواطن العراقي حتى في حال عدم رغبته ولكنه أصبح مضطرا أن يحمي نفسه ويأمن عمل له، ولاءات فرعية أخرى تطفو على السطح لتضعف شعور المواطنة والولاء للوطن لا غير.

الكثير من السياسيين يرون أن للولايات الأميركية المتحدة دورا كبيرا في تنمية هذه التشرذمات داخل المجتمع العراقية والعمل على إضعاف الشعور بالمواطنة حتى قبل دخولها العراق مثلًا عبر الدعم الذي قدمته لأطراف سياسية عراقية على حساب أخرى، أو توريط الكثير من المثقفين العراقيين وبعضهم من أصول شيوعية ويسارية بتوقيع عقود عمل مع البنتاغون والخارجية الأميركية وكان الهدف من ذلك هو تحويل هؤلاء المتعاونين إلى أصحاب مصلحة معه..."[1]

كذلك مشاركة الاحتلال في ترسيخ الانتماءات الفرعية والمذهبية والطائفية على حساب الهوية الوطنية العراقية، وذلك من خلال ما قامت به سلطة الائتلاف المؤقتة بموجب القرار (1483) الصادر عن مجلس الأمن في تشكيل مجلس الحكم الانتقالي الذي اختارت له 25 عضوًا أغلبهم من قوى المعارضة العراقية السابقة التي كانت تنشط خارج العراق، وإن عملية الاختيار لم تكن على

[1] – عبد الحسين شعبان، حلقة نقاشية، **العراق إلى أين: الأزمة العراقية الراهنة مستقبل الدولة والسناريوهات المحتملة**، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٩ اب٢٠١٦، ص٢٨.

أساس حزبي فقط وإنما على أساس طائفي فقد اختارت من الشيعة النصف +١ أي ١٣ عضوًا، ومن السنة العرب (5) أعضاء، ومن الأكراد (5) أعضاء ايضًا، ومقعدين من الأقليات، " وحمل هذا التقسم المتبع والقائم على نظام الحصص والمبني على الطائفة والعرق خطرا كبيرا تمثل بتقويض الأمل بإنجاز مواطنة عراقية عامة من خلال تأكيد الهوية الطائفية والولاء الفرعي على حساب الهوية العراقية ".( )[١]

وحتى بعد تشكيل الحكومة المؤقتة برئاسة اياد علاوي في عهد بول بريمر ومجلس الحكم فالذي حصل أن تم زيادة الوزارات العراقية لتصل إلى 25 وزارة بعدما كانت ١٨ وزارة ولقد سمح تكرار نظام الحصص الذي اتبعته الإدارة الأميركية في العراق بحيث يكون لكل عضو في مجلس الحكم أن يعين أحد الموالين له في مركز وزاري وقد ظهر انتقاد في حيته أن هناك محاباة في تعيين الوزراء، وهذا ما يثبت حقيقة أن الإدارة الأميركية أرادت أن ترسخ المحاصصة الطائفية في الإدارة الحكومية.

ولقد استمرت هذه المحاصصة الطائفية الوزارية بشكل عرفي مع استمرار تعاقب الحكومات العراقية بعد عام ٢٠٠٣، حيث أصبح هذا العرف معتمدا حتى اليوم، رئيس الحكومة شيعيا ورئيس الجمهورية من القومية الكردية ورئيس مجلس النواب سنيا، وربما هذا ما دعا البعض إلى قول أن هناك تشابه كبير إلى حد ما في النظام السياسي العراقي والنظام السياسي اللبناني ومشكلة المحاصصة وفقا للمذهب أو الطائف وربط التجربة العراقية بالتجربة اللبنانية وحتى ذهب البعض إلى إطلاق (مصطلح لبننة النظام العراقي) مع الحفاظ على خصوصية كل من النظامين والاختلافات بينهما.

ولا شك فأن الواقع العراقي اليوم يؤشر حالة من التراجع في العلاقة بين الفرد والدولة، غياب الشعور بقوة الدولة وقدرتها على حمايته وتوفير الأمن والخدمات له والوظائف، خلق أزمة كبيرة في الثقة بين الدولة على اختلاف الحكومات التي جاءت بعد عام ٢٠٠٣ وبين المواطن العراقي الذي كان يبحث عن أما للعيش في دولة ديمقراطية تؤمن له الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي كي يرتقي بالمستوى الذي يليق به كمواطن عراقي يعيش في بلد غني بالخيرات وبالتاريخ وبالحضارة، رغم جميع ما ذكرناه لا يمكننا أن ندعو إلى تهميش الولاءات الفرعية للمواطن العراقي ولكن ليس على حساب الانتماء الحقيقي للوطن، من المهم جدا التنوع الاجتماعي الموجود في العراق على رغم ما أصابه من تصدعات بعد هجرة المسيحين وتعرض الأيزيديين إلى المجازر والخطف على يد تنظيم

[١]–فرنكي رند رحيم، **مراقبة الديمقراطية في العراق**، تقرير رقم ١ عن الوضع في العراق أيلول ٢٠٠٣، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد٢٩٧، نوفمبر٢٠٠٣، ص٨١.

داعش الإرهابي ولكن ما زال هناك تنوعا اثنيا ودينيًا ومذهبيًا في العراق كان من الأجدر أن يكون عامل قوة لدى هذا الشعب العريق وليس العكس، ويجدر بالذكر أن السنة في العراق شعروا بتهديد من الطرف الشيعي الذي بدا وكانه جاء لينتقم بعد سنوات من القمع والتهميش من قبل نظام صدام حسين، فأصبح وكأنه يمثل خطرا على وجودهم ومشاركتهم في العملية السياسية، ولقد ذهب العديد من السياسيين والمفكرين العراقيين إلى أن ما حدث من قتال داخلي بين الشيعة والسنة في العراق خاصة في عامي ٢٠٠٥-٢٠٠٦ لا يمكن تسميته بحرب أهلية وإنما كانت حرب سياسية ممنهجة لخلق الفوضى و المزيد من الضعف في مؤسسات الدولة وبنيان المجتمع العراقي.

البند الثاني: انتهاك حقوق الإنسان

كما يعلم الجميع أن مفهومي الحرية والديمقراطية يتعارضان بشكل كبير وواضح مع القمع والعنف وأي انتهاك لحقوق الإنسان، ولا يمكننا أن ننكر أن الشعب العراقي كان يعاني بشكل كبير من مصادرة تامة لرأيه خلال فترة النظام السابق (نظام صدام حسين)، ومارس ضده جميع أشكال القمع والتعنيف من سجن وقتل وتعذيب لأي شخص يعارضه وجميعنا نتذكر مجزرة حلبجة، كذلك كيفية قمعه للانتفاضة الشعبانية، وغيرها من الحوادث التي سجلها التاريخ الحديث والمقابر الجماعية التي تم اكتشافها لاحقًا.

وفي الوقت ذاته لا يمكننا أن ننكر أن دخول الولايات المتحدة للعراق قد خلق هامشا من الحرية في مجال التعبير عن الرأي، حرية الصحافة، التنوع في القنوات التلفزيونية ومصادر الإعلام بعد إن كانت محصورة جميعها بيد الدولة العراقية سابقًا، كذلك الانتقال من ظاهرة الحزب الواحد ونشأة الأحزاب المتنوعة وهي ظاهرة هامة جدًا في أي نظام ديمقراطي، " فقد مثلت الأحزاب العراقية أحد أوجه الديموقراطية وفق النموذج الأميركي المطبق في العراق بعد احتلاله، حتى أن اكثر من ٢٥٠ حزبًا ومنظمة سياسية احتلت لها مقرات في أنحاء البلاد التي تمثلت في أحزاب سياسية واجتماعية ودينية وثقافية، ومن جانب آخر يشير الواقع إلى وجود أكثر من هذا العدد والأحزاب في تزايد مستمر وليس من السهل حصر أعدادها بشكل نهائي ".( ) رغم أن معظم هذه الأحزاب[١] لم تقم على برامج صحيحة ولا انتماءات فكرية عقائدية وكانت تتسم بالضعف نوعا ما، وقامت على انتماءات دينية ومذهبية وعشائرية، ولكنها تضل ظاهرة جديدة لم يحض بها الشعب العراقي منذ أمد.

[١] – صباح اسن، **تفكك البنى الحزبية في إطار المشروع الأميركي**، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٠٠، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، شباط٢٠٠٤، ص١٧.

رغم كل تلك الحقائق هناك أيضا حقائق أخرى سجلها التاريخ الحديث من انتهاكات بحق الشعب العراقي أثناء دخول قوات الاحتلال إلى العراق واستمرت لفترة طويلة حيث مارس الاحتلال ابشع أنواع التعذيب في السجون العراقية وخاصة تلك التي ظهرت على الإعلام فيما يتعلق بسجن أبو غريب فلقد عبرت حينها المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب (التي مقرها في جنيف)، عن "امتعاضها لكون المسؤولين عن هذه التجاوزات سمحوا لأنفسهم بأن يظهروا على الصور إلى جانب الضحايا"، وقد اعتبرت في ذلك "برهانا على عدم خوف الجناة من العقاب نتيجة لانعدام الشفافية في معاملة عشرات الآلاف من الأسرى في العراق منذ أشهر." وعلى نفس الصعيد، أثارت المنظمة موضوع الشركات الخاصة المتورطة في هذه الانتهاكات. وأشار السيد إيريك صوتا إلى " انه بعد فضائح معسكر جوانتانامو، تمثل الصور الملتقطة لجنود التحالف وهم يرتكبون انتهاكات في حق معتقلين بالعراق، تمثل زخمًا إضافيا يدفع إلى تعزيز المعايير الدولية لمنع ممارسة التعذيب لكنه ينتهي إلى خلاصة مفادها " أن الولايات المتحدة الأمريكية برفضها الخضوع لأية مراقبة دولية قد فقدت المصداقية وعرضت نفسها لانتقادات مبررة حول اتباعها لمعايير مزدوجة ".[١]

كذلك في هذه الفترة " كانت سياسات الاستجواب المتعلقة بالعراقيين غير مناسبة وكانت معينة في بعض الجوانب على ثلاثة مستويات هي: وزارة الدفاع، القيادة المركزية مقر القيادة الأمامية المنتشرة، سجن أبو غريب، كما تلاحظ التغيرات التي حدثت في سياسات الاستجواب التي أدخلتها وزارة الدفاع بين ٢ كانون الأول ٢٠٠٢ و(نيسان) 2003كان عنصرًا أسهم في (الارتياب) في الميدان بشأن أي الأساليب التقنية المخول بها".[٢]

وفي فترة الحكومات المتعاقبة لم يختلف الأمر كثيرا من حيث علميات انتهاك حقوق الإنسان من عمليات الخطف والقتل العشوائية وحملات التهجير والنزوح التي تعرضت لها المكونات العراقية الدينية والثنية خاصة أثناء عامي ٢٠٠٥/٢٠٠٥، وبعدها قمع المظاهرات بطرق عنيفة كما حدث في عامي٢٠١٢/ ٢٠١٣ من قبل حكومة المالكي.

تعرض الشعب العراقي لانتهاكات مستمرة لحقوق الإنسان، كنتائج للحروب التي مر بها والظروف الأمنية غير المستقرة والتفجيرات المستمرة، وثم دخول تنظيم داعش إلى مدن العراق عام

1– https://www.swissinfo.ch/ara

٢ – تقرير المجموعة المستقلة لمراجعة عمليات الاعتقال، (البنتاغون)، ماذا **حصل في سجن أبو غريب؟** مجلة المستقبل العربي، ال عدد٣٠٨، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تشرين الأول ٢٠٠٤، ص.ب ٧١–٧٢.

٢٠١٤ وحتى أواخر عام ٢٠١٧ وجرائمه العديدة بحق المدنيين والنساء والأطفال وخاصة في منطقة تل سنجار والمجازر التي تعرضت لها الطائفة اليزيدية، كذلك تزايد عدد الأرامل واليتامى وأصحاب الإعاقات الجسدية، وتزايد عدد شهداء المقاومة للتنظيم الإرهابي من أبناء الجيش العراقي والحشد الشعبي حتى وصل أعدادهم إلى مئات الألوف وكم خلف ذلك من عوائل بلا معيل ويتامى وأرامل، أضف إلى كل ذلك ما حدث مؤخرا متمثلا بالمظاهرات التي بدأت في أكتوبر ٢٠١٩ حيث بدأت بمطالبة خريجي الجامعات وأصحاب الشهادات العليا بوظائف وتعيينات حكومية في دوائر الدولة بسبب تزايد نسبة البطالة، والتي تحولت بعدها إلى شبه ثورة تزايدت فيها الأعداد التي كانت تنتشر يوميا في ساحة التحرير في وسط المدينة بغداد ثم انتقلت الاحتجاجات إلى باقي محافظات ومدن العراقية خاصة الوسطى والجنوبية، وما قابله من قمع للمتظاهرين واستخدام القنابل المسيلة للدموع منتهية الصلاحية والرصاص المطاط والرصاص الحي وقطع شبكات الأنترنيت في عموم العراق، القيام بعمليات خطف وقتل للمتظاهرين بعدة طرق من أجل ترهيب كل من يشارك أو يكتب عن هذه التظاهرات التي تركزت مطالبها في إسقالة حكومة عادل عبد المهدي، توفير الوظائف والخدمات للشعب العراقي، القيام بتعديلات دستورية وأهمها تغيير نظام الانتخابات، وبينت المفوضية العليا لحقوق الإنسان العراقية شبه الرسمية؟ إن ما لا يقل عن ٤٩٠ متظاهرًا قتلوا في بغداد والمدن الجنوبية خلال قرابة ثلاثة أشهر من المظاهرات ويقال أن العدد وصل إلى ٨٠٠ متظاهر قتلوا أثناء المطالبة بحقوقهم، وينبغي الذكر أن للمرجعية الدينية دورا كبيرا في الدعوة إلى تهدئة الأوضاع حيث أن العراقيون كانوا ينتظرون بفارغ الصبر كلمة المرجعية الدينية كل يوم جمعة آملين من الحكومة أخذ كلمتها بنظر الاعتبار، حيث دعا المرجع الشيعي الأعلى السيد علي السيستاني عدة مرات إلى عدم استخدام العنف ضد المتظاهرين وتلبية مطالبهم المشروعة والقيام بانتخابات مبكرة بعد ما استقال عادل عبد المهدي رئيس الحكومة السابق، لإخراج البلاد من الأزمة التي تعصف به بين شارع مصمم على التغيير وطبقة سياسية عاجزة عن التوافق.

ويجدر بالذكر أن العراق قد خسر مؤخرًا موقعه في مجلس حقوق الأنسان، حيث كان يشغل له مقعدا في مجلس حقوق الإنسان التابع للجمعية العامة للأمم المتحدة من عام ٢٠١٧ ولغاية نهاية ٢٠١٩، إلا أنه أخفق في تجديد عضويته بالمجلس لعامين آخرين، بعدما أحجمت بعض الدول عن التصويت لصالحه.

وبخسارة العراق لهذا الموقع الاعتباري والمهم، يضاف إلى حكومة رئيس الوزراء عادل عبد المهدي(السابق) التي بالكاد أكملت سنتها الأولى في السلطة تحد كبير، وتعليقًا على خسارة العراق

لعضوية مجلس حقوق الإنسان، قال المتحدث باسم الخارجية العراقية أحمد الصحاف: قد كان لنا دور إيجابي فعّال فيه (مجلس حقوق الإنسان)، وعملنا جاهدين على إبعاد قرارات المجلس، وإجراءاته عن التسييس.[1] في إطار ما سبق ظهرت أبرز نتائج وتداعيات الاحتلال الأميركي للعراق عام ٢٠٠٣ على عدة مستويات وأصعدة.

حيث يتجلى الهدف الأميركي السياسي من وراء غزو العراق بوضوح أكثر، وهو تسوية أرض المنطقة العربية وتمهيدها دون مقاومة أو ممانعة تعاند واشنطن في مرحلة ما بعد الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ وتنفيذ مشروع "الشرق الأوسط الكبير"، وتوسيع الهيمنة الأميركية في المنطقة، وباجتياح العراق وإسقاط نظامه السياسي تكون أميركا قد خطت خطوتها الحاسمة نحو تفكيك العراق وحل الجيش والشرطة وإنهاء الدولة وإحداث فراغ سياسي فيه، وسماح قوات الاحتلال لعمليات السلب والنهب وإحراق الدوائر الحكومية والوزارات(ما عدا وزارة النفط) والمتاحف والمكتبات والجامعات تعني شيئًا واحدًا هو مصادرة الدولة وتحطيم الكيان السياسي للعراق واستنزافه ومنعه من النهوض بدوره القومي وتدمير مؤسساته العلمية والثقافية

أما على الصعيد الاقتصادي كان جليًا أن الهدف الأساسي هو السيطرة على ثروة العراق النفطية، كذلك على صعيد أخرى كان من الواضح جدًا أن معظم ما تم تدميره في العراق لم يكن بسبب عسكري استراتيجي بل بهدف اقتصادي بحت وهو إعادة أعماره، حيث تسابقت كبرى الشركات الأمريكية للحصول على عقود إعادة المرافق المهمة في العراق وإدارتها، وإن أرباحًا فلكية تحققت وذهبت إلى خزائن من يعرفون بأثرياء الحروب وفي مقدمتهم الرئيس جورج بوش شخصيًا إذ إنه كان مديرًا لشركة نفط سابقًا، وإلى شركات لوبي المجمع الصناعي العسكري وعلى رأسها شركات "لوكهيد مارتن" وغيرها من الشركات.

وتؤكد الحرب العدوانية التي شنتها الولايات المتحدة على العراق أن ثمة برنامجًا سياسيًا واقتصاديًا لدى اليمين المتطرف في الإدارة الأمريكية ولوبي الصناعة العسكرية، والشركات الاحتكارية الكبرى أرادوا تنفيذها، وكل ما يقال عن نشر " الحرية والديمقراطية " يفتقر إلى دليل حقيقي تظهره الممارسات اليومية لقوات الاحتلال الأمريكية في العراق، إذ استولت هذه القوات على جميع آبار النفط من أم قصر والفاو والبصرة جنوبًا حتى كركوك والموصل شمالًا، وأمنت حراستها جيدا، كما سمحت بأعمال النهب والسرقة في كل الوزارات والمنشآت الحكومية في العاصمة بغداد ما عدا وزارة النفط

[1] – https://aawsat.com/home/article/

التي وضعت عليها حراسة مشددة منذ اليوم الأول للاحتلال، ولا يقتصر الضرر الاقتصادي الذي حل بالعراق على النفط فقط وإنما تفاقم مسألة الديون وارتفاعها إلى مستويات خطيرة حيث إن احتياطات القطع الأجنبي العراقي قد نفدت بفعل توالي الحروب والعقوبات الدولية.

هذا وتعيدنا أحداث غزو العراق ودخول بغداد عام ٢٠٠٣، إلى الذاكرة واسترجاع غزو بغداد على يد جيش المغول عام ١٢٥٨ م بقيادة هولاكو الذي دمر المدينة العظيمة، وانتقم من عاصمة الحضارة وفيها مكتبة بيت الحكمة، وألقى كتبها في نهر دجلة الذي بقيت مياهه لأيام عدة مصبغة بلون الحبر لكثرة ما ألقي فيه من كتب. وفي أعقاب احتلال بغداد تم نهب المتاحف التاريخية الأثرية وسرقة الوثائق والمخطوطات داخل متاحف بغداد، كل هذا أمام أعين جيش الاحتلال الذي لم يحرك ساكنًا لذا كانت جريمة منظمة لأن الأمريكيين يعرفون قيمة المتاحف وقيمة الجامعات وقيمة مكتباتها ومخابرها، " وكان البروفسور جيبسون من جامعة شيكاغو ضمن مجموعة التقت مسؤولين من وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) عدة مرات وقدمت لهم قائمة بالمواقع الأثرية التي يتعين حمايتها وخاصة المتحف القومي العراقي في بغداد".( ) وقد نُهب المتحف وسرق [١] ١٧٠ ألف قطعة من معروضات الآثار التي تعود إلى آلاف السنوات منها آنية زهور من المرمر يعود تاريخها إلى ٣٥٠٠ عام ق. م. وتقدر قيمة هذه الآثار بمليارات الدولارات، كذلك سرقت قطع ذهبية ولوحات ومخطوطات نادرة. كما نُهبت جامعة الموصل ومتحف الموصل وجامعة البصرة، وغير ذلك من المراكز الثقافية والعلمية العراقية. وتشير هذه الحملة المنظمة إلى نيات خطيرة لدى قوات الاحتلال، تتمثل بتدمير الهوية الثقافية لبلد له تاريخ حضاري يزيد على خمسة آلاف عام، وكان لعمليات النهب والسرقة التي تعرضت لها مدن العراق تأثيرات كبيرة في الأوساط الثقافية العالمية ومنها استقالة ثلاثة أعضاء من اللجنة الاستشارية للممتلكات الثقافية في البيت الأبيض الأمريكي وعلى رأسهم رئيس اللجنة (مايكل سوليفان) احتجاجًا على ما حصل في العراق. "وقد ذكر سوليفان في خطاب استقالته أنه يترتب على الرئيس بوش التزام الأخلاقي لمنع أعمال النهب والسلب والتدمير ومن الجدير بالذكر أن اتفاقية لاهاي قضت بحماية التراث الإنساني لكن أمريكا وبريطانيا لم توقعا عليها".( ) [٢]

كذلك تعد البيئة من أكثر القطاعات تأثرًا بالحروب، وعانى العراق من كوارث بيئية بتأثير الحروب المتوالية في هذه المنطقة بدءًا من الحرب العراقية – الإيرانية ومرورًا بحرب الخليج الثانية

---

[١] – آن تالبوت، **الحكومة الأمريكية متورطة في سرقة مدبرة للكنوز الفنية العراقية**، المستقبل العربي، العدد ٢٩١، أيار ٢٠٠٣، ص٨٥.

[٢]– صحيفة تشرين السورية، دمشق، ٢٠٠٣\١١٩١٤.

وانتهاءً بالغزو الأمريكي – البريطاني عام ٢٠٠٣، فقد تم إلقاء ٢٥ ألف صاروخ هذا فضلًا عن آلاف الأطنان من متفجرات القنابل، هذه الأسلحة ضربت كل أنواع الحياة داخل العراق وأثرت في البيئة من حيوان ونبات وتربة ومياه و كان تأثير هذه الكارثة البيئية فادحًا إلا أن آثارها سوف تمتد لعشرات السنوات وأكد تقرير الاتحاد العربي للشباب والبيئة الذي أرسل إلى الأمم المتحدة وجود الانتهاكات البيئية التي سببها الغزو الأمريكي للعراق إذ ارتفعت نسبة أكسيد الكربون والنتروجين في الجو بتأثير القنابل والصواريخ، وحذر من خطورتها على صحة الشعب العراقي. "وأكد التقرير أن العدوان الأمريكي على العراق هو حرب ضد بيئة ومن المعروف أن الولايات المتحدة الأميركية رفضت توقيع بروتكول كيوتو(حيث رفضها مجلس الشيوخ) واتفاقية تغير المناخ وهي من أكثر دول العالم ملوثة للبيئة ".[١]

جميع ما ذكرناه من تداعيات سياسية واجتماعية واقتصادية في مبحثنا الأخير أعلاه ما زال أغلبها وإن لم جميعها واضحا حتى يومنا أي بعد سبعة عشر عام من دخول قوات الاحتلال إلى العراق. فعلى الصعيد الأمني لا يزال العراق غارقًا في مستنقع العنف وخصوصا العنف الطائفي الذي أدى إلى قتل وتهجير مئات الألاف من المواطنين إلى وقت كتابة البحث، وضاعف من سوء الوضع الأمني فشل القوات العراقية في أداء الواجبات المنوطة بها.[٢] إما بسبب ضعف التدريب وعدم كفاءته، أو بسبب ضعف الولاء للوطن وارتباط تلك القوات بالجهات السياسية التي تتبع لها وهو ما اعترفت به الإدارة الأمريكية مؤخرًا، علاوة على اختراق مجموعات المقاومة للجيش العراقي رغم كل الجهود الأمريكية لإعداد جيش بعقيدة جديدة.[٣]

وعلى صعيد الوضع السياسي، فقد أخفقت الولايات المتحدة في فهم الواقع السياسي العراقي بتركيبته المعقدة والتنوع الطائفي والمذهبي وحيث اختارت اللجوء إلى استراتيجية المحاصصة الطائفية كخيار وحيد لإقامة التوازنات السياسية في العراق، وهذا ما أدى إلى إفرازات سلبية ما زال يعاني منها المجتمع العراقي حتى الآن علاوة على ذلك يرى الكثير من المفكرين السياسيين أن العملية السياسية في العراق عانت من انتكاسات بسبب سيطرة رجال الدين من المذهبين السني والشيعي على مقاليد

---

[١] – ممدوح رياض، **كارثة تهدد العراق في:** روز اليوسف، العدد ٢٦، القاهرة، ٢٦-٤-٢٠٠٣، ص٣٨.

[٢] – جيفري ميلتر، **الفجوة في الاستراتيجية الأمنية الأميركية**، المستقبل العربي، ال عدد٣١٥، ايار٢٠٠٥، ص.ب ٧٩-٨٤.

[٣] – رود نوران، باياكديغانشبة، مايكل هيرت، **جهنم هي الثمن**، مجلة نيوزويك (الطبعة العربية)،٩ نوفمبر،٢٠٠٤ ص٢٨.

الأمور حيث لا يمكن لنا أن نهمش دور رجال الدين في العراق وتأثيرهم في المجتمع العراقي، حتى إن البعض ذهب للرأي الذي يقول بأن الدين أفيون الشعوب كما قال المفكر "كارس ماركس" وأنه كان من مصلحة أميركا في فترة معينة إثارة النعرات الدينية والمذهبية في العراق "ناهيك عن التوترات السياسية الناجمة عن التوازنات الطائفية والتحزب الديني والمذهبي للأطراف الممثلة في الحكومة".( )

الخاتمة:

إن مرحلة الاحتلال الأميركي التي تعرض لها العراق والمجتمع العراقي ككل أدت إلى خلق نوع جديد من المشكلات والتحديات لم يألفها العراق سابقًا، هذا الاحتلال سعى إلى نقل العراق ومجتمعه كما أدعى من الحكم الانفرادي الاستبدادي ذو الحزب الواحد إلى النظام الديمقراطي ذو التعددية السياسية، من خلال تكوين عملية سياسية ديمقراطية، لكن هذه الديمقراطية لم تأت بشكل تدريجي ناتج عن وعي اجتماعي جماهيري فعانت من الكثير من التحديات ذات طابع الدستوري والقانوني لذا أدى الانتقال السريع نحو الديمقراطية إلى الاعتماد على بناء دستوري قانوني سريع وغير مدروس بسبب إرادة سلطة الاحتلال الأميركي آنذاك والتي أدت وبسبب قوانينها اللاحقة إلى إخفاق النخب والكتل السياسية العراقية في التوصل إلى اتفاقيات وطنية تتناسب مع مشروع التحول الديمقراطي.

ومن المؤكد أن عام ٢٠٠٣ شكل نقطة تحول هامة جدًا وخطيرة في تاريخ العراق الحديث، حيث كان بداية لنهاية الحكم الفردي الاستبدادي وبداية لمرحلة جديدة كان يطمح لها الشعب العراقي من أجل الوصول إلى تحقيق الديمقراطية والحرية التي وعدهم بها الاحتلال، كذلك التمتع بمميزات هذا النظام التعددي القائم على المشاركة السياسية وحرية التعبير وفرص عمل متكافئة وعادلة وخدمات جيدة والخ من الأحلام التي كانت تراود الشعب العراقي بعد أن تخلص من نظام صدام حسين.

على الرغم من الاختلافات في وجهات النظر بين الخبراء السياسيين والمهتمين بالشأن العراقي، حول مجموعة من القضايا ذات الصلة بشأن بناء الدولة ومراحلها، إلا أن هذا لا ينفي اتفاق الكثير منهم على طبيعة التداعيات والسلبيات التي أفرزها الاحتلال الأمريكي للعراق، ابتداء من نيسان ٢٠٠٣، والتي أثرت على المواطن والمجتمع والدولة ككل على صعيد سياساتها العامة أو علاقاتها

---

[١] – **هل فشلت الولايات المتحدة في العراق**، افتتاحية مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٥، يوليو ٢٠٠٦، ص ٦.

بالمجتمع الدولي، الأمر الذي وضع العراق أمام تحدٍ كبير، تمثل في كيفية نجاحه بالموائمة بين الواقع الداخلي والخارجي، ورغبته في بناء دولة جديدة تجتاز السلبيات القديمة الموروثة والجديدة.

ولا شك أن تداعيات المراحل والأعوام الأولى من الاحتلال لم تنته بخروج القوات الأميركية بهيئتها العسكرية من العراق، بل استمرت حتى يومنا هذا فجاءت كنتائج شبه حتمية لبناء غير صحيح ومحصلة لعدة أخطاء مارسها الاحتلال وسلطاته حينها، مثلًا التسرع في اتخاذ القرارات من قبل إدارة الحاكم المدني الأميركي (بريمر)، والاستعجال وقلة الدراية بالشأن العراقي خاصة فيما يتعلق بالقضايا المصيرية كتلك التي تتعلق بالوضع الأمني.

فجاءت أولى الخطوات وهي حل حزب البعث بجميع مؤسساته، وإقصاء قياداته من السلطة، حيث تشكلت الهيئة الوطنية لاجتثاث البعث بحكم صادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة برئاسة الحاكم الأمريكي بول بريمر بتاريخ ١٦ نيسان ٢٠٠٣، واستمر وجودها حتى بعد إقرار الدستور الدائم ٢٠٠٥، أن هذا القرار تعرض للكثير من النقد من أطراف عراقية لأنه كان بمثابة عقوبة جماعية وهذا الأمر خلق رفضا كبيرا خاصة عند الأطراف السنية والتي قاطعت العملية السياسية في العراق لفترة لا بأس بها.

مع أن هذه الهيئة أُدخل عليها بعض التعديلات عبر" قانون المساءلة والعدالة " الذي أُقر في ١٤ كانون ال ثاني٢٠٠٨.

ثم جاءت الخطوة التي اعتبرها الكثيرون الأكثر خطورة وهي قيام بول بريمر بإصدار البيان رقم ٢ بتاريخ ٢٣ أيار ٢٠٠٣، يحمل صفة سلطة الائتلاف المؤقتة تحت عنوان (حل الكيانات)، وتم بموجبة حل جميع الوزارات ذات الصلة بالأمن الوطني والقومي وكل تشكيلات الجيش وبقبة التشكلات العسكرية الأخرى، وأنهيت بموجب هذا الأمر خدمة كافة منتسبي الجيش العراقي السابق والدوائر الأمنية الأخرى، وقد اعترف الجنرال(جاي كارنر) الحاكم العسكري لقوات الاحتلال الأميركي بهذا الأمر ووصفه قائلا " إن قرار حل الجيش كان خطًا كبيرا فاقم الوضع الامني السيء أصلا في العراق ".[١]

[١] – عدنان قحطان كريم، **حل الجيش العراقي**، (الأسباب والنتائج والبديل المطلوب)، مجلة الحكمة، العدد ٣٧، بغداد، آب ٢٠٠٤، ص٦٩، بيت الحكمة.

وتوالت الخطوات والتي أدت إلى نتائج سلبية جدًا على المستويات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، أدت بعضها إلى ترسيخ الانتماءات الفرعية والمذهبية والطائفية على حساب الهوية الوطنية العراقية، وذلك من خلال ما قامت به سلطة الائتلاف المؤقتة بموجب القرار ذي الرقم (١٤٨٣) الذي تحدثنا عنه سلفًا. كذلك غياب المؤسسات القانونية وغياب حكم القانون، منذ دخول قوات الاحتلال إلى العراق في نيسان ٢٠٠٣، إذ قامت قوات الاحتلال باستباحة أرض العراق وشعبه بصورة عامة والمؤسسة القانونية بصورة خاصة، وعطلت القوانين العراقية والمؤسسات القانونية والدستورية، وحرصت على السيطرة على النظام القضائي العراقي دون منحه حيز للحركة في ظل هذه الظروف الاستثنائية، بالإضافة إلى ذلك قرار حل المؤسسات الأمنية العراقية والمؤسسات التي تطبق القوانين دون أي مجال لإيجاد بديل لها، مما جعل مهمة السيطرة على البلد وتطبيق القانون مهمة مستحيلة.

أما ظاهرة الأحزاب السياسية والتي تعتبر نقلة كبيرة في طبيعة الحياة السياسية الحديثة في العراق ولكنها رغم ذلك أسهمت بشكل مباشر أو غير مباشر بخلق نوع من عدم الاستقرار المجتمعي في العراق لأن معظم الأحزاب السياسية العراقية مازالت حتى اليوم تعاني من ضعف استيعاب مفهومي الديمقراطية والمشاركة السياسية وما هي إلا مجرد واجهات لشخصيات طائفية أو سياسية أو عشائرية وهي غير قادرة على تجاوز هذه الإطارات، مما يجعلها تتعارض مع جوهر النظر إليها كمنظمات جماهيرية تتبنى عملية التحديث المجتمعي وتحقيق الاستقرار السياسي.

وتبدو لنا أن جميع الإجراءات التي اعتمدت لتنظيم الحياة السياسية على وفق ما هو معمول به في المجتمعات الحديثة، لم تكن كافية لاحتواء واستيعاب مشكلة التعددية الأثنية والطائفية، بل أنها تحولت بمرور الوقت إلى أزمة بنيوية في هيكلة النظام السياسي في العراق، ليس بسبب في وجودها بل بسبب الخلل في نمط التعاطي معها، وكان القرار الأميركي بتنظيم السلطة على وفق الطائفة والقومية، في حقيقته تصديرا وترسيخا لأحد أسوأ أنماط التعاطي مع المشكلة الأثنية (الطائفة، العرق).

حتى المشاركة السياسية باتت أزمة لدى المواطن العراقي وتشكلت لديه أزمة كبيرة في مفهوم المشاركة في العمل السياسي أو حتى ممارسة حقه في الانتخاب بعد تجارب الانتخابات التي خاضها الشعب العراقي ٢٠٠٦/٢٠١٠/٢٠١٤ /٢٠١٨، أن المهتم بالشأن العراقي يلحظ انخفاضًا في الإقبال على الانتخابات تدريجيا وبالتأكيد جاءت هذه نتيجة لشعور أفراد المجتمع العراقي بأن الواقع السياسي الجديد لم يحل مشاكلهم الاجتماعية والاقتصادية ومطالبهم السياسية، وأن النخب السياسية منشغلة

في الصراع على السلطة ومكاسبها فقط، والتي هي بالتأكيد بعيدة عن هموم الناس وأهدافهم كل ذلك يجعل الفرد يبتعد ويعزف عن المشاركة السياسية وبذلك تصبح العملية السياسية والديمقراطية شكلية وغير ناضجة.

لا يمكننا إغفال مسألة دخول تنظيم داعش إلى لعض مدن العراق والوضع الأمني السيء الذي عاشه الشعب العراقي لأكثر من ثلاثة أعوام، كذلك مسألة النزوح الداخلي أو الهجرة خارج البلد.

هذا وسيبقى هاجس التقسيم وانفصال إقليم كردستان قائمًا ومخيمًا على عقول العراقيين، ورغم إن مشروع الفيدرالية في العراق يعد حديث النشأة والتطور، وفيه الكثير من المشاكل والإرباك، برغم أن إقليم كردستان الفيدرالي قد أصبح واقعا ملموسا، إلا أنه على المستوى الجغرافي ما زال غير واضح،" رغم إن الأكراد أظهروا رغبتهم في العودة إلى تبني الدستور الجديد عام ٢٠٠٥، وإلى فيدرالية قومية تضمن حقوقهم وتمكنهم من الإدارة الكفؤة لإقليم كردستان (أربيل، دهوك والسليمانية) وبما يعزز الوحدة الوطنية العراقية، إلا أن حق تقرير المصير ظل يشكل مطلبًا قوميا لهم على المستوى الشعبي الكردي ".( )[١]

ولعل جميع ما استعرضناه في بحثنا هذا من طبيعة العلاقات العراقية _الأميركية قبل عام ٢٠٠٣، وصولًا لأسباب الاحتلال المعلنة وغير المعلنة حتى دخوله العراق وبداية حقبة سياسية جديدة في تاريخ العراق الحديث من عملية وضع دستور جديد للبلاد ثم تشكيل حكومة انتقالية ثم انتقال السلطة عبر حكومات متعاقبة عن طريق نظام انتخابي اعترض عليه أغلب العراقيون، وتردي الأوضاع الأمنية والاقتصادية والاجتماعية في العراق وعدم رضا الشعب العراقي على ممثليه في الحكومات المتعاقبة ووجود حاجز كبير بين الطرفين وعدم ثقة كبيرة وواضحة، يتبين لنا عدم نجاح الولايات المتحدة الأميركية في تنفيذ وعودها التي قطعتها على نفسها أمام العراقيون والمجتمع الدولي، وأن جميع الشعارات التي رفعتها من تحقيق الديمقراطية ونشر الحرية وحماية حقوق الإنسان لم تتحقق إلا بنسبة ضئيلة جدًا، من المؤكد أنها قامت بتخليص الشعب العراقي من نظام دكتاتوري ظالم ولكن كيف أصبح الوضع منذ ذلك الحين حنى يومنا هذا وكيف هو شكل الدولة العراقية اليوم ومدى تأثير

[١] – سليمان قحطان أحمد، **النظرية الاتحادية والمشروع الفدرالي المقترح للعراق ق**، مجلة دراسات عراقية، عدد ٢، مركز العراق للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠٠٥، ص ١٢٦ وما بعدها.

الاحتلال عبر سلطاته وممارساته على وضع الأسس لهذه الدولة ولنظامها السياسي ونجاح العملية السياسية في العراق !

وهذا يجعلنا في صدد التحدث عن الدولة العراقية التي يتفق ربما أغلب الباحثين والمهتمين بالشأن العراقي بأنها ومنذ نشأتها عام ١٩٢١ تعد من أكثر الدول اضطرابًا في محيطها الإقليمي، وهذا الاضطراب بدا جليًا وواضحًا حدًا في الفترة التي تلت انهيار الملكية عام ١٩٥٨ وتأسيس الجمهورية، وهذا الأمر بحد ذاته يشكل حتى اليوم صراعا بين مؤيدي الملكية ومنتقديها، حيث يقدم مناصرو الملكية الرؤى والعمل على رجحان كفة النظام الملكي من خلال تقديم مزاياه حيث يؤكدون أن العراق كان في تلك الحقبة يتمتع بدستور ثابت ومؤسسات دستورية ناضجة، ولم يكن هناك صراعات على السلطة وأن جل الصراعات السياسية كانت بين الأحزاب السياسية والحكومة حول شكل العلاقة بين العراق وبريطانيا والمعاهدات التي أبرمت حينها بين البلدين، كذلك يدافع مناصرو العهد الملكي عن الأحزاب السياسية مبينين بأنها كانت تتمتع بمصداقية كبيرة ووطنية في توجهاتها، أما اجتماعيا فبالرغم من التباين والتنوع الاجتماعي في العراق ولكن التعايش كان أكثر وضوحًا في تلك المرحلة، وأيضا نظام التعليم كان من افضل الأنظمة التعليمية في المنطقة، أما اقتصاديًا فلقد حقق العراق تقدمًا اقتصاديًا هامًا جدًا، وحقق الاكتفاء الذاتي وكان يصدر منتجاته إلى مختلف الدول وأهمها الأرز والتمر والشعير، كذلك عاش العراق وقتها ازدهارًا اقتصاديًا بفعل الثروة النفطية وإقامة العديد من المشاريع الاستراتيجية التي ما زال بعضها موجود إلى اليوم وأهمها مجلس الأعمار الذي تم إنشاؤه في بداية الخمسينيات من القرن الماضي.

رغم جميع تلك المميزات التي يتغنى بها المدافعون عن النظام الملكي في العراق الذي استمر حتى عام ١٩٥٨، يأتي هنا أنصار النظام الجمهوري ليردوا في المقابل مبينين أن تلك الحقبة كانت تعاني الكثير من المشكلات وأهمها انتشار الفقر والأمية والبطالة والأمراض وذهبوا لاتهام النظام الملكي بتحالفه مع الإقطاع الذي كان يسيطر على ٦٠ % من الأراضي الزراعية في دولة كان الفلاحون يشكلون فيها ٧٠% وكانوا يعانون العوز والفقر.

كما يتهم أنصار النظام الجمهوري الملكية باتخاذ العنف وسيلة ضد الأقليات خاصة عندما قاموا بالتعامل مع المسألة الكردية والأشورية بالقود المسلحة والقمع، رغم أن الأمر لم يختلف كثيرًا في حقبة النظام الجمهورية!

كذلك يستغرب مؤيدو النظام الجمهوري الحديث عن دستور دائم أثناء العهد الملكي ويؤكدون أن الدستور تم خرقه ٢٧ مرة طيلة السنوات ١٩٣١-١٩٥٨، ويذهب مناصرو الجمهورية إلى أن النظام الملكي كان يفتقر إلى الديمقراطية الحقيقية بدليل تولي شخص واحد منصب رئاسة الوزراء (نوري السعيد) الذي تولى رئاسة الحكومة ١٤ مرة خلال الفترة بين ١٩٣٠-١٩٥٨.

إذا أردنا المقارنة بشكل كامل بين النظامين الملكي والجمهوري فالأمر يتطلب منا بحثًا كاملًا، حيث لكل نظام سلبياته وإيجابيات، ولكن ربما جميعنا نتفق أن بداية الصراعات والعنف السياسي والانقلابات العسكرية والثورة والثورة المضادة مثل حركة الشواف ١٩٥٩ ومقتل عبد الكريم قاسم ١٩٦٣ وانقلاب عام ١٩٦٨ كل هذه الأحداث وغيرها خلفت ورائها دماء سالت في مدن العراق، ومجيء نظام ديكتاتوري فردي عام ١٩٧٩ لم يكن يتمتع بأي نوع من الديمقراطية أو تبادل للسلطة ولم يكن هناك غير حزب واحد وهو حزب البعث العربي الاشتراكي، ومارس النظام طوال فترة حكمه القمع ضد كل من لا يتفق معه سياسًا أو يتعارض معه فكريًا.

وإذا كان رئيس الحكومة يمارس دوره التنفيذي في العهد الملكي في ظل ملكية دستورية فهذا الأمر تغير تمامًا حين مجيء الجمهورية حتى عام ٢٠٠٣، حيث تفرد رئيس الجمهورية بجميع السلطات وأصبح الحاكم الفعلي والوحيد للدولة، فضلًا عن كثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والأهم هي الحروب التي عاشها الشعب العراقي ومرحلة الحصار الاقتصادي ونتائج تلك الحروب التي ما زالت مستمرة حتى اليوم.

يبدو لنا مما استعرضناه بشكل سريع على أن الدولة العراقية عانت الأمرين في أغلب مراحلها على اختلاف شكل الحكم فيها، ولكننا نتفق على أن هناك مرحلة أسوء من غيرها، وهذا ما يجعلنا نعود هنا لنطرح سؤالًا مشروعًا، هل جاءت قوات الاحتلال للقضاء فقط على النظام السياسي في العراق؟ أم أن الهدف كان تدمير الدولة العراقية بحد ذاتها؟!

يقول "زبينغو برج نسكي" في كتابه " The Choice Global Domination or Global Leadership " من أن "حروب الدول المتقدمة على الدول الأقل تقدمًا... سوف تشن من الآن فصاعدًا بأسلحة متزايدة الدقة، ولن تصمم من أجل تدمير مجتمع الدولة المعادية بالكامل... ولكن من أجل نزع أسلحة الخصم ومن ثم إخضاعه ويمكننا النظر إلى الحملتين الأميركيتين في أواخر العام ٢٠٠١ ضد حركة طالبان في أفغانستان، وفي العام ٢٠٠٣ ضد العراق كنموذج أولي للمعارك

المستقبلية التي تشن بأسلحة متقدمة للغاية قادرة على انتقاء أهداف محددة ذات قيمة عسكرية أو اقتصادية عالية واستهدافها.[1]

لكن الواقع يتناقض تماما مع تصريح "برجي نسكي"، إن الأميركيين عندما احتلوا العراق لم يقضوا على النظام السياسي فقط، بل قضوا كذلك على الدولة العراقية بأكملها ففككوها وأنهوها، وسرحوا الجيش وقوى الأمن، وتغاضوا عن أعمال السلب والنهب والتدمير لمؤسسات الدولة المختلفة، وبذلك فقد أنهوا الدولة العراقية ليحاولوا إعادة تشكيلها كما يريدون بما يخدم مصالحهم في المنطقة.

وعملوا كذلك على خصخصة القطاع العام والأخطر هو تقسيم البلاد على أساس المحاصصة القومية والثنية والطائفية وتمثل ذلك بشكل واضح أثناء تشكيل مجلس الحكم، وفي ظل تغييب مؤسسات الدولة وسلطاتها التنظيمية والرقابية، وكل ذلك حتى يتسنى للولايات المتحدة إعادة تشكيل الكيان العراقي وفق مقاسات تلائم الرغبة الأميركية وتنسجم مع الأهداف الأميركية في العراق والمنطقة، والغريب أن كل هذه الأمور تمت بحجة الدفاع عن الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان.

أمام الوضع الراهن بعد أكثر من سبعة عشر عامًا وتعاقب الكثير من الحكومات العراقية التي لم تنل ثقة الشعب العراقي ولم تنهض بالبلد إلى المستوى المطلوب من جميع النواحي، كذلك لا يمكن إهمال الأحداث الأخيرة في العراق بعد مظاهرات أكتوبر ٢٠١٩ ورغبة الشباب العراقي بتغيير حقيقي وبناء دولة عراقية قوية تعيد للعراق مكانته في المنطقة ودوره الهام إقليميًا ودوليًا.

نحن أمام عدة احتمالات في مستقبل الدولة العراقية اليوم، الأول تقسيم الدولة وتفتتها إلى عدة كيانات ودويلات أو فيدراليات قد تحظى باعتراف دولي أو لا، لا يربطها رابط وثيق بينها سواء كانت معلنة أم لا ولكنها قائمة بالفعل، ويمثل إقليم كردستان نموذجًا لها، وهذا يعد الاحتمال الأخطر لأزمة الدولة العراقية اليوم، وربما حالة التفتت الداخلي وضعف الشعور بالمواطنة يومًا بعد يوم لدى المواطن العراقي وتعزيز الانتماءات الفرعية سواء كانت القومية أو المناطقية أو الدينية، وعدم تلبية مطالب الشعب العراقي في التغيير وتحقيق العدالة الاجتماعية وتأمين الوظائف والحياة الكريمة للمواطن العراقي وغيرها من المطالب المشروعة ومواجهة تلك المطالب إما بالقوة المسلحة والقمع أو اللجوء إلى إبرام وعود بالتغيير لم تتحقق بعد، كل هذا يزيد من خطر حدوث عواقب وخيمة ليست بعيدة أبدًا عن مشروع "جو بايدن" لعام ٢٠٠٧ لتقسيم العراق إلى ٣ دويلات تحت عنوان فيدراليات ووضع نقاط

[1]-Zbigniew Brzezinski, **The Choice Global Domination or Global Leadership**, op, Cit, P.14

تفتيش بينها وتخصيص ٣٠٠ الف جندي لمراقبة حدودها وإصدار هويات هي أقرب إلى جوازات سفر للتمييز بين أنباء المناطق المختلفة حسب سكنهم.

وهنا نحن أمام تقسيم وتفتيت رسمي وفعلي والذي سيكون بمثابة كارثة حقيقية جديدة ستمحي العراق من الخريطة السياسية وتدمر كيان هذه الدولة العريقة.

الاحتمال الثاني وهو استمرار الحال على ما هو عليه، وعدم تحقيق أي تقدم في مشروع الإصلاح واستمرار فشل الدولة في حل الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تنامي شعور الشعب العراقي بالخيبة بسبب ضعف الدولة وغياب القانون وتفشي الفساد الإداري والمالي وسلطة الأحزاب المتنفذة وغياب الشعور بالأمان وتفاقم أزمة الثقة بين الشعب وحكوماته وممثليه في البرلمان، فهل يمكن استمرار دولة وهي غارقة بكل هذه المشكلات وغير قادرة على إدارة وحل الأزمة؟!

إضافة لهذين الاحتمالين نرغب بطرح احتمال ثالث، وهو احتمال الإصلاح والتوحيد، قد يبدو هذا الاحتمال صعب التحقيق ولكن لا بد من الاعتراف أن هناك رغبة كبيرة لدى الشباب العراقي في إحداث تغيير حقيقي، ربما أن النخب الفكرية والثقافية ما زالت ضعيفة نسبيًا وغير مستقلة بشكل كامل، ولكن لا يمكن إهمال القوى العراقية التي تتحرك من أجل الإصلاح وإن بدت غير منسجمة مع بعضها أو غير موحدة ولكنها موجودة تمثل جهات مهمشة في العملية السياسية، مجموعات ثقافية متنوعة تعاني التهميش أو الرفض، جماعات تم اجتثاثها وحسابها على النظام السابق، كذلك أصحاب الكفاءات والشهادات والخبرات الذين يشعرون بالغبن بسبب عدم توفر فرص عمل عادلة ويشعرون بالإقصاء عن ممارسة دورهم الفعّال في المجتمع.

عملية التوحيد والإصلاح ستقع على عاتق الشعب العراقي، وخصوصا طبقة المثقفين والمفكرين ومؤسسات المجتمع المدني والطبقة الوسطى والأكاديميين الأمر الذي يتطلب الكثير من الوقت والجهود من أجل تشكيل قوة ضغط لإحداث التغيير المطلوب.

التغيير الذي لا ينبغي أن يقتصر على إعادة النظر في الدستور العراقي أو بعض مواده، أو تغيير لنظام الانتخابات، بل يشمل حلولًا لكافة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية.

" يبقى هناك أسس للتوحيد ولقيام دولة عصرية دستورية لا يمكن تجاوزها وأولها الحرية وثانيها المساواة وثالثها العدالة ولا سيما الاجتماعية ورابعها المشاركة، وكل هذه تصب في مبادئ المواطنة التي اشكل جوهر الهّوية الجامعة، مع احترام الهّويات الفرعية والخصوصية الثقافية ".[1]

أمام هذه الاحتمالات نأمل بتحقق الأفضل منها، واستعادة العراق لكيانه ودوره في المنطقة، وقيام دولة قوية ديمقراطية قائمة على دستور يرضي الشعب ومؤسسات دستورية تضمن سلامة التطبيق، دولة عراقية مستقلة عن تأثيرات السلطة الأميركية أو التأثيرات الإقليمية.

[1] – عبد الحسين شعبان، **الأزمة العراقية الراهنة: مستقبل الدولة والسيناريوهات المحتملة**، مجلة المستقبل العربي، ص٤١.

المراجع

المراجع العربية

دستور:

– الدستور العراقي الدائم ٢٠٠٥.

قانون:

– قانون إدارة الدولة المرحلة الانتقالية ٢٠٠٤.

– قانون الأحزاب السياسية في العراق 17/9/2015

كتب:

– أحمد الخطيب، نعمان، **الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري**، الطبعة السابعة، الدار الثقافية للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١١.

– أحمد طحان، **عولمة الإرهاب**، دار المعرفة، بيروت، ٢٠٠٣..

– إدريس، محمد السعيد، **النظام الإقليمي للخليج العربي**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (٣٤)، فبراير ٢٠٠٠.

– إيان أنطون وآخرون، **النظام الأطلس أوروبي والأمن العالمي التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، ترجمة: غادي حمود وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٣.

– بدر الدين، إكرام، **اتجاهات التحول الديمقراطي في شرق آسيا**، التحولات الديمقراطية، القاهرة، مركز الدراسات الأسيوية، جامعة القاهرة، ١٩٩٩.

– بريمر، بول، **عام قضيت في العراق**، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٦.

– بالكيس، هانز، **نزع سألح العراق: الغزو بدلًا من التفتيش**، ترجمة داليا حمدان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥.

– تش ومسكي، نعوم، **الهيمنة أم البقاء: السعي الأمريكي إلى السيطرة على العالم**، ترجمة: سامي الكعكي، بيروت، دار الكتاب العربي، ٢٠٠٤.

– تشو مسكي، نعوم، **الهيمنة أم البقاء: السعي الأميركي إلى السيطرة على العالم**، ترجمة: سامي الكعك، بيروت، دار الكتاب العربي، ٢٠٠٤.

– الجابري، ديم، **البعد السياسي والفكري في كتابة الدستور العراقي الدائم**، مؤسسة الفضيلة للدراسات والنشر بغداد، ٢٠١٨.

– جعفر ضياء جعفر ونعمان سعد الدين، **دراسة، أسلحة الدمار الشامل: الاتهامات والحقائق**، في كتاب: احتلال العراق وتداعياته عربيًا واقليميًا ودوليًا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤.

– جفري والستر ادواردز روبرتز، **المعجم الحديث للتحليل السياسي**، ترجمة: سمير عبد الرحيم الجلبي، الدار العربية للموسوعات بيروت، ١٩٩٩.

– جميل، شنو فائق، **مستقبل العراق بين بناء الدولة، ومحاولات التقسيم**، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١.

– جون ميرشايمر وستيفن وولت، **اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية**، ترجمة: انطوان باسيل، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت،٢٠٠٩.

– جيمونز، جيف، **عراق المستقبل والسياسة الأميركية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط**، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٤.

– حافظ، زكي جميل، **مذكرات شاهد على ثلاثة عهود من حكم العراق**، دار أبن بطوطة للنشر، دار الكتاب الثقافي، عمان، ٢٠١٠.

– حامد الخفاق، **فتوى السيد السيستاني**، النصوص الصادرة عن سماحته في المسألة العراقية، النص رقم ١٤، دار المؤرخ العربي، بيروت، ٢٠٠٧.

– حرب، طارق، **الحياة الإدارية في العراق**، الطبعة الأولى، دار الحكمة، لندن، ٢٠١١.

– حسين، خليل، **النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية**، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠٠٩.

– خير الدين، حسيب، **العراق من الاحتلال إلى التحرير**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦.

– الدوري، محمد، **اللعبة انتهت من الأمم المتحدة إلى العراق محتلًا**، الطبعة الأولى، المركز الثقافي العربي، بيروت، ٢٠٠٤.

– ديب، كمال، موجز **تاريخ العراق من ثورة العشرين إلى الحروب الأمريكية والمقاومة والتحرير وقيام الجمهورية الثانية**، بيروت، دار الفارابي، ٢٠١٣.

– رأفت عبد الوهاب، محمد، **القانون الدستوري**، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٩٠.

– روسو، جان جاك، **العقد الاجتماعي**، مؤسسة هنداوي للتعلم والثقافة، ترجمة عادل زعيتر، القاهرة، ٢٠١٢.

الزبدي، حسن لطيف وآخرون، **العراق والبحث عن المستقبل**، المركز العراقي للبحوث والدراسات، بيروت، ٢٠٠٨.

– زلوم، عبد الحي، **أزمة نظام الرأسمالية والعولمة في مأزق**، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩ .

– زهران، جمال علي **الأصول الديمقراطية والإصلاح السياسي**، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠٠٥.

– سعيد السيد علي، **المبادئ الأساسية للنظم السياسية وأنظمة الحكم المعاصرة**، دار الكتاب الحديث، القاهرة،٢٠٠٧، ص ١٩٦.

– الشاوي، منذر، **فلسفة الدولة**، الطبعة الأولى، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، ٢٠١٢.

– الشاوي، منذر، **فلسفة الدولة**، الطبعة الأولى، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١٢.

– شعبان، عبد الحسين، **جدل الهويات في العراق**، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٠.

– شمران حمادي، شمران، **الأحزاب السياسة والنظم الحزبية**، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٧٥.

– شيل رون رامي تون ودون ستوري، **أسلحة الخداع الشامل: استخدام الغاية في حرب بوش على العراق**، ترجمة: مركز التعريب والترجمة، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٤.

– شيل رون رامي تون ودون ستوير، **أسلحة الخداع الشامل: استخدام الغاية في حرب بوش على العراق**، ترجمة: مركز التعريب والترجمة، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٤.

– عبد الحسين، شعبان، **المعاهدة العراقية –الأمريكية من الاحتلال العسكري إلى الاحتلال التعاقدي**، الطبعة الأولى، المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، عمان، ٢٠٠٨.

– عبد الرزاق عيد، محمد عبد الجبار، **الديمقراطية بين العلمانية والإسلام**، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٩.

– عبد العظيم محمد، زينب، **الاستراتيجية الأمريكية العالمية واستمرار الحرب ضد الإرهاب**، مركز الحضارة لدراسات السياسية، القاهرة، ٢٠٠٣.

– عتريس، جعفر، **العراق في قلب الإعصار**، دار المحبة البيضاء، بيروت، ٢٠٠٤.

– العزاوي، وصال نجيب، تعقيب على بحث نظلله الجبور، **تداعيات الفساد الإداري على الواقع السياسي العراقي**، الطبعة الأولى، بيت الحكم، بغداد، ٢٠٠٩.

– العساف، سوسن، **استراتيجية الردع العقيدة العسكرية الأميركية الجديدة والاستقرار الدولي**، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ٢٠٠٨.

– عطية الله، أحمد، **القاموس السياسي**، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية القاهرة، ١٩٦٨.

– علاوي، علي عبد الأمير، **احتلال العراق ربح الحرب وخسارة السلام**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

– غال بريث، بيتور، **نهاية العراق**، ترجمة اياد أحمد، الدار العربية للعلوم، ناشرون، بيروت،٢٠٠٧.

– الغزالي، إسماعيل، **القانون الدستوري والنظم السياسية**، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٩.

– الغضبان، نجيب، **التحول الديمقراطي والتحدي الإسلامي في العالم العربي**، دار المنار، عمان، ٢٠٠٢.

– فرنكي، رند رحيم، **مراقبة الديمقراطية في العراق: تقرير رقم واحد عن الوضع في العراق أيلول ٢٠٠٣**، ٢٠٠٤ في: ورث نغتو ن، أمي وآخرون، العراق الغزو – الاحتلال – المقاومة شهادات من خارج الوطن العربي، بيروت، سلسلة كتب المستقبل العربي، (٢٧، (مركز دراسات الوحدة العربية.

– فوكو ياما، فرانسيس، **بناء الدولة (النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين)**، ترجمة مجاب الإمام، مكتبة العبيكان، ٢٠٠٧.

– القاسمي، خالد بن محمد، **الخليج العربي في السياسة الدولية: قضايا ومشكلات**، الطبعة الثانية، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، ١٩٨٢.

– كورولیوف، فیات شلاف، **بوش إمبراطور كوكب الأرض**، ترجمة: حسن نجمي، دار الجليس، بيروت،٢٠٠٥.

– لاري دايموند، **مصادر الديمقراطية، ثقافة المجموع أم دور النخبة**، ترجمة سمية فلو عبود، دار الساقي، ١٩٩٤.

– لكريني، إدريس، **التداعيات الدولية الكبرى لأحداث ١١ سبتمبر من غزو أفغانستان إلى احتلال العراق**، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش،2005 .

– لوك، جون، **في الحكم المدني**، اللجنة الدولية بترجمة الروائع، ترجمة ماجد فخري، بيروت، ١٩٥٩.

– لوكيتز، ليوار، **العراق والبحث عن الهوية الوطنية**، ترجمة لشاد يران، أربيل، دار ارأس للطباعة، ٢٠٠٤.

– ليلة، حمد كامل، **النظم السياسية الدولة والحكومات**، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت ١٩٦٩.

– مصور، احمد، **قصة سقوط بغداد الحقيقة بالوثائق**، الطبعة السادسة، الدار العربية للعلوم، دار ابن الحزم، بيروت، ٢٠٠٤.

– مقلد، إسماعيل صبري، **الاستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية**، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، سبتمبر ١٩٧٩.

– مقلد، إسماعيل صبري، **الصراع الأميركي السوفيتي حول الشرق الأوسط**، مطبعة ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٦.

– مهنأ، نصر محمد، **في النظم الدستورية السياسية**، دراسة تطبيقية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠٠٥.

– ميلر، كراستان، **ضريبة الدم مليارات مهدورة، أرواح مفقودة، وجشع الشركات العملاقة في العراق**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١٠.

– ندرس ليام وغارثي ستانسفيلد، **عراق المستقبل دكتاتورية، ديمقراطية أم تقسيم**، مراجعة وتقديم وتعليق: ماجد شبر، دار الوراق للنشر، لندن، ٢٠٠٥.

– هانتي تون، صامويل، **الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، ترجمة عبد الوهاب علوب، دار سعاد الصباح، القاهرة، ١٩٩٣.

– هوري، أندريه، **القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**، الطبعة الأولى، ج ١، نقله إلى العربية مقلد وآخرون، دار الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٤٧.

– هيكل، محمد حسنين، **الإمبراطورية الأميركية والإغارة على العراق**، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٤.

– الوردي، علي، **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث**، الطبعة الثانية، دار كوفان، لندن، ١٩٩٢، ج٢.

المجلات:

– إبراهيم، الشيماء عبد السلام، **أزمة محاولة سحب الثقة من المالكي**، مجلة الديمقراطية، العدد ٤٨، اكتوبر ٢٠١٢.

– أحمد، سليمان قحطان، **النظرية الاتحادية والمشروع الفدرالي المقترح للعراق**، مجلة دراسات عراقية، عدد ٢، مركز العراق للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠٠٥.

– احمد، محمد، **الغزو الأميركي – البريطاني عام ٢٠٠٣**، بحث في الأسباب والنتائج، مجلة جامعة دمشق، مجلد ٢٠ العدد ٣–٤، ٢٠٠٤.

– أيسر الغريري، علي عبد الله الشيخ: **مديونية العراق الخارجية (الواقع والأفاق)**، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاجتماعية، مجلد٤، ال عدد١٠ ،٢٠٠٨.

– باسل الحسيني، **الأساسيات الاقتصادية التي تواجه العمل التنموي في العراق بعد ٢٠٠٣**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، ورشة عمل بيروت،٢٠٠٤.

– بجك، باسيل يوسف، **العراق وتطبيقات الأمم المتحدة للقانون الدولي،١٩٩٠–٢٠٠٥**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦.

– برجاس، حافظ، **الصراع الدولي على النفط العربي**، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٠.

– البكري، ياسين محمد، **إشكاليات الديمقراطية التوافقية وانعكاساتها على التجربة العراقية**، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العراق، ال عدد٢٧، ٢٠٠٩.

– بوسعيدي، سارة، **دور استراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة، جامعة فرحات عباس، الجزائر،٢٠١٣.

– تالبوت، آن، **الحكومة الأمريكية متورطة في سرقة مدبرة للكنوز الفنية العراقية**، المستقبل العربي، العدد ٢٩١، أيار ٢٠٠٣.

– تقرير المجموعة المستقلة لمراجعة عمليات الاعتقال، (البنتاغون)، **ماذا حصل في سجن أبو غريب؟** مجلة المستقبل العربي، العدد٣٠٨ تشرين الأول ٢٠٠٤، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

– تقي الدين، سليمان، **الطائفية والمذهبية وأثارها السياسية**، مجلة المستقبل العربي، ال عدد٤٠٨، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، شباط، ٢٠١٣.

– جابر، صلاح كاظم، **دينية القيم الطائفية ودورها في اسطره العقلية العراقية**، مجلة القادسية للعوم الإنسانية، المجلة ١٦، العدد٢، جامعة القادسية، ٢٠١٣.

– جاسم، أحمد فاضل، **عدم الاستقرار المجتمعي في العراق ما بعد ٢٠٠٣**، دراسة تحليلية في التحديات المجتمعية والأفاق المستقبلية، مجلة السياسية والدولية، العدد٢٥ ،٢٠١٤.

– الجبار، فالح عبد، **المشكلة الطائفية في الوطن العربي**، مجلة المستقبل العربي، العدد٤٠٨، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، شباط، ٢٠١٣.

– جليل كامل غيدان، هيثم حطيمان، **التكاليف الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي بعد ٢٠٠٣**، مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد٣١، جامعة واسط، ٢٠١٦.

– الحريري، جاسم يونس، **العراق. إلى أين؟**، ملف: الوحدة الوطنية، المستقبل العربي، السنة ٢٧، العدد ٣٠٥، تموز /يوليو ٢٠٠٤.

– الحريري، جاسم يونس، **الوحدة الوطنية**، مجلة المستقبل العربي، العدد، ٣٠٥، السنة ٢٧ تموز ٢٠٠٤، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

– حسن، محمد حسن،" **التهجير القسري في العراق، دراسة تطبيقية على المهاجرين في قضاء خانقين**، مجلة الفتح، العدد٣٤، جامعة السليمانية، ٢٠٠٨.

– حسيب، خير الدين، **(المشاهد المستقبلية المحتملة في العراق)**، المستقبل العربي، العدد ٣٠٧، السنة ٢٠٠٤، سبتمبر.

– حسين، خليل، **ذرائع الإرهاب الدولي وحروب الشرق الأوسط الجديد**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت،٢٠١١.

– حمدي، مي، **واقع وأسباب البطالة في العراق وسبل معالجتها بعد عام٢٠٠٣**، دراسة، مجلة كلية العلوم الاقتصادية، العدد٣٧ ،٢٠١٣.

– خليل، محمود، **التوازن العسكري في الشرق الأوسط في مرحله ما بعد ١١ أيلول ٢٠٠١**، السياسة الدولية، العدد ١٥٠، ٢٠٠٢.

– خير الدين، حسيب، **مستقبل العراق: الاحتلال المقاومة التحرير والديمقراطية**، سلسلة كتب المستقبل العربي،٣٥، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤.

– داود، ابتهال محمد رضا، **الفساد الإداري وأثاره السياسية والاقتصادية**، مجلة الدراسات الدولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد٤٨، ٢٠١١.

– الدين حسيب، خير، **(المشاهد المستقبلية المحتملة في العراق)**، المستقبل العربي، العدد ٣٠٧، السنة ٢٠٠٤، سبتمبر.

– راشد، سامح، **العراق المحتل.. تقويض الدولة والنظام**، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية العدد١٦٤، نيسان ٢٠٠٦.

– الراوي، أحمد عمر أحمد، **دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام٢٠٠٣**، دار الدكتور للعلوم، شارع المتنبي، ٢٠٠٩.

– رجب، إيمان، **تعقيدات هيكلية: التأثيرات الإقليمية أزمة الحكومة العراقية**، السياسة الدولية، العدد ١٨٩، يوليو٢٠١٢، المجلد ٤٧.

– رود نورلاند، باياكديغانشبة، مايكل هيرتش، **جهنم هي الثمن**، مجلة نيوزويك (الطبعة العربية)، ٩ نوفمبر،٢٠٠٤.

– رياض، ممدوح، **كارثة تهدد العراق في:** روز اليوسف، العدد ٢٦، القاهرة، ٢٦-٤-٢٠٠٣.

– سالم، علاء، **تأثيرات النزاعات الإقليمية على العلاقات الداخلية لدول منطقة الخليج العربي**، شؤون اجتماعية، العدد السابع والخمسون، السنة الخامسة عشرة – ربيع ١٩٩٨.

– سليمان، الحمداني قحطان أحمد، **الفدرالية في العراق بين الدستور والتطبيق العملي**، المستقبل العربي، ٢٠٠٩/٢.

– سويلم، حسام، **الأسلحة والذخائر الذكية المستخدمة في حرب العراق**، السياسة الدولية، العدد ١٥٢، المجلد ٣٨ ،٢٠٠٣.

- السيد، عاطف، **الغزو الأميركي البريطاني للعراق**، دراسة سياسية استراتيجية،٢٠٠٣.
- سيمونز، جيف، **استهداف العراق، العقوبات والغارات في السياسة الأميركية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٣.

- شعبان، عبد الحسين، **الأزمة العراقية الراهنة: مستقبل الدولة والسيناريوهات المحتملة**، مجلة المستقبل العربي.
- شعبان، عبد الحسين، **المشهد العراقي الراهن: الاحتلال وتوابعه في ضوء القانون الدولي**، المستقبل العربي، ال عدد٢٩٧، نوفمبر٢٠٠٣.
- شعبان، عبد الحسين، حلقة نقاشية، **العراق إلى أين: الأزمة العراقية الراهنة مستقبل الدولة والسناريوهات المحتملة**، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٩ اب٢٠١٦.
- صالح، نغم محمد، **التعددية الحزبية في العراق في ظل غياب قانون الأحزاب**، مجلة العلوم السياسية، العدد ٤٣، كلية العلوم السياسية –بغداد، كانون الأول ٢٠١١.
- عبد الحسين، شعبان، **المشهد العراقي الراهن: الاحتلال وتوابعه في ضوء القانون الدولي**، مجلة المستقبل العربي، المجل د٢٦، ٢٠٠٤.
- عبد الفضيل، محمود، **مفهوم الفساد ومعاييره**، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ال عدد٣٠٩، ٢٠٠٤.
- عبد الله، عبد الجبار، أحمد **الانتخابات والتحول الديمقراطي في العراق**، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٣٢، شباط.
- العبيدي، مهدية صالح، **الانتخابات والهوية الوطنية**، المجلة العراقية للعلوم السياسية، ال عدد١ بغداد، كانون الثاني ٢٠٠٥.
- عربية، زياد، **المديونية الخارجية العراقية أحد معوقات إعادة الأعمار**، مجلة أراء، العدد٤٤، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات، ٢٠٠٨.
- العطية، غسان، **الحكومة الجعفرية الأولى والمهمات الصعبة**، المعهد العراقي للتنمية الدمقراطية، بغداد، الملف العراقي، العدد ١٤٠، أيار ٢٠٠٥.
- عطية، ممدوح حامد، **العراق والعقوبات الذكية**، السياسة الدولية، العدد ١٤٥.
- العلاف، إبراهيم خليل، **هياكل صنع القرار السياسي في العراق ومصادره وآلياته**، سلسلة أوراق إقليمية، ال عدد١١، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، ٢٠٠٨.

– العليم، حسن حمدان، **الأمن والاستقرار في منطقة الخليج: دراسة استشرافية**، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، قضايا خليجية، العدد الثالث يناير ١٩٩٩.

– علوان، حسين، **إشكالية التعددية السياسية في العالم الثالث**، مجلة العلوم السياسية، ال عدد١٢ تموز ١٩٩٤، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.

– عواد، خالد روكان، **الإصلاح الاقتصادي في العراق بعد عام ٢٠٠٣التجربة والتحديات**، مجلة زانكو للعلوم الإنسانية، جامعة صلاح الدين، أربيل، العدد١، المجل د١٩ ،٢٠١٥.

– فارس، هاني، **الأثار السياسية والاجتماعية للحرب ضد العراق على المنطقة العربية**، مجلة المستقبل العربي، العدد٢٥٩، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٣.

– فرانكي، رند رحيم، **مراقبة الديمقراطية في العراق**، تقرير رقم ١ عن الوضع في العراق أيلول ٢٠٠٣، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ال عدد٢٩٧، نومفبر٢٠٠٣.

– فرنكي، رند رحيم، **مراقبة الديمقراطية في العراق**، تقرير رقم ١عن الوضع في العراق، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٩٧، بيروت، ٢٠٠٨.

– فيلوز، ألن، **العراق حقائق انتخابية**، مجلة البحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد الأول، بغداد، شباط ٢٠٠٥.

– كريم، زانا رؤوف حمه، **السياسة التشريعية في العراق.. الواقع والأفاق**، مركز المعلومة للبحث والتطوير.

– كريم، عدنان قحطان، **حل لجيش العراقي**، (الأسباب والنتائج والبديل المطلوب)، بغداد، مجلة الحكمة، بغداد، بيت الحكمة، العدد ٣٧، آب ٢٠٠٤.

– مارتينوف، سيرجي، **الطاقة هل هناك سقف للنمو؟**، دراسة، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، ال عدد١٧٧، ٢٠٠٩.

– محمود، مؤيد جبير، **التعددية السياسية في عراق ما بعد عام ٢٠٠٣**، مجلة دراسات عراقية، العدد٤، نيسان، ٢٠٠٦.

– المزروعي، مثنى مشعان، **الهنية الاستراتيجية لنفط العراق في منظر الولايات المتحدة**، مجلة المستقبل العربي، بيروت، ال عدد٣٧٦ ،٢٠١٠.

– المصري، شفيق، **حرب العراق إلى واقع غير المعلنة**، مجلة الاقتصاد والأعمال، العدد ٢٧٥، ٢٠٠٢.

– منظمة العمل الدولية، **نوع الجنس، العمل، الاقتصاد غير المنظم: قاموس المصطلحات،** بيروت، ٢٠٠٩.

– ميلر، جيفري، **الفجوة في الاستراتيجية الأمنية الأميركية،** المستقبل العربي، ال عدد٣١٥، ايار ٢٠٠٥.

– النجار، شيرزاد أحمد، **أزمة بناء الدولة في العراق.. إلى أين:** حلقة مناقشة، مجلة المستقبل العربي.

– نداء، عبد الله، **واقع البطالة في العراق،** رسالة دبلوم عالي، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، بغداد.

– النداوي، خضير عباس، **أزمة المشتقات النفطية في العراق،** مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد١٣، المجلد٤ ،٢٠٠٨.

– النداوي، خضير عباس، **البطاقة التموينية في العراق بين الحاجات الوطنية والضغوط الخارجية،** المجلة السياسية الدولية، العدد١٢، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٩.

– النصراوي، صلاح، **العراق في الاستراتيجية الأميركية، أي مشروع للدولة الجديدة،** السياسة الدولية، العدد ١٦٢، أكتوبر، ٢٠٠٥.

– **هل فشلت الولايات المتحدة في العراق،** افتتاحية مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٥، يوليو ٢٠٠٦.

– وهيب، استبرق فؤاد، **المعالجة الإعلامية للاحتلال الأميركي،** دراسة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، ٢٠٠٩.

– وهيب، استبرق فؤاد، **المعالجة العالمية للاحتلال الأميركي _تحليل مضمون مجلة نوزيك النسخة العربية،** قدمت هذه الرسالة استكمالا للحصول على درجة الماجستير في الإعلام، كلية الإعلام، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، ٢٠٠٩.

– ياسين، صباح، **تفكك البنى الحزبية في إطار المشروع الأميركي،** مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٠٠، شباط ٢٠٠٤، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

الدراسات:

– أحمد إبراهيم محمود، **عملية التفتيش الدولي في العراق: الأبعاد والدلالات**، في نافعة، حسن ونادية محمود مصطفى (محررون)، (العدوان على العراق خريطة أزمة ومستقبل أمة)، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٣، ص٨٧.

– أمير جبار الساعدي، **الطريق إلى الفيدرالية**، مجلة أوراق عراقية، ال عدد٢، نيسان، ٢٠٠٥.

– الأمير، فؤاد قاسم، **مقالات سياسية اقتصادية في عراق ما بعد الاحتلال**، بغداد، مؤسسة الغد للدراسات، ٢٠٠٥.

– بجك، باسيل يوسف، **العراق وتطبيقات الأمم المتحدة للقانون الدولي (١٩٩٠ – ٢٠٠٥)**، دراسة توثيقية وتحليليه، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦.

– بركات، حليم، **المجتمع العربي في القرن العشرين: بحث في تغيير الأحوال والعلاقات**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠.

– جلود، علي حسين، **ماجد عيال وهيب ـ النظام الفدرالي في العراق بين الواقع والطموح**، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية الجامعة المستنصرية، العدد ٢، ٢٠٠٨، ص ٢٠٧.

– حافظ، طالب حسين، دراسة، **تطور الاستراتيجية الأميركية في العراق٢٠٠٣–٢٠٠٧**، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد٣٦ ،٢٠٠٨، ص٢٢٤.

- رشيد، عبد الوهاب حميد، **التحول الديمقراطي في العراق**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦.

– الزبيدي، حسن لطيف وآخرون، **العراق والبحث عن المستقبل**، المركز العراقي للبحوث والدراسات، بيروت، ٢٠٠٨.

– الزيدي، وليد كصاد، **الفيدرالية: دراسة في المصطلح والمفهوم والنظرية**، الطبعة الأولى، النجف، العراق، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٩.

– شالي، بلاند إبراهيم حسين، **العلاقة بين بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية في النظم الفدرالية "دراسة حالة العراق**، دراسة، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، ٢٠١٤.

– شعبان، عبد الحسين، **الدستور ونظام الحكم**، بيروت، ورقة مقدمة إلى الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بعنوان: احتلال العراق وتداعياته غربيا وإقليميا ودوليًا،٢٠٠٤، ص٥٦٢.

– شعبان، عبد الحسين، **إشكاليات الدستور العراقي المؤقت: الحقوق الفردية والهياكل السياسية**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، حزيران، ٢٠٠٥.

– شعبان، عبد الحسين، **إشكاليات الدستور العراقي المؤقت**، دراسات استراتيجية، السنة الرابعة عشر، العدد ١٤٠، يونيو ٢٠٠٤.

– شعبان، عبد الحسين، **المشهد العراقي وسيناريوهات المستقبل**، دراسة قدمت إلى مركز دراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠٤ /٦/ ٢٨-٢٦.

– الصحاري، إبراهيم، **العراق حرب من اجل الهيمنة والنفط**، مركز الدراسات الاشتراكية، د.ط، د.س.

– العامري، ابتسام محمد، **الأكراد واستراتيجية بناء الدولة في العراق بعد الاحتلال**، في: مجموعة من المؤلفين، كردستان إقليم فدرالي أم دولة؟، بغداد، مركز العراق للدراسات، ٢٠١٤.

– عرقوب، إبراهيم احمد، **حرب المعلومات الأميركية على العراق في حرب ٢٠٠٣**، دراسات العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد ٤١، العدد ٢ ،٢٠١٤.

– العلاف، إبراهيم خليل، **هياكل صنع القرار السياسي مصادره وآلياته**، سلسلة أوراق إقليمية، الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، ١١ تشرين الثاني ٢٠٠٨.

– العلاف، إبراهيم خليل، **هياكل صنع القرار السياسي مصادره وآلياته**، الموصل، سلسلة أوراق إقليمية، ١١ تشرين الأول، ٢٠٠٨، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل.

– غيريشت، رويل مارك، **التخلي عن الشيعة العراقيين أثناء الانتخابات العامة**، ترجمة: مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية، مركز المشروع الأمريكي لأبحاث السياسة العامة، ٢٠٠٤.

– الفيصل، سعود منيف، **التحولات الدمقراطية وأثرها على الحياة السياسية في العراق، (٢٠٠٣ – ٢٠١٣**، عمان، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، ٢٠١٣.

– النجفي، سالم توفيق، الفساد، **(دراسة حالة العراق تحت الاحتلال)، في: الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**، بيروت، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤.

– النصراوي، صلاح، **العراق.. تحولات سياسية وتوازنات هشة**، مجلة السياسة الدولية، العدد، ١٦٩، يوليو، ٢٠٠٧، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسة والاستراتيجية.

– الهزاط، محمد وآخرون، **احتلال العراق الأهداف – النتائج – المستقبل**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

الصحف والجرائد:

– بعاصري، سحر، **أخطاء تكتيكية**، النهار،١/٤/٢٠٠٦.

– تصريحات لنصر الله السروجي عضو الجمعية الوطنية عن القائمة الكردستانية، المدى،٨/٨/٢٠٠٥.

– جريدة البيان العراقية، العدد ١٢٠ في ٣١ تموز ٢٠٠٤.

– جريدة الوقائع العراقية، العدد ٣٩٧٨ في ١٧/تموز/٢٠٠٣.

جريدة الوقائع العراقية، العدد ٣٩٧٨ في ١٧/تموز/٢٠٠٣.

– شعبان، عبد الحسين، **حقائق تقرير تشيل كوت ودلالاته**، صحيفة الخليج الإماراتية، ١٣/ ٧/٢٠١٦.

– الشهل، نهلة، **دولة حديثة وديمقراطية وفساد: العراق نموذجًا**، جريدة الحياة، ٢٢/٦/٢٠٠٨.

صحيفة تشرين السورية، دمشق، ١٤\١١\٢٠٠٣.

الأطروحات:

– حسن، إزهار عبد الله، **السياسة الأميركية حيال العراق منذ التسعينات**، أطروحة دكتوراه كلية العلوم السياسة، جامعة النهرين، بغداد،٢٠٠٦.

– محمود، راجي يوسف، **اثر الاحتلال الأمريكي للعراق في إشكاليات العنصر البشري المشترك بين العراق وتركيا (العراق–التركمان)**، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة،٢٠١٠.

رسائل الماجستير:

– بن عمار، إمام، **الحروب الوقائية في الفكر الاستراتيجي الأميركي (دراسة حالة العراق)**، دراسة ماجستير، جامعة محمد خيضر،٢٠٠٧–٢٠٠٨.

– حافظ، عبد العظيم جبر، **التحول الديمقراطي في العراق، الواقع والمستقبل**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة ٤٣ النهرين، ٢٠٠٧.

– حسن، وجدان فالح، **نمط إدارة الحكم في العراق وأثاره السياسية والاقتصادية لل مدة ١٩٢١ـ ٢٠٠٦**، بغداد، رسالة ماجيستر غير منشورة، كلية العلوم السياسة جامعة النهرين، ٢٠٠٧

– السيد، حسن محمد سالمة، **التحولات الديمقراطية وشرعية النظام السياسي في مصر**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،١٩٩٧.

– المري، علي سعيد مصيخ، **التحول الديمقراطي في دولة قطر، ١٩٩٥-٢٠٠٤**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦.

– الهمص، نعيم أحمد نعيم، **السياسية الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي بعد احتلال العراق (٢٠٠٣-٢٠٠٨)**، رسالة ماجستير، القاهرة: جامعة الدول العربية – المنظمة العربية لتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية: قسم البحوث والدراسات القانونية،٢٠١٠.

الوثائق:

– وثيقة خطاب الرئيس بوش الأبن أمام الكونغرس الأميركي بتاريخ / ٢٠٠١ ١٢٠١\ أيلول.

– وثيقة رسالة المندوب الأميركي في الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن الدولي، بتاريخ ٢٠ أذار ٢٠٠٣.

– وثيقة قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لعام ٢٠٠٤، المادة ٢٤.

– وثيقة قانون إدارة الدولة المؤقت للمرحلة الانتقالية.

– وثيقة قرار الأمم المتحدة ١٥١١الصادر في ١٩ تشرين الأول ٢٠٠٣.

– وثيقة قرار مجلس الأمن الدولي ١٤٨٣ في ٢٢ أيار ٢٠٠٣.

– وثيقة قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٥٤٦ الصادر في ٨ حزيران ٢٠٠٤.

التقارير:

– تقرير الشرق الأوسط الصادر عن منظمة مجموعة الأزمات الدولية رقم ٥٢ في ٢٧ شباط ٢٠٠٦.

– شعبان، عبد الحسين، **العراق ٢٠٠٩ تضاريس السياسة وجدل الواقع**، التقرير الاستراتيجي الخليجي ٢٠٠٩-٢٠١٠ مركز الخليج للدراسات.

– الموسوي، أسماء، **مجلس النواب والتراخيص الأولى**، نقلا من التقرير الاستراتيجي العراقي ٢٠١٢-٢٠١٣.

الاتفاقيات:

– اتفاقية الانسحاب الأميركي من العراق، مجلس الوزراء العراقي، مطابع مجلس الوزراء، ٢٠٠٨.

الندوات:

– جعفر ضياء ونعمان سعد الدين النعيمي، **الاعتراف الأخير حقيقة البرنامج النووي العراقي**، ورقة قدمت إلى ندوة فكرية نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥.

– رولو، إيريك، **النتائج والتداعيات دوليًا**، ورقة قدمت إلى: احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميًا ودوليًا: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤.

– هدسون، مايكل، **الرؤية الاستراتيجية الأميركية الجديدة للمنطقة العربية والعالم**، ورقة قدمت إلى: احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميًا ودوليًا: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠٠٤.

حوار تلفزيوني:

– صبحي غندور، مدير مركز الحوار العربي في واشنطن، مقابلة لبرنامج لعبة الأمم، قناة الميادين، ١٦-٣/٢٠١٦ ساعة٩ مساء.

– خمس حقائق عن مدينة كركوك، الموقع الإلكتروني ل بي بي سي عربي، ١٣ أكتوبر / تشرين أول -٢٠١٧، وقت الدخول للموقع.

أوراق سياسية:

– الربيعي، كوثر عباس، **أموال العراق وسوء الإدارة الأميركية**، أوراق دولية، ال عدد١٤٢، أذار،٢٠٠٥، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.

- الطيبي، بسام، **البناء الاقتصادي الاجتماعي للديمقراطية**، ورقة قدمت إلى أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧.

مؤتمر

- المؤتمر الصحفي لرئيس مفوضية النزاهة العراقية المنعقد بتاريخ ١٥ أيار ٢٠٠٧.

مواقع الكترونية:

- سعد داود قرياقوس، " **مأساة العنف في العراق.. محاولة لقراءة ظاهرة مجنونة**"، بحث منشور على الموقع:

http://articles.abolkhaseb.net/ar_articles_2006

- مقال حول معضلة إدارة الإعمار في العراق:

https://www.alaraby.co.uk

- سا

مر مؤيد، **الأبعاد السياسية الاتفاقية الإطار الاستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة**، مقال نشرت بتاريخ،٢٨-٣-٢٠٠٩

http://fcdrs.com/polotics/108

- مازن كم الماز، **الطائفية وإشكالية التغيير الاجتماعي**، الحوار المتمدن، ال عدد١٨١٦، ٢٠٠٧/٢/٤

http://www.ahewar.org/debat/nr.asp

- العراق-حكومة-العبادي-مؤجلة-والأكراد-يحسمون-اليوم-قرارهم

ttps://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/iraq/2014/09/08/

- مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية http://mcsr.net/news434

- http://group73historians.com/

- **http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=224067**

- https://aawsat.com/home/article/

- https://www.alhurra.com/a/iraq-alabadi-3-years-/391537.html
- https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/11/30
- https://www.aljazeera.net/encyclopedia/military
- https://www.dw.com/ar/
- https://www.niqash.org/ar/articles/politics/5304/
- https://www.somooil.gov.iq/
- https://www.swissinfo.ch/ara
- https://www.theguardian.com/world/series/the-guardian-in-arabic
- National security strategy of the US
- www.shrsh.com
- www.siyassa.org
- www.transparency.org

المراجع الأجنبية:

Book:

- Brownie, Ian, **Principles of Public International Law**, 5th edition, Oxford University Press, U.K, 1998.

- D.Lowenthal, **Montesquieu and the classics: republican government in the spirits of the laws**, in Ancients and Moderns: essays on the tradition of political philosophy in honor of Leo Strauss, ed. J. Crospey, Basic books, London, 1964.

- Dhal, Robert A., **Democracy and its Critics**, Yale University Press. 1989.

- Huntington, Samuel, **the third war, democratization in the late twentieth centur**y, London, uni of Oklahoma, press1993.

- J. Dent, Martin, **Identity Politics, Filling The Gap Between Federalism And Independence,** Ash gate, Burlington USA, 2004.

- J. Perry, William, **"Desert Storm and Deterrence**", Foreign Affairs, summer, 1991.

- Majid Khadduri, Edmund Ghareeb**, War in The Gulf 1990-9: The Iraq-Kuwait Conflict and Its Implications**, Oxford University Press, New York, 2997.

- Noam, Chomsky, **World Orders, Old and New,** new york, Colombia, University Press,1994.

- Powell, Collen, "**It Worked for Me: In Life and Leadership** ",Collins Harper, May 2012**.**

- Woodward, Bob, **plan of attack**, New York: Simon and Schuster, 2004**.**

Newspaper:

- Barzani, Masoud, "Why It`s Time For Kurdish Independence", **Foreign Policy**,15 June2017.

- Definition taken from: "The Oxford English Mini-dictionary", 6th edition, **Clarendon press,** Oxford.

- Gaurdian,8 April 2002, p.16, I**ndependent**, 8 April 2002.

- International Crisis Group, "Unmaking Iraq: A Constitutional Process Gone Awry," **Middle East**, Briefing 19 (2005).

- Jeffery, James F., "Behind the U.S Withdrawal from Iraq", **wall street Journal**, November 2, 2014.

- Joint chief of staff, Department of defense dictionary of military and associated terms, Washington, D.C.: **Joint Chiefs of Staff,** 2004.

- Jones, Clive, "Israel: Major Beneficiary**,"**, in Fawn and Hinnebusch, The Iraq War: Causes and Consequences, Boulder CO Lynne Reinner Publishers, 2006, **The British medical journal Lancet**, October 2004.

- Milne, Seumas**,** "Bush is trying to impose a classic colonial status on Iraq", **The Guardian**, 26-6-2008

- Schuker, Stephen A., "The 1919 Peace Settlement: A Subaltern View", **Reviews in American History**, Volume 36, Number 4, December, 2008.

- Wimmen, Heiko, "Divisive Rule, Sectarianism and Power Maintenance in the Arab Spring Bahrain, Iraq, Lebanon and Syria", **SWP Research Paper**, March 2014.

- Zucchi no, David," Iraq Orders Kurdistan to Surrender Its Airports ", **New York Times**, 26 September 2017.

Website

- BBC Arabic http://www.bbc.com/arabic/middleesat/2014/04/140424_iraq_timeline? In (31/1/2017).

- Iskar, Juan Carlos, **"why preventive war is immoral?"**, May 2003, available at: www.sspx.org/against-the-sound-bites/might-is-not-right.htm-53K.

- Renton, Jonathan, "**The psychological origins of preventive war"**, April 2006. Available at: www.people.fas.harvard.edu/.../Renshonpsychological%20origins%20preventive%20war.pdf

- Steinberg, James, **"preventive force in the US national security strategy",** survival, 47, (winter 2005-2006). Available at: http://www.comw.org/qdr/preventivewar.html

الفهرس

الإهداء ..... **ب**

المقدمة: **١**

الفصل الأول: أسس السياسة الأميركية تجاه العراق والأسباب المباشرة وغير المباشرة للغزو الأميركي على العراق في عام ٢٠٠٣. ..... **٧**

المبحث الأول: الإطار النظري **٨**

الفقرة الأولى: الديمقراطية ٨

الفقرة الثانية: الحرب الوقائية ١٢

الفقرة الثالثة: الفيدرالية ١٦

الفقرة الرابعة: الدستور ١٨

الفقرة الخامسة: الحق في تقرير المصير ٢١

المبحث الثاني: السياسة الأميركية تجاه العراق قبل عام ٢٠٠٣ ..... **٢٦**

الفقرة الأولى: مرحلة الحرب العراقية الإيرانية في ١٩٨٠ _١٩٨٨: ٢٧

الفقرة الثانية: مرحلة الغزو العراقي للكويت وحرب الخليج الثانية (عاصفة الصحراء) ٢٩١٩٩١

المبحث الثالث: أسباب ومبررات الغزو الأميركي عام ٢٠٠٣ ..... **٤١**

الفقرة الأولى: الأسباب المباشرة (المعلنة) للغزو الأميركي. ٤١

الفقرة الثانية: الأسباب غير المباشرة (غير المعلنة) للغرو الأميركي ٥٠

الفصل الثاني: بدء الغزو الأميركي ووضع البنية الأساسية للدولة العراقية تحت ظل الاحتلال الأميركي **٥٨**

المبحث الأول: بدء الغزو الأميركي على العراق في عام ٢٠٠٣ م ٥٩

الفقرة الأولى: الاستعداد للحرب إعلاميًا ٥٩

الفقرة الثانية: التجهيز للحرب سياسيًا ٦٣

الفقرة الثالثة: بدء العمليات العسكرية ٦٧

المبحث الثاني: الحكم الأميركي المباشر (حكومة بريمر) وإدارة المرحلة الانتقالية. ٧٤

الفقرة الأولى: مرحلة الحكم الأميركي المباشر ٧٤

الفقرة الثانية: مرحلة المجلس الانتقالي ووضع قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية ٨١

الفقرة الثالثة: مرحلة وضع قانون إدارة الدولة ٢٠٠٤ للمرحلة الانتقالية ٨٦

المبحث الثالث: تشكيل الحكومة الانتقالية وضع الدستور العراقي ٢٠٠٥ واهم بنوده ٩٠

الفقرة الأولى: تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة ٢٠٠٤ والتمهيد لإجراء الانتخابات ٩٠

الفقرة الثانية: تشكيل الحكومة الانتقالية وإقرار الدستور ٢٠٠٥ ..... ٩٥

الفصل الثالث: نتائج وآثار التدخل الأميركي في تشكيل بنية الدولة والنظام السياسي. ١٠٩

المبحث الأول: نظرة عامة على مجريات التحولات السياسية في العراق خلال فترة ٢٠٠٦_٢٠١٨ ..... ١١٠

الفقرة الأولى: تشكيل الحكومة الدستورية في ٢٠٠٦ ..... ١١٠

الفقرة الثانية: تشكيل حكومة ما سمي بالشراكة الوطنية ٢٠١٠ ..... ١١٥

الفقرة الثالثة: اتفاقية الإطار الاستراتيجي والانسحاب الأميركي من العراق ١١٨

الفقرة الرابعة: تشكيل حكومة العبادي ٢٠١٤ ..... ١٢١

المبحث الثاني: بين مقومات ومعوقات بناء الدولة في العراق ١٢٧

الفقرة الأولى: مقومات بناء الدولة العراقية بعد الغزو الأميركي ٢٠٠٣ ..... ١٢٨

الفقرة الثانية: معوقات بناء الدولة العراقية بعد الغزو الأميركي٢٠٠٣ ..... ١٣١

المبحث الثالث: الإشكاليات الاقتصادية والاجتماعية بعد الغزو الأميركي عام٢٠٠٣ ..... ١٤٤

الفقرة الأولى: الإشكاليات الاقتصادية ١٤٥

الفقرة الثانية: الإشكاليات الاجتماعية..... ١٥٥

البند الأول: ضعف الشعور بالمواطنة وأزمة الهوية ١٥٦

الخاتمة:..... ١٦٥

المراجع..... ١٧٤

الملاحق..... Error! Bookmark not defined.

الفهرس ١٩٤